

نموذج رقم (1)

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات
المرجعة في بورصة فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب: هاشم زكي عادل البرصوة

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 12/01/2014



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

**العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في
بورصة فلسطين
” دراسة تطبيقية ”**

**Factors Affecting Timeliness Issuance of Corporate Financial
Reporting Listed Companies in Palestine Exchange (PEX)
(An Empirical Study)**

إعداد الطالب

حازم فهمي عادل الدحدوح

120090491

إشراف الأستاذ الدكتور

حمدي شحدة زعرب

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1435هـ-2014م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ حازم فهمي عادل الدحود لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة تطبيقية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 10 ربيع الأول 1435 هـ، الموافق 2014/01/11 الساعة التاسعة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	أ.د. حمدي شحدة زعرب
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. سالم عبد الله حلس
.....	مناقشاً خارجياً	د. بهاء الدين أحمد العريني

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

(المجادلة، آية 11)

وقال تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ
الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم (سورة البقرة، آية 32)

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية، للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، خلال الفترة من عام 2008 - 2012م ، حيث فحصت العلاقة ما بين مدة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وعدة متغيرات مستقلة وهي: (1) ربحية الشركة (2) حجم الشركة (3) مديونية الشركة (4) نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي (4) فترة المراجعة (6) تصنيف مكتب المراجعة (7) تركيز الملكية (8) نوع السوق (9) عمر الشركة (10) فترة ادراج الشركة في البورصة (11) طبيعة نشاط الشركة (12) نتيجة أعمال الشركة. وقد تم الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة من خلال البيانات الفعلية التي توفر أساسا سليما لتفسير الظاهرة. وقد أعتمد الباحث على المنهج التحليل الاختباري، والذي يتناسب مع هدف الدراسة، واستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية الملائمة، وذلك لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على توقيت اصدار التقارير المالية لعينة مكونة من (32) شركة مدرجة في بورصة فلسطين.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع

توقيت اصدار التقرير المالي السنوي عند مستوى دلالة أقل من (5%). وبين كل من: (1) فترة إصدار تقرير مراجع الحسابات (2) ربحية الشركة (3) مديونية الشركة (4) نتيجة أعمال الشركة، أما المتغيرات الثمانية المتبقية فقد تبين أنه لا توجد لها علاقة ذات دلالة مع توقيت اصدار التقرير المالي السنوي. وأستطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (41%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (توقيت اصدار التقرير المالي السنوي)، كما أظهرت الإحصائية الوصفية، أن متوسط مدة توقيت اصدار التقرير المالي السنوي (85) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية وهو متقارب من الفترة المحددة بالقانون (90) يوماً، وأن متوسط فترة المراجعة (67) يوماً.

وبناءً على النتائج توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها: التأكيد على بعض الشركات التي تأخرت في إصدار تقاريرها المالية السنوية للالتزام بالمدة المحددة لنشر التقارير المالية المنصوص عنها في القوانين واللوائح، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بحق تلك الشركات المخالفة للأنظمة والتعليمات المتعلقة بالإفصاح. وحث مكاتب التدقيق على عدم التأخير بتدقيق حسابات الشركات وتفعيل بند الاتفاق في عقد الشركة الذي يلزم المدقق بفترة محددة للتدقيق. حيث يؤدي ذلك التأخير الى التأخر في اصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة. وضرورة وجود تشريع يفيد بإصدار الشركة تقريرها السنوي خلال فترة محددة بعد انتهاء المراجع من عملية المراجعة لتقليل فرصة تأخير نشر التقارير المالية الذي تقوم به بعض الإدارات. وضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بتحديد تاريخ إصدار تقاريرها المالية السنوية.

Abstract

This study examined the relationship between the reporting lag (the timeliness of corporate financial reporting) and several independent variables: (1) Audit reporting lag,(2)Company Size,(3) Profitability of the company,(4)Company Age,(5) Sector Type.(6)Audit's Opinion,(7) Market Type,(8) Gearing,(9) Concentration of ownership,(10) Audit Firm Size(11)Profit or Loss Company(12) Companies Listed lag on the PEX. In order to achieve the objectives of the study and testing its hypotheses, the data Obtained through actual data of a financial reports, and based on method Experimental analysis and descriptive statistical tests. For population of (32) Listed company on PEX

The study found that: The following variables have a significantly related to the timeliness of corporate financial reporting as :(1) Audit report lag. (2)Profitability of the company (3) Gearing (4) Profit or Loss Company. The other Eight Variables are not significantly associated with the Timeliness "Reporting Lag."The Adjusted R^2 of The Multiple regression analysis model is (41%). Descriptive statistics shows that the mean reporting lag is (85)days which is less than the legally stipulated period (90) days, and the mean of audit lag is(67)days.

The study recommended a set of points including enforcing, the corporate company in reporting lag Specific company law, Act for the preparation and issuance of financial reports, in appropriate time. In addition, enforcing the audit firms, not to delay their reports, where the delay of audit reports, leads to a delay in the issuance of annual financial reports for companies. There should be legislation that required companies, to issue their financial reports, within a specified period after the audit period, to reduce reporting Lag. The need to confirmation and activation toward violators, of the regulations and directives, related to disclosure including the time limit, to publication financial reports. Moreover, the need for companies to determine, the time announcement for the first time for their annual financial reports.

الإهداء

إلى من تركنا على المحجة البيضاء نبي الهدى صلى الله عليه وسلم.

إلى روح والدي العزيز رحمه الله.

إلى نور عيني وتاج راسي والدتي الحنونة... أطال الله في عمرها وامدها بالصحة والعافية

إلى روح أخي الشهيد "محمد" بإذن الله أسكنه الله فسيح جناته.

إلى زوجتي الحبيبة شريكة حياتي المثابرة وقرّة عيني

إلى أولادي الأحباء حفظهم الله.

إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء سندي وعوني في الحياة.

إلى أرواح الشهداء الأبرار من رووا بدمائهم الزكية ثرى أرض الوطن.

إلى من أفنوا زهرة شبابهم في سجون المحتل الغاصب الأسرى الأبطال.

إلى كل من أحببتهم بصدق وإخلاص وبادلوني نفس الشعور حباً وأخلاقاً

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الطالب

حازم فهمي الدحدوح

شكر وتقدير

يسجد الباحث لله عز وجل، شكراً وحمداً، على ما أنعم عليه من عظيم مرحمته، بإتمام هذا البحث، يا ربّي لك الحمد، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله. واتباعاً لهدي النبي محمد صلى الله عليه وسلم في قوله " من لم يشكر القليل، لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله " لذلك يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل والاحترام، وعظيم الامتنان، إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / حمدي شحدة نر عرب، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمه لي من دعم وتشجيع، وتوجيهات قيمة وسديدة، كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل، والذي لم يتأخر في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد، ولم يخل بجهد أو علم إلا أفاض به علي، فله مني عظيم الشكر والتقدير، وارجو من الله أن يجعله في ميزان حسناته. كما أتقدم بالشكر والاحترام، لأعضاء لجنة المناقشة وهم: الأستاذ الدكتور سالم حلس "مناقشاً داخلياً، والدكتور بهاء الدين أحمد العربي "مناقشاً خارجياً"، على تفضل سيادتهم بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة، وأثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة، كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الجامعة الإسلامية، هذا الصرح الشامخ، والمنارة العلمية التي لا تنطفي، ممثلة بإداراتها ومدرسيها، وجميع العاملين فيها.

وأخيراً أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، لكل من ساعدني من الأهل والأصدقاء الذين شجعوني ووقفوا بجاني، وأخص نروحي العزيزة، فجزا الله الجميع عني كل خير، وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل، في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله، وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

الطالب
حازم فهمي الدحدوح

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	آية قرآنية
ب	ملخص الدراسة باللغة العربية
ت	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ث	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
ح	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
ذ	قائمة الأشكال
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	مجتمع وعينة الدراسة
5	توصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها
6	فرضيات الدراسة
8	الدراسات السابقة
23	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار الفكري للتقارير المالية	
25	مقدمة
26	مفهوم التقارير المالية
26	مكونات التقارير المالية

33	أهداف التقارير المالية
34	أهمية التقارير المالية
34	الجهات المستفيدة من التقارير المالية
37	العوامل الملزمة لإعداد التقارير المالية
38	الحدود والقيود الملزمة للتقارير المالية
40	الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية
43	المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية
45	الاتجاهات الحديثة للتقرير المالي
الفصل الثالث: التقارير المالية: محدداتها وتوقيتها	
47	المقدمة
48	مفهوم توقيت التقارير المالية
50	أهمية التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية في الاصدارات والدراسات المهنية
54	الإطار التنظيمي والتشريعي لتوقيت التقارير المالية في فلسطين
55	العوامل المحددة لتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
66	مقدمة
66	منهجية الدراسة
66	مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة
67	الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
68	التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات
68	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
72	الارتباط بين المتغيرات المستقلة
74	اختبار فرضيات الدراسة
87	تحليل الانحدار الخطي المتعدد

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
91	النتائج
93	التوصيات
94	الدراسات المقترحة
95	المراجع
104	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
30	مكونات التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح في كل مكون وأهميته النسبية	1
45	محتويات التقرير المالي المستقبلي	2
70	مفردات العينة وانتماءاتها القطاعية ونسبة التمثيل	3
70	الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات الكمية المستقلة	4
72	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الغير كمية	5
73	مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة	6
74	معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وعمر الشركة	7
75	معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي حجم الشركة	8
76	معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي ومديونية الشركة	9
78	نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة نظيف وبين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة غير نظيف	10
79	معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وفترة المراجعة	11

80	نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة (أحد الأربعة الكبار) وبين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل غير ذلك	12
81	معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وتركز الملكية	13
82	نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الأولى وبين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الثانية	14
83	معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وربحية الشركة	15
84	معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وفترة إدراج الشركة بالبورصة	16
85	نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المالية وبين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات الغير مالية	17
86	المقاييس الإحصائية لطبيعة أنشطة الشركات عينة الدراسة وأثرها على توقيت اصدار التقرير المالي " أثر طبيعة نشاط الشركة على توقيت اصدار التقرير المالي"	18
87	معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي ونتيجة اعمال الشركة	19
89	تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: توقيت اصدار التقرير المالي)	20

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
32	الإطار العام لأنواع القوائم والتقارير المالية	1
41	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	2
49	تقسيمات فترة اصدار التقرير المالي السنوي	3

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي، والرئيس لنظام المحاسبة، التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة، لإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قرارات رشيدة. فمن خلال الكم الهائل من الأحداث والبيانات المالية، التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبي التقارير المالية السنوية، التي تعكس الحالة المالية والاقتصادية للشركة (الدبعي وابو نصار، 2002، ص 43).

حيث وأن إدارة الشركة، تقوم بإعداد تلك التقارير لصالح أطراف متعددة مثل: المستثمرين، العملاء الحاليين والمرتبين، الجهات الحكومية، وغيرهم من الأطراف الأخرى، الذين هم بحاجة الي تلك التقارير المالية التي تحتوي على المعلومات التي تعطيهم القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، والتأكيد او التصحيح للتوقعات السابقة على ان تكون تلك المعلومات متوفرة لمتخذي القرار في الوقت المناسب أي قبل ان تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم (حماد، 2005، ص 35).

وبما أن التقارير المالية هي عبارة عن تقارير تحمل المعلومات المحاسبية المالية لمتخذي القرارات فيجب أن تتصف بخصائص المعلومات المحاسبية ومنها؛ الوقتية (التوقيت المناسب) وهي بمثابة خاصية هامة من خصائص المعلومات، حتي تكون المعلومات ملائمة (FASB,2003,p20).

وفي بريطانيا أعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن عملية تزويد التقارير المالية في الوقت المناسب، قد تقتضي في بعض الأحيان التوضيح بموثوقية البيانات، ففي بعض الاحيان قد تزيد الموثوقية من خلال التأخير في نشر التقارير المالية، مما يؤدي بالحال الى وصول تلك التقارير للمستفيد منها بوقت متأخر فبذلك تقل درجة الاستفادة والاعتماد عليها في اتخاذ القرار (ابو نصار ولطفي، 1998، ص 376).

ونظرا لأهمية توقيت اصدار التقارير المالية، اتخذت بعض الجهات؛ وفي مقدمتها هيئة سوق الاوراق المالية كل الاحتياطات والاجراءات اللازمة، للحفاظ على حقوق كافة شرائح المستثمرين، كما جاء أيضا في قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 المطبق في فلسطين، تحت عدة مواد أوجبت الشركات للإفصاح عن تقاريره المالية المدققة من المدقق القانوني، خلال مده لا تزيد عن ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة. ويعرض هذا الفصل الإطار العام للدراسة وذلك من خلال النقاط التالية:

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.4 أهداف الدراسة

- 1.5 مجتمع وعينة الدراسة
- 1.6 توصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها
- 1.7 فرضيات الدراسة
- 1.8 الدراسات السابقة
- 1.9 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

1.2 مشكلة الدراسة

تعتبر التقارير المالية للشركات أحد أهم المصادر، التي تزود المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الفئات الاخرى المهتمة بأمر الشركة بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات المهمة، وإن الاسراع في اصدار تلك التقارير بعد الانتهاء من السنة المالية للشركة من الامور المهمة والضرورية، للحفاظ على حقوق كافة شرائح المستثمرين والمستفيدين من تلك التقارير.

وان توقيت التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، قد تتأثر عملية اصدارها بمجموعة من العوامل، كمثيلاتها من الشركات المدرجة في مختلف الاسواق المالية العالمية. فلذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة العوامل التي قد تؤثر على توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما هي العوامل المؤثرة على توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

1.3 أهمية الدراسة

على الرغم من الأهمية البالغة لتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات، إلا أن هذا الموضوع لم يحظ بكثير من الاهتمام على الصعيد المحلي من قبل الباحثين في فلسطين ، وبحسب- علم الباحث هناك ندرة واضحة في الجهود البحثية المبذولة في هذا المجال، ولسد تلك الفجوة جاءت هذه الدراسة ولأهميتها العلمية، في رأي الباحث تأتي في محاولتها الجادة الى لبيان العوامل المؤثرة على توقيت اصدار التقارير المالية، وبالتالي استفادة عدة جهات ومنها: (بورصة فلسطين، شركات و مكاتب المراجعة ، ومستخدمي التقارير المالية والاطراف الاخرى) من نتائج الدراسة في توفير خاصية التوقيت الملائم في المعلومات المحاسبية لشركات المساهمة ، مما يسهم ذلك في زيادة كفاءة السوق المالي والتقليل من عمليات التخمين والمضاربة في السوق المالي. ويأمل الباحث أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة الجهات -السابق ذكرها في التعرف على عدد من العوامل التي تؤثر في أحد اهم محددات منفعة التقارير المالية، ألا وهو توقيت الإعلان عن المعلومات التي تحتويها تلك التقارير

المالية.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على توقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الفلسطينية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ومن ثم معرفة أثرها على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية، وذلك بفحص العلاقة بين فترة اصدار التقرير المالي السنوي وعدة متغيرات مستقلة، وفي محاولة الى التوصل إلى بعض التوصيات التي قد تساعد في تنظيم عملية اصدار التقارير المالية وتطوير مهنة المحاسبة في فلسطين.

1.5 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لأوراق المالية للأعوام 2008م-2012م والتي بلغ عددها وقت اجراء الدراسة (48) شركة، وذلك للتمكن من الحصول على البيانات اللازمة لإتمام البحث، وأعتمد الباحث على بيانات لسلسلة زمنية (عدد من السنوات) وذلك لان بيانات سنة واحدة لا تكفي لتحقيق هدف الدراسة. وتغطي هذه الفترة أحداث تتوافر عنها التقارير المالية السنوية. وقد تم اختيار العينة استنادا الى المعايير التالية:

- توافر التقارير المالية السنوية.
- توافر توقيت (تواريخ) اصدار التقارير المالية السنوية (Reporting Date).
- انتهاء السنة المالية للشركة في 12/31 من كل عام ميلادي.
- أن تكون الشركة مدرجة في بورصة فلسطين طوال فترة الدراسة من 2008م الى 2012م.
- عدم اتخاذ قرارات من إدارة سوق الأوراق المالية بوقف تداول أسهم الشركة خلال فترة الدراسة.

واقترنت عينة الدراسة على (32) شركة انطبقت عليها المعايير السابقة من أصل (48) شركة أي بنسبة (66.6%) وتلك الشركات موزعة على خمسة قطاعات: البنوك وخدمات مالية، الخدمات، الاستثمار، الصناعة، التامين، وقد تم استبعاد الشركات التي لم تكتمل تقاريرها المالية خلال فترة الدراسة بما في ذلك الشركات المدرجة حديثا في السوق والشركات التي تم وقف تداول أسهمها خلال فترة الدراسة.

1.6 توصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

• المتغير التابع

وهو المتغير المستهدف قياس درجة تأثره بالمتغيرات المستقلة (المؤثرة) وهو " فترة اصدار التقرير المالي" وتم قياس فترة اصدار التقرير المالي السنوي، من تاريخ انتهاء السنة المالية التي تعد عنها التقارير المالية، حتى تاريخ اصدار التقارير المالية (مدة الإعلان (محسوبة بالأيام) = تاريخ الإصدار الفعلي للتقارير المالية - تاريخ نهاية السنة المالية) ، وتم الرجوع الى سجلات هيئة سوق رأس المال ونشرات بورصة فلسطين، لتحديد تاريخ تسليم كل شركة من شركات العينة لتقريرها السنوي للسوق المالي ، حيث يتم نشر التقرير السنوي للشركة بنفس اليوم الذي يتم تسليمه لدائرة الإفصاح في البورصة، كما أفادت دائرة الإفصاح في بورصة فلسطين من خلال الاتصال الهاتفي ، ويأتي تسليم التقرير السنوي لهيئة سوق رأس المال بعد توقيع المدقق لتقريره .

• المتغيرات المستقلة

وهي المتغيرات المستهدف قياس درجة تأثيرها على المتغير التابع، وفيما يلي هذه المتغيرات وكيفية قياسها:

1. **عمر الشركة:** يقاس عمر الشركة بعدد السنوات التي مضت على تاريخ تأسيس الشركة.
2. **حجم الشركة:** تم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، في نهاية السنة المالية.
3. **مديونية الشركة:** تقاس بنسبة التمويل بالدين بقسمة مجموع الالتزامات المترتبة على الشركة على مجموع أصول الشركة.
4. **نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي:** يعبر عن نوع تقرير المراجع بمتغير وهمي، حيث يرمز للتقرير غير متحفظ بالرمز (1)، والتقرير المتحفظ بالرمز (0).
5. **فترة المراجعة:** تم قياس فترة المراجعة بعدد الأيام التي تبدأ من نهاية السنة المالية، حتى تاريخ توقيع المراجع على الرأي المرفق بالتقرير السنوي.
6. **تصنيف مكتب المراجعة:** متغير وهمي يأخذ الرمز (1) إذا كان المراجع الخارجي أحد الأربعة الكبار (Big 4)، و (0) بخلاف ذلك.
7. **تركز الملكية:** تقاس بنسبة ما يمتلكه أكبر خمسة من حاملي أسهم الشركة الى إجمالي عدد أسهم الشركة.
8. **نوع السوق:** يعبر عن نوع السوق بمتغير وهمي، حيث يرمز للشركات المدرجة في السوق الأولى

- بالرمز (1)، والمدرجة في السوق الثانية بالرمز (2).
9. **ربحية الشركة:** تم قياس ربحية الشركة بمقدار العائد على السهم من الربح.
10. **فترة إدراج الشركة في البورصة:** تقاس فترة اداج الشركة بعدد السنوات التي مضت على تاريخ ادراج الشركة في بورصة فلسطين حتى عام 2012م.
11. **طبيعة نشاط الشركة:** يعبر عن نوع القطاع بمتغير وهمي حيث تم تصنيف البنوك والخدمات المالية والتأمين الى شركات القطاع المالي بالرمز (1)، والصناعة والاستثمار والخدمات الى شركات القطاع الغير مالي بالرمز (0).
12. **نتيجة أعمال الشركة:** يعبر عن نتيجة أعمال الشركة بمتغير وهمي، حيث أن الشركة التي نتيجة أعمالها بالموجب (ربح) تأخذ متغير وهمي (1)، والشركة التي نتيجة أعمالها بالسالب (خسارة) تأخذ متغير وهمي (0).

1.7 فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

❖ الفرضية الأولى

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين عمر الشركة.

❖ الفرضية الثانية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين حجم الشركة.

❖ الفرضية الثالثة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين مديونية الشركة.

❖ الفرضية الرابعة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي.

❖ الفرضية الخامسة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين فترة المراجعة.

❖ الفرضية السادسة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين تصنيف مكتب المراجعة.

❖ الفرضية السابعة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين تركيز الملكية.

❖ الفرضية الثامنة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع السوق.

❖ الفرضية التاسعة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين ربحية الشركة.

❖ الفرضية العاشرة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين فترة ادراج الشركة في البورصة.

❖ الفرضية الحادية عشر

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين طبيعة نشاط الشركة.

❖ الفرضية الثانية عشر

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة اعمال الشركة.

1.8 الدراسات السابقة:

اولا: دراسات باللغة العربية:

(1) دراسة (زاهر، 2012)، بعنوان "محددات ابطاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية".

هدفت هذه الدراسة الى اختبار واقع الشركات المصرية، لتحديد العوامل ذات العلاقة بتوقيت نشر التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة مصر لعام 2010، على عينة مكونة من (65) شركة ، وعبرت الدراسة عن المتغير التابع (توقيت التقارير المالية) بفترة الابطاء الكلية (الفترة بين انتهاء السنة المالية وتاريخ نشر التقرير المالي في الجرائد اليومية) وقسمت الفترة الابطاء الكلية الى جزئين فترة ابطاء المراجعة وفترة ابطاء النشر وقد تم تجميع البيانات اللازمة لأجراء التحليل الاحصائي لاختبار فروض الدراسة للعينة ومن ثم معرفة أثرها على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبي، ومن تلك العوامل (تصنيف مكتب المراجعة ، حجم المنشأة ، المديونية ، نوع الصناعة ، طبيعة الانباء عن الأداء تركز الملكية، نوع تقرير المراجعة.

وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: وجود علاقة عكسية بين نوع الصناعة وفترة ابطاء النشر. وعدم وجود علاقة بين كل من تصنيف مكتب المراجعة، حجم المنشأة، المديونية، نوع تقرير المراجعة، الانباء عن الأداء وتركز الملكية وفترة ابطاء النشر. وان هناك علاقة عكسية بين كل من نوع تقرير المراجعة وتصنيف مكتب المراجعة وفترة ابطاء المراجعة. وعدم وجود علاقة بين كل من حجم المنشأة، المديونية، نوع الصناعة، الانباء عن الأداء، وتركز الملكية وفترة ابطاء المراجعة.

ومن النتائج أيضا وجود علاقة عكسية بين كل من نوع تقرير المراجعة وتصنيف مكتب المراجعة والانباء وفترة الابطاء الكلية بالمقابل عدم وجود علاقة بين كل من حجم المنشأة، نوع الصناعة، الانباء عن الأداء وتركز الملكية وفترة الابطاء الكلية.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصت بضرورة الاهتمام من قبل الشركات والهيئات المنظمة لأسواق المال بتوقيت التقارير المالية، وضرورة تشديد الرقابة على مراقبي الحسابات الذين يتسببون في تأخير نشر التقارير المالية وتوقيع بعض العقوبات عليهم وعدم الاكتفاء بتوقيع عقوبات على الشركات.

(2) دراسة (الحايك، وأبو الهيجاء، 2012) بعنوان " خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية

هدفت هذه الدراسة الى فحص فيما إذا كان هناك ترابط بين خصائص لجان التدقيق، حجم لجنة

التدقيق، لجنة التدقيق واستقلاليتها، عدد مرات اجتماعها ووجود الخبرة المالية لأعضائها. وبين فترة إصدار تقرير المدقق، حيث أن مجتمع الدراسة تمثل من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في عام 2010، على عينة مكونة من 144 شركة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام معادلة الانحدار الخطي من أجل تحليل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق في الشركات وفترة إصدار تقرير المدقق في تلك الشركات.

ومن أهم نتائج الدراسة: أن لوجود لجان التدقيق في الشركات المساهمة سيؤدي الى تخفيض فترة إصدار تقرير المدقق وبالتالي تسريع إصدار التقارير المالية، حيث يوجد تأثير لكل من عدد الأعضاء في لجنة التدقيق والخبرة المالية لديهم في تحقيق ذلك. لا يوجد أثر معنوي لكل من عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق سنويا واستقلالية أعضاء اللجنة على تخفيض فترة إصدار تقرير التدقيق. ولا تلتزم جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجان التدقيق. وأيضا لا تلتزم الشركات التي يوجد بها لجان التدقيق بالإفصاح في تقاريرها المالية السنوية. عدم وجود اتساق بين مختلف الجهات الرقابية كالبنك المركزي وهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان حول التعليمات والارشادات ذات الصلة بلجان التدقيق.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام الجهات المعنية بوضع آلية واضحة ومحددة للأشراف وللمتابعة على تشكيل لجان التدقيق في الشركات. وضرورة وجود متطلبات خاصة بالإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة. ضرورة وجود التوافق والانسجام بين التعليمات الصادرة من مختلف الجهات الرقابية حول موضوع لجان التدقيق. ضرورة قيام الشركات بمراعاة وجود الخبرة المالية والمحاسبية عند اختيار لجنة التدقيق.

3) دراسة (فارس، 2011)، بعنوان "العوامل المؤثرة على توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة مقارنة".
هدفت هذه الدراسة الى بيان العوامل التي تؤثر على توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية، وذلك في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان خلال الأعوام 2007-2009م. وتم اختبار فرضيات الدراسة وبالغلة عددها خمس فرضيات، والتي كانت المتغيرات المستقلة وهي (أداء الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، عمر الشركة، حجم الشركة). أما المتغير التابع فكان توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية، وتم استخدام الإحصاء الوصفي لبيان المتوسط الحسابي، واختبار t لبيان الفروق في المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة، وعلاقتها مع التوقيت، وأيضا استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ومن نتائج الدراسة: أن الشركات التي لديها ربحية مرتفعة، وعمرها بالسنوات كبير، وتحقق ربح مرتفع للمساهمين، وحجم أصولها قليل، ومديونيتها منخفضة تصدر قوائمها المالية النصف السنوية خلال فترة أقل من ثلاثين يوماً. وبالمقابل الشركات التي ربحيتها قليلة، ومديونيتها عالية، وعمرها بالسنوات قليل، وحجم أصولها كبير، وتحقق خسارة للمساهمين تصدر تقاريرها المالية بعد (30) يوماً، ولم تدل الدراسة عن وجود علاقة ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين كل من (أداء الشركة، ربحية الشركة، والرفع المالي للشركة، وعمر الشركة، وحجم أصولها).

وأوصت الدراسة، بضرورة قيام الجهات الرقابية الحكومية والمهنية بتوعية مديري الشركات بأهمية إصدار التقارير المالية ضمن المدة المقررة. وضرورة قيام مكاتب التدقيق بوضع جدول زمني لإنهاء مراجعة الشركات التي تقوم بتدقيق حساباتها، وذلك بمحاسبة المكتب الذي لا يلتزم بالمدة القانونية لأي سبب من الأسباب.

4) دراسة (الخيال، 2009)، بعنوان "العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت: دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة الى دراسة العوامل المتعلقة بطبيعة شركات المساهمة العامة وتشمل تلك العوامل حجم الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة، وطبيعة نشاط الشركة، وملكية الشركة (خاصة او عامة)، وعمر الشركة-على نوعية وأسلوب عرض المعلومات المفصح عنها بواسطة الانترنت في هذه الشركات، وكذلك التعرف الى أي مدي تقوم الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وأسلوب عرضها على الإنترنت. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لمسح أهم الكتابات التي تناولت موضوع الإفصاح، والمنهج التطبيقي حيث تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى في الدراسة التطبيقية على ضوء نوعية وأسلوب عرض المعلومات المفصح عنها على الانترنت، واختبار أثر تلك المتغيرات على نموذج الإفصاح المقترح لعينة من الشركات السعودية المكونة من (71) شركة يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي للعام 2007م.

وكان أبرز نتائج الدراسة، وجود اهتمام من قبل معظم الشركات بنوعية المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها على الانترنت، حيث تراوح نسبة الإفصاح الالكتروني بين (44-86%) من مجموع المعلومات التي تضمنها النموذج المقترح، ويزداد الإفصاح في البنود المطلوبة اجبارياً وفقاً لمعايير المحاسبة السعودية او نظام الحوكمة، ويقل في البنود التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها اختياريًا، وأشارت النتائج أيضاً الى أن الإفصاح عن المعلومات وأسلوب عرضها على الانترنت، يتحسن مع الزيادة في حجم الشركة، والربحية، والمديونية، نوعية الصناعة، ولا يتأثر بعمر الشركة أو تملك

الحكومة لجزء من رأسمالها، وأن قيمة معامل التحديد (30%) ارتفعت بشكل ملحوظ، عندما تم أخذ جميع المتغيرات المستقلة، في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة، الحاجة إلى تطوير المواقع الالكترونية للشركات، والتوسع في استخدام البرامج والأساليب التكنولوجية وتوفير التأمين الكافي للمواقع الالكترونية، وإلزام الشركات باستخدامها، وأيضا أوصت بتشجيع إدارة الشركات على التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في مواقعها والإسراع في إصدار معيار محاسبي سعودي ينظم الإفصاح الالكتروني.

5) دراسة (قافيش والبطاينة، 2009) بعنوان: " العوامل المحددة لفترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2004، ومعرفة العلاقة بين فترة اصدار التقرير المالي السنوي (الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية لغاية تاريخ استلام هيئة السوق المالي التقارير المالية السنوية للشركات)، وعدة متغيرات مستقلة وهي (نوع السوق ، الاعتماد على رأي مدقق اخر ، نوع التقرير الصادر من المدقق، نسبة التمويل، حجم الشركة ونوع نشاط الشركة)، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، لتحقيق اهداف الدراسة على عينة الدراسة المكونة من 157 شركة. وأهم النتائج التي أظهرتها الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل من (فترة اصدار تقرير المدقق، ونوع القطاع والتمويل بالدين)، وفترة إصدار التقرير المالي للشركات المدرجة في السوق المالي. أما المتغيرات المستقلة المتبقية، فتبين أنه ليس هناك أي علاقة ذات دلالة احصائية بينها وبين فترة إصدار التقرير المالي للشركات. وأظهرت الدراسة أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي هو 82 يوما وهو أقل من الفترة المحددة بالقانون، 120 يوما بفارق 38 يوما.

وتلخصت توصيات الدراسة بإعادة النظر في تعديل التشريع، بتقصير المدة القانونية لإصدار التقرير السنوي وإلزام شركات (مكاتب) التدقيق بعدم تأخير تدقيق حسابات الشركة، من خلال تكليف جهة تنظيمية.

6) دراسة (عقل، 2009) بعنوان: " محددات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المقيدة في السوق المصري للأوراق المالية "

هدف البحث الى دراسة العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق مصر للأوراق المالية، ومن هذه العوامل (نوعية الصناعة، حجم الشركة، مديونية الشركة، جودة الربحية، إدارة الأرباح والإفصاح الالكتروني وأثر تطبيق المبادئ الدولية لحوكمة الشركات على

توقيت إصدار التقارير المالية للشركات)، ودراسة العلاقة بين توقيت إصدار التقارير وخصائص الشركة خلال الفترة 1998-2007 م. وتتكون عينة الدراسة من الشركات المدرجة في سوق مصر للأوراق المالية. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد الخطي في قياس العلاقة بين توقيت إصدار التقارير المالية وخصائص الشركات.

ومن أهم نتائج الدراسة أن شركات المساهمة قامت بإصدار تقاريرها بشكل أسرع منذ تطبيق حوكمة الشركات، إذ انخفض متوسط المدة التي تستغرقها الشركات إلى 72 يوماً، بالمقارنة بالفترة قبل التطبيق. وأن لحجم الشركة، ونوع الصناعة، أثر على توقيت إصدار التقارير المالية، فالشركات كبيرة الحجم تصدر تقاريرها بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، والمؤسسات المصرفية تصدر تقاريرها بشكل أسرع من قطاعات الشركات الأخرى. والشركات ذات الرافعة المالية العالية تستغرق وقتاً أطول لإصدار تقاريرها المالية، بالمقارنة من الشركات ذات الرافعة المالية المنخفضة. وهناك أثر لجودة الربحية على توقيت إصدار التقارير حيث أن الشركات التي ترتفع بها جودة الربحية، تعمل على توصيل معلوماتها المالية بشكل أسرع من الشركات التي تنخفض بها جودة الربحية. والشركات التي تصدر تقارير مالية برأي نظيف من المراجع الخارجي تصدر أسرع من الشركات المصدر عنها تقرير مراجعة متحفظ.

وأوصت الدراسة بتعديل قانون الشركات بما يلزم الشركات المسجلة في سوق المالي بالإعلان عن تقاريرها خلال ثلاثة شهور من انتهاء السنة المالية بدلاً من ستة شهور، لكي تتوفر خاصية التوقيت الملائم. وإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال، بالاعتماد على منهجية أخرى وباستخدام متغيرات أخرى، ودراسة العلاقة بين خاصية التوقيت الملائم ودرجة التحفظ المحاسبي، ودراسة محددات توقيت إصدار التقارير المالية الدورية.

7) دراسة (العجمي، 2008) بعنوان: " توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات البحرينية المدرجة في السوق المالي البحريني "

تناولت الدراسة تحديد العوامل التي تؤثر على قرار توقيت إصدار التقارير المالية للشركات البحرينية بخلاف المتطلبات القانونية، وضرورة التزام الشركات بمتطلبات الإدراج للفترة بين عامي 1992-2006 م واستخدم في الدراسة منهجية الاقتصاد القياسي، عن طريق استخدام نموذج الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة الي العديد من النتائج كان أهمها: أن لمصرف البحرين المركزي، وسوق البحرين للأوراق المالية، دور كبير في التزام الشركات بالتوقيت المحدد لإصدار التقارير المالية وفق القانون.

وإن ارتفاع ربحية الشركة، يؤدي الي الاسراع في إصدار تقريرها المالية قبل الشركات التي ربحيتها منخفضة، وهذا يعني أن توقيت الإصدار يتأثر بأداء الشركة. وأن لطبيعة نشاط الشركة أثر على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات، وقد لوحظ ذلك في المؤسسات المصرفية التي تصدر تقاريرها قبل الشركات والمؤسسات الغير مصرفيه. وأن الشركات التي حجم أصولها كبير، تصدر تقاريرها المالية بفترة اقل من الشركات التي حجم أصولها صغير. كما أن للدور التشريعي أهمية في تعزيز ممارسات الحوكمة، من قبل الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية.

8)دراسة (الخوري وبالقاسم،2006)بعنوان: " أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على اسعار الاسهم وحجم التداول للشركات المساهمة العامة الاردنية "

هدفت هذه الدراسة لاختبار مدى استجابة سوق عمان للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، عند الإفصاح عن هذه التقارير، وربط ذلك بتوقيت نشر التقارير المالية، وأثر توقيت اصدار التقارير المالية للشركات على أسعار الأسهم وحجم التداول لبيان أهمية المعلومات المالية التي تضمنتها تلك التقارير. وفي هذه الدراسة تم استخدام منهجية دراسة الحدث، وذلك لاختبار سلوك عوائد الاسهم وحجم التداول لعينة من الشركات، تتكون من 42 شركة بمجموع تقارير 104 تقرير سنوي خلال الفترة من 2000-2002م.

وأظهرت الدراسة بعض النتائج كان أهمها: وجود تأثير إيجابي ومعنوي ذات دلالة احصائية لنشر والإفصاح عن التقارير المالية السنوية، على حجم التداول خلال اليومين الثاني والثالث بعد تاريخ النشر. وأن هناك اختلاف في استجابة حجم التداول وفقا لتوقيت نشر التقارير المالية، فالشركات التي نشرت واصدرت تقاريرها مبكرا تأثر حجم التداول لأسهمها تأثرا ايجابيا ومعنويا. ولم تظهر الدراسة أي أثر ذو دلالة احصائية لتوقيت اصدار تقارير الشركات على اسعار أسهم تلك الشركات، وأشارت الدراسة أن ذلك يعود الي تحديد لزيادة او نقصان السعر، بحيث لا يتحرك بحرية تامة واعتبر ان السوق غير كفؤ على المستوى شبه القوي بالنسبة للإفصاح عن التقارير المالية السنوية.

9) دراسة (المعاينة، 2006)، بعنوان " العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية في الاردن ".

هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر عدد من العوامل على توقيت اصدار التقرير المالي السوي للشركات الأردنية، والتأخير الاختياري في الإصدار الذي تلجا اليه إدارة الشركة، واستخدمت الدراسة عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة للأعوام من 1999م ولغاية 2003م وعددها 67 شركة، وتم اختبار سبع فرضيات باستعمال تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات، وكان المتغيران التابعان

في كل منها فترة اصدار التقرير المالي السنوي وفترة التأخير الاختياري، بينما تكونت المتغيرات المستقلة من حجم التداول على أسهم الشركة، وإصداراتها العامة، وربحيتها، ونوع الراي الصادر عن المدقق في حساباتها، وعوائق الدخول في الصناعة، ونسبة التركيز الصناعي، وحجمها.

وأظهرت نتائج الدراسة أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي في العينة كانت 91 يوما، وهذا يمثل الحد الأقصى القانوني للإصدار، وتبين أن علاقة حجم التداول وربحية الشركة مع كل من فترة اصدار التقرير المالي السنوي والتأخير الاختياري سالبة وذات دلالة إحصائية. وعلاقة عوائق الدخول وحجم الشركة مع كل من فترة اصدار التقرير المالي السنوي والتأخير الاختياري موجبة وذات دلالة إحصائية، أما الإصدارات العامة، ونوع الراي الصادر عن المدقق، ونسبة التركيز الصناعي فكانت علاقتها مع كل من متغيري فترة إصدار التقرير السنوي والتأخير الاختياري موجبة، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية. وكانت أهم التوصيات، ضرورة أن يكون هناك تدابير متخذة بحق المخالفين للأنظمة والتعليمات المتعلقة بالإفصاح، ووجود تشريع يلزم الشركة بإصدار تقريرها السنوي خلال فترة محددة بعد انتهاء المدقق من اعماله، لتقليل فرصة التأخير الاختياري وضرورة احتساب مؤشرات تتعلق بقطاع الصناعة مثل مؤشرات تركيز السوق لما تضيفه هذه المؤشرات من فائدة معلوماتية للمهتمين بقطاع الصناعة.

10) دراسة (مسعود، 2005)، بعنوان " أثر توقيت اصدار القوائم المالية على اسعار الاسهم وحجم التداول للشركات المساهمة العامة الاردنية "دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة لفحص أثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول للشركات الأردنية المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان خلال الفترة 2000-2002م. وتسعى الدراسة الى الربط بين توقيت إصدار التقارير المالية السنوية واستجابة سوق عمان للمعلومات الواردة بهذه التقارير، بغرض ابراز أهمية الوقتية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وبيان أثر البيانات الأولية التي تزود الشركات بها هيئة الأوراق المالية وفقا لتعليمات الإفصاح عن الهيئة وذلك بإجراء اختبارات ثانوية على استجابة السوق لهذه البيانات. وقد تكونت عينة الدراسة من (104) شركة أردنية مدرجة، استعانت الدراسة بالأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (T) لاختبار الفرضيات، واتبعت الدراسة منهجية وأسلوب الحدث، وأظهرت نتائج الدراسة أن سوق بورصة عمان يتأثر بنشر التقارير المالية السنوية، وينعكس هذا الأثر على حجم التداول بمعنى: أن حجم التداول يزيد كلما أفصحت الشركات عن تقاريرها مبكرا، بينما لم تجد الدراسة أي أثر ذي دلالة إحصائية على عوائد الأسهم عند الإعلان عن التقارير المالية السنوي. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إصدار جريدة خاصة بالبورصة، بحيث تلزم كافة الشركات المدرجة بالسوق، بالإعلان عن كافة الأخبار التي

تهم المستثمرين في هذه الجريدة. وضرورة إنشاء مراكز متخصصة بأبحاث السوق في احدى الجامعات بالتعاون مع البورصة، لكي يتم تجميع بيانات كاملة عن سوق الأوراق المالية، للأسعار وحجم التداول وغيرها من البيانات وإعدادها بشكل يخدم أهداف الباحثين، ليتمكنوا من الانطلاق إلى مواكبة الدراسات العالمية المتطورة.

11) دراسة (الجبر، 2007)، بعنوان " العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المالية للشركات المساهمة السعودية وعدد من خصائص الشركات خلال الفترة من 2001 الى 2005م، وكذلك دراسة أثر تأسيس هيئة السوق المالية في توقيت الإعلان.

ولقد توصلت الدراسة الى أن الشركات المساهمة العامة السعودية، قد قامت بالإعلان عن بياناتها بشكل أسرع منذ بدء قيام هيئة السوق المالية بممارسة نشاطها، إذ انخفض متوسط المدة التي تستغرقها الشركات التي شملتها عينة الدراسة للإعلان عن معلوماتها المالية السنوي إلى أن وصل إلى (28) يوماً في عام 2005م. وأن الشركات كبيرة الحجم تقوم بالإعلان عن معلوماتها المالية بشكل أسرع من الشركات الصغيرة، وأن الشركات ذات المديونية العالية تستغرق وقتاً أطول للإعلان عن معلوماتها المالية مقارنة بالشركات ذات المديونية المنخفضة، كما بينت الدراسة أن الشركات التي لديها أنباء جيدة تعمل على توصيل تلك الأنباء بصورة أسرع لسوق المال، مقارنة بالشركات التي لديها أنباء سيئة والتي تعمل على تأخير الإعلان عن تلك الأنباء، كما أظهرت أيضاً اختلاف توقيت الإعلان باختلاف نوع الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

وخلصت الدراسة بأن تسهم تلك النتائج في مساعدة الجهات القائمة على سوق الارواق المالية في التعرف على عدد من العوامل التي تؤثر في أحد أهم محددات منفعة القوائم المالية ألا وهو توقيت الإعلان عن المعلومات التي تحتويها تلك القوائم كما أملت الدراسة أن تسهم النتائج في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي المحاسبي.

12) دراسة (جهماني، 2000) بعنوان: " توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي"

هدف البحث الي دراسة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، وقياس مدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية ، من قبل جمعية مدققي الحسابات في عام 1989م على فترة توقيع المدقق وعلى فترة إصدار التقرير المالي السنوي، كما

وهدف البحث الي دراسة العلاقة بين كل من حجم الشركة، وربحيتها، وكل من فترة توقيع المدقق وفترة إصدار التقرير المالي من خلال الأساليب الإحصائية ، حيث تكون فترة توقيع المدقق حيناً ، وفترة إصدار التقرير المالي حيناً آخر كعامل تابع وعدة عوامل مستقلة، وقد طبق البحث على 43 شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من 1990-1993م. وتلخصت أهم النتائج، بوجود تحسن في فترة التدقيق خلال الفترة من 1990-1993م (متوسط فترة التدقيق 64 يوماً)،

ومن أهم توصيات الدراسة: إيجاد جهة كوزارة التجارة والصناعة أو جمعية مدقي الحسابات القانونيين بتولي مراقبة توقيت عملية التدقيق وتوقيت إصدار التقارير المالية. وضرورة نشر عدد الأيام المستغرقة لتدقيق حسابات الشركة في التقارير السنوية لتلك الشركات، أو ذكر تاريخ الانتهاء من عملية التدقيق ليتسنى للباحثين القيام بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. ضمان وضع البيانات المالية تحت تصرف مستخدميها في الوقت المناسب، لكي يتسنى لهم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومما يؤدي إلى زيادة منفعة تلك البيانات. وتذكير مكاتب التدقيق بعدم التأخير في مراجعة حسابات الشركات المساهمة العامة لكيلا يحدث تأخير في إصدار التقرير المالي السنوي.

13) دراسة (نصار ولطفي،1998) بعنوان: " العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي الي تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وعينة الدراسة تركزت على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي في عام 1996م البالغ عددها 97 شركة مدرجة في السوق.

وقد تم اختيار مدقق الحسابات الخارجي لكل شركة لكي يكون عينة الدراسة. واشتملت الدراسة على أربع مجموعات من المتغيرات التي يمكن ان تساهم في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات وهذه المجموعات اشتملت على (خصائص الشركة المدقق عليها، العلاقة بين المدقق وادارة الشركة وسياسات العمل واجراءاته للشركة المدقق عليها). وتم تصميم استبانة لتحقيق أهداف الدراسة وتم توجيهها إلى مدقي حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وقد طلب من المدقق تحديد أهمية كل متغير في التأثير على تأخير إصدار التقرير المالي السنوي للشركة، وحللت بيانات الدراسة باستخدام الأسلوب الوصفي والاختبار ذي الحدين.

وكانت أهم نتائج الدراسة: أن لنظام الرقابة الداخلية، وضعف النظام المحاسبي، تأثير مهم احصائياً في تأخير إصدار التقرير المالي. وأن هناك تأثير لحجم عمليات الشركة في تأخير اصدار التقرير

المالي. أما في تحديد العلاقة بين مكتب التدقيق وإدارة الشركة ونوع رأي المدقق في التقارير المالية، فقد أشارت الدراسة أن لتلك العوامل تأثير وأهمية في تأخير اصدار التقرير المالي للشركات. كما توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية: ضرورة تطوير الشركات لنظام الرقابة الداخلية وللأنظمة المحاسبية، مما ينعكس إيجاباً على وصول البيانات المالية لمستخدميها خارج المنشأة في الوقت المناسب. ضرورة توفر الإمكانيات اللازمة لأقسام المحاسبة في الشركة للقيام بواجباتها، وإكمال الأعمال المحاسبية الخاصة بنهاية السنة، وتسليم القوائم المالية للمدقق الخارجي في الوقت المحدد ومراعاة حجم العمليات الكبير، وتخصيص له الجهد والإمكانيات اللازمة لإنجاز الأعمال في الموعد المناسب. حث مكاتب المراجعة على عدم التأخير في تدقيق حسابات الشركة. ضرورة زيادة أجور المدققين الخارجيين بما يتناسب بحجم العمل ولكي تتمكن مكاتب المراجعة من توفير الموارد اللازمة وخاصة البشرية للقيام بالأعمال بالسرعة الممكنة.

14) دراسة (غرابية والازهري، 1988) بعنوان: " توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى دراسة توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، على عينة مكونة من 52 شركة انطبقت عليها بعض المعايير التي وضعتها الدراسة، وقد تم تقسيم فترة إصدار التقرير السنوي إلى حدثين، أولهما توقيع المدقق على الرأي الذي يبديه في القوائم المالية عند انتهاءه من عملية التدقيق. وثانيهما تاريخ اجتماع الهيئة العامة للشركة، وفحص العلاقة بين كل من حجم الشركة ومحتويات التقرير وتوقيت اصداره، وفحص اتجاه فترة توقيع المدقق والفترة الكلية خلال سنوات الدراسة. وحللت العلاقة بين فترة اصدار التقرير السنوي الكلية وكل من حجم المنشأة (مقاساً بمجموع الاصول والمبيعات) وربحياتها (مقاسة بنصيب السهم من الارباح).

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن هناك تحسناً في توقيت الإصدار خلال الفترة، وأن غالبية الشركات الأردنية تصدر تقاريرها ضمن المدة التي حددها لها قانون الشركات والسوق المالي، وهي أربعة أشهر. وأن عملية تدقيق حسابات الشركة تستغرق حوالي 55 يوماً في المتوسط، بينما يصدر التقرير بعد ذلك بأكثر من شهر ونصف. وتستغرق فترة إصدار التقرير السنوي للشركات ما بين 111 و102 يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية. ووجود علاقة عكسية بين العائد على السهم من الربح وفترة اصدار التقرير السنوي، إذ تميل الشركات التي تحقق أرباحاً عالية إلى الإسراع في إصدار تقريرها السنوي. وليس هناك علاقة احصائية بين حجم الشركة وطول فترة إصدار تقريرها السنوي.

وأوصت الدراسة، بضروه إلزام الشركات بعدم تأخير بإصدار تقاريرها المالية لتسنى للأطراف المستخدمة لتلك التقارير اتخاذ القرارات الاقتصادية في الوقت المناسب. وإلزام الشركات بعدم الاحتفاظ بالتقارير المالية المدققة بعد إتمام عملية المراجعة لفترة كبيرة.

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

1) دراسة (Alattar & Khater, 2011) بعنوان: "العوامل المؤثرة على توقيت التقارير المالية للشركات العاملة في قطر" "Factors Impact the Timeliness of Corporate Reporting"

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر مراجعي الحسابات والمحللين الماليين حول العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار التقارير المالية للشركات العاملة في قطر ، خلال الفترة (2000-2005). ولتحقيق هدف الدراسة تم اعداد وتصميم استبانة احتوت على 18 متغيرا ووزعت الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من 110 مراجع حسابات ومحلل مالي ، لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار التقارير المالية ، وكان معدل الاستجابة 92% ، وتم استخدام التحليل الاحصائي بتحليل البيانات التي جمعت .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن جودة النظم الالكترونية المطبقة في الشركات لمعالجة البيانات، وحجم الشركة، ونوع تقرير المراجعة، ومستوى الالتزام بالتشريعات، طبيعة نشاط الشركة وانظمة الرقابة الداخلية هي أكثر العوامل التي تؤثر على توقيت اصدار التقارير المالية للشركات في قطر. ومتوسط فترة إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق قطر المالي 52 يوم. وأن الشركات المالية تقوم بإصدار تقاريرها المالية قبل الشركات الاخرى بمتوسط 3 يوم، وهذا يفسر آراء عينة الدراسة أن هناك ارتباط بين طبيعة نشاط الشركة وتوقيت اصدار التقارير المالية. والشركات التي تواجه انخفاض في معدل العائد على السهم، قد يستمر التأخير في نشر تقاريرها.

وكانت أهم توصيات الدراسة، بأن تقوم الشركات بتحسين وتطوير نظم المعلومات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية، للحد من التأخير في إصدار التقارير المالية، وتقليل فترة إصدار التقرير وأيضا أوصت الدراسة الجمعيات المهنية العاملة في قطر والجهات الحكومية بإصدار المزيد من التشريعات والقوانين للحد من تأخير اصدار التقارير المالية للشركات العاملة في قطر، وطالبت باعتماد بعض المعايير المحاسبية في قطر.

(2) دراسة (Dogan & et.al. 2007) بعنوان: "هل يوجد ارتباط بين أداء الشركة وتوقيت التقارير المالية؟"

"Is Timing of Financial Reporting related to Firm performance?"

هدفت الدراسة إلى التعرف على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وعلاقته بأداء الشركة، وأرجعت الدراسة بأن توقيت إصدار التقارير المالية السنوية قرار، يجب على الإدارة أن تأخذه متجاهلاً بذلك أن إدارة تلك الشركات ملتزمة بالقواعد والقوانين والقرارات المنظمة لعمل تلك الشركات، وافترضت عدة عوامل يمكن أن تؤثر على توقيت إصدار التقرير المالي للشركات وهي (الربحية ، الحجم، المخاطر ، خصائص الشركة) ، وتناولت تلك الدراسة العلاقة بين متغيرات تفسيرية مثل الأخبار الجيدة والغير جيدة (الربحية) ، والمخاطر المالية، وتوقيت إصدار التقرير المالي. وقد توصلت الدراسة أن حجم الشركة والمخاطر المالية وسياسة التوقيت وخصائص الشركة، لهم أثر على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات. ولا يوجد أثر للعوامل الأخرى.

(3) دراسة (Waresul & et.al.2006) بعنوان: " تأثير التشريعات والقوانين على توقيت إصدار التقارير المالية "

"The effect of Regulation on Timeliness of Corporate Financial Reporting"

هدفت الدراسة إلى اختبار دور التوقيت المناسب للتقارير المالية للشركات المساهمة، في تحسين تلك التقارير في بنجلادش للشركات الملتزمة بالشروط والقواعد التي أصدرتها هيئة تبادل الأوراق المالية عام 1997م، وكذلك قانون الشركات لعام 1994م، وقد كانت عينة الدراسة تتكون من 1200 شركة خلال فترة 10 سنوات.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن التغييرات في القوانين وتقرير المراجعة والإصدارات لم تحسن توقيت إصدار التقارير المالية وأن الشركات الكبيرة تأخذ وقتاً أقصر لإصدار تقاريرها من الشركات الصغيرة.

(4) دراسة (Wanga & Songa, 2006) بعنوان: "توقيت إصدار التقرير المالي للشركات الصينية المدرجة في بورصة الصين "

"Timeliness of Annual Reports of Chinese Listed Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد توقيت إصدار التقرير المالي للشركات الصينية المدرجة في بورصة الصين للأوراق المالية خلال الفترة 1993-2003م، من خلال دراسة التقارير المالية لتلك الشركات

من حيث تأثير الأخبار الجيدة والسيئة التي تحتويها تلك التقارير ومعرفة العوامل الأخرى التي تؤثر على توقيت إصدار التقارير، وكانت عينة الشركات تتكون من 8294 شركة مدرجة بالسوق المالي واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد لتحديد العلاقة.

كانت أهم نتائج الدراسة، أن هناك تأثير واضح مرتبط بأداء الشركة والأخبار السيئة والجيدة التي يمكن أن تحتويها تلك التقارير على توقيت إصدار تقارير الشركات. وأن السياسات والأنظمة والقوانين لعبت دوراً هاماً في تحسين توقيت إصدار التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الصين للأوراق المالية ومع ذلك أوصت الدراسة بالرقابة وإلزام الشركات المتأخرة بإصدار تقاريرها في الوقت المناسب.

5) دراسة (Han & wild, 1997) بعنوان: "توقيت التقارير المالية وتأثيرها بنقل المعلومات عن الأرباح"

"Timeliness of reporting and Earnings information Transfer"

هدفت الدراسة إلى فحص توقيت إصدار التقارير المالية للشركات الأمريكية، وقياس مدى تأثير توقيت إصدار القوائم المالية لأحدى الشركات على أسعار أسهم شركات أخرى بنفس القطاع والتي لم تصدر قوائمها بعد. حيث تمثلت عينة الدراسة من الشركات الأمريكية خلال الفترة 1984-1986 م. وكانت نتائج تلك الدراسة: وجود علاقة هامة إحصائية بين توقيت إصدار التقارير المالية ونقل المعلومات حيث أن هناك نقل معلومات سالب وهام إحصائياً مع إصدار التقارير المالية في الربع الأول والثاني من السنة المالية، بعكس ذلك لم يكن هناك تلك العلاقة في الربع الثالث والرابع من السنة. وأن نقل المعلومات له ارتباط مع إصدار أو عدم إصدار تقارير الشركات الأخرى في نفس القطاع، أي أن هناك نقل معلومات سالب للشركات التي لم تصدر تقاريرها بعد بينما لم يوجد نقل معلومات للشركات التي أصدرت تقاريرها المالية، أي وجود نقل معلومات عالي للشركات التي لم تصدر تقاريرها بعد مقارنة مع الشركات المعلنة عن تقاريرها.

6) دراسة (Ashton et.al.,1987) بعنوان: "التحليل الميداني لتأخر إصدار تقرير المراجعة "An Empirical Analysis of Audit Delay"

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل الكامنة وراء تأخر المدقق في إصدار تقريره بعد انتهاء السنة المالية للشركات العاملة في أمريكا، وقد تضمنت الدراسة (14) متغيراً منها (9) متغيرات تتعلق بالشركة موضوع التدقيق و(5) متغيرات تتعلق بالمدقق وعملية التدقيق، ولتحديد أثر اختلاف مكتب التدقيق على سرعة إصدار التقرير السنوي للشركة. فقد تناولت الدراسة عينة شملت 488 شركة من مكتب تدقيق واحد.

وتوصلت الدراسة إلى أن (7) متغيرات من أصل (14) متغيراً تضمنتها الدراسة، لها أثر على تأخير عملية التدقيق، حيث تبين أن الشركات الصناعية تستغرق فترة أطول من غيرها من الشركات لإتمام عملية التدقيق. وأن إصدار المدقق لتقرير متحفظ يؤخر عملية التدقيق، وبالمقابل وجد أن الشركات المدرجة في السوق المالي تستغرق فترة أقصر من مثيلاتها من الشركات التي لا تتدرج في السوق المالي. وهناك متغيرات أخرى ليس لها أثر في تفسير التأخير في عملية التدقيق فتمثلت في المتغيرات التالية: إجمالي الإيرادات، ومدى تعقيد نظام التشغيل، ودرجة المركزية في نظام الرقابة والنظام المالي للشركة، ودرجة التعقيد في نظام التقارير للشركة (عدد التقارير التي تصدرها الشركة)، وعدد سنوات تدقيق الشركة من قبل مكتب التدقيق، وصافي الدخل، وصافي دخل الشركة الي مجموع أصولها. وقارنت هذه الدراسة بين فترة إصدار التقرير في كل من الشركات الناجحة والمتعثرة وتبين ان المتعثرة منها تصدر تقاريرها في مدة أطول من بقية الشركات.

(7) دراسة (Whittred and Zimmer, 1984) بعنوان: "توقيت اصدار التقرير المالي والتعثر المالي"

"The Timeliness of Financial reporting and Financial Distress"

أجريت هذه الدراسة في أستراليا، وهدفت للمقارنة بين فترة إصدار التقارير المالية السنوية في كل من الشركات المتعثرة والشركات الغير متعثرة (الناجحة)، من خلال عينة مكونة من 53 شركة أسترالية خلال الفترة من 1964 لغاية 1978م، من خلال دراسة فترتين، الفترة الأولى تختص بفترة التدقيق والفترة الثانية تتمثل في الفترة الكلية.

وكانت أهم النتائج أن الشركات المتعثرة تصدر تقاريرها في مدة اطول من الشركات الغير متعثرة وكانت الفروقات بين متوسط فترة الاصدار أي الفترة الكلية للشركات المتعثرة وغير المتعثرة هامة إحصائياً قبل سنتين من الزمن على الأقل من اعتبار الشركة متعثرة وأن تلك الاخيرة تحتاج الي فترة تدقيق أطول من الشركات غير متعثرة، حيث أن الفروقات بين متوسط فترة توقيع المدقق الخارجي للشركات المتعثرة وللشركات غير المتعثرة هامة احصائياً قبل خمس سنوات من اعتبار الشركة متعثرة.

(8) دراسة (Chambers & Penman, 1984) بعنوان: " رد فعل توقيت اصدار التقارير

المالية وسعر السهم عن الإعلان عن الأرباح"

"Timeliness of Reporting and the Stock Price Reaction to Earnings Announcement"

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين توقيت إصدار التقارير المالية النصف سنوية والسنوية للشركات

الامريكية، وسلوك أسعار أسهم تلك الشركات. حيث تمثلت عينة الدراسة من 100 شركة أمريكية مدرجة في بورصة نيويورك خلال الفترة من 1970-1976م.

وكانت أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وتوقيت إصدار تقرير الشركة. ووجود ارتباط بين توقيت إصدار التقارير النصف سنوية للشركات الصغيرة وأسعار اسهمها. وأن التقارير المالية إذا أصدرت قبل التاريخ المتوقع لإصدارها عادة ما يرافق ذلك ردة فعل أسعار أسهم عالية بالمقارنة مع ردة فعل اسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها بعد التاريخ المتوقع لإصدارها. وأن هناك علاقة بين الأخبار غير المتوقعة وردة فعل أسعار أسهم الشركات، حيث ان هناك ردة فعل تؤثر على أسعار الأسهم بالارتفاع للتقارير المالية التي تتضمن أخبار جيدة وغير متوقعة. مع وجود ردة فعل أسعار أسهم بالانخفاض للتقارير المالية التي تتضمن أخبار سيئة وغير متوقعة.

9) دراسة (Givoly and Palmon,1982) بعنوان: "التوقيت والاعلان عن الأرباح السنوية" "Timeliness of Annual Earnings Announcements"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة توقيت إصدار التقارير المالية السنوية، ولفحص العلاقة بين توقيت الاصدار ومضمون التقارير المالية، والمقاسة بردة فعل اسعار أسهم الشركات في السوق المالي واجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 210 شركات امريكية خلال الفترة 1960-1974م. وتلخصت نتائج الدراسة أن هناك انخفاض مستمر وملحوس في فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الامريكية، وأن التقرير الذي يتضمن أخبار سيئة يصدر في وقت متأخر بينما التقرير الذي يتضمن أخبار جيدة يصدر في وقت مبكر. وتبين بأن رده فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية في وقت مبكر تكون عالية وموجبة مقارنة مع ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية في وقت متأخر، حيث أن ردة فعل اسعار أسهم تلك الاخيرة تكون سالبة، مما يدل على وجود انخفاض في مضمون التقارير المالية السنوية كلما زادة فترة.

10) دراسة (Davis and Whittred ,1980) بعنوان: "العلاقة بين سمات وخصائص

الشركات وتوقيت إصدار التقرير المالي"

"The association between selected corporate and Attributes and Timeliness in corporate Reporting"

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سمات وخصائص الشركة على توقيت اصدار التقارير المالية، والتعرف على العوامل الأخرى المؤثرة على توقيت اصدار التقارير المالية.

وتركزت أهم النتائج في وجود علاقة بين حجم الشركة والفترة الزمنية التي تستغرقها عملية إصدار

التقرير المالي، إذ أن الشركات متوسطة الحجم تستغرق فترة زمنية أكبر من الشركات كبيرة الحجم وصغيرة الحجم. ولم تجد الدراسة أي علاقة إحصائية بين ربحية الشركة والفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الإصدار. وتوصلت الدراسة إلى ضعف تأثير متغير تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة على سرعة إصدار التقرير. وجدت علاقة قوية بين الفترة التي تستغرقها عملية إصدار التقرير ووجود تغيير في البنود غير العادية في القوائم المالية. وهناك تحسنا في توقيت اصدار التقارير السنوية حيث اتضح ان فترة تأخير الشركات الأسترالية الكلية تمتد من 103-107 يوم في المتوسط خلال فترة سنوات الدراسة.

1.9 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تتوعت الدراسات السابقة من حيث العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية لتشمل العديد من المتغيرات المختلفة، وقد قام الباحث بختيار معظم المتغيرات التي استخدمت في الدراسات السابقة والتي تعارضت النتائج حول كونها ذات علاقة بالتوقيت الإصدار، مما يتطلب دراسة لتأييد أو رفض النتائج السابقة، فهنا تم استبعاد بعض المتغيرات لأنها تفتقر لصفة التغير والبعض الآخر لا تتلاءم مع بيئة الدراسة الحالية. وتم استخدام في هذه الدراسة عدد من السنوات (سلسلة زمنية) وذلك لتحقيق هدف الدراسة ومعرفة مدى التحسن في توقيت الإصدار ولتجنب أحداث معينة حدثت خلال سنة محددة تؤثر على نتائج البحث. وتأتي هذه الدراسة مكملة لما سبقتها من دراسات، تناولت العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية، ولكن ما يميز هذه الدراسة أن الدراسات السابقة أجريت في بيئات مختلفة، بينما هذه الدراسة أجريت على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفصل الثاني

الإطار الفكري للتقارير المالية

2.1 المقدمة:

من المعلوم أن المحاسبة نشاط خدمي، وأن المنتج النهائي لهذا النشاط هو مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لصالح أطراف متعددة داخل المنشأة وخارجها، وأن المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية تساعد تلك الأطراف على اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث أن المحاسبة تهتم وتصور بدقة الأحداث الاقتصادية من خلال القياس، والتصنيف، والتلخيص، وعرض النتائج، لتقديمها في صورة معلومات مختصرة لعدد كبير من الاطراف المهتمة (أصحاب المصلحة)، وتعد التقارير المالية هي الوسيلة الوحيدة والرئيسة التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، فعن طريقها يمكن اشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية (الدهراوي، 2004، ص13).

وتعتبر التقارير المالية من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي، والذي يعتبر بحد ذاته سوق معلوماتي تتأثر وتتحرك أسعار الأسهم والسندات بحجم ونوعية المعلومات التي يتم نشرها ضمن التقارير المالية.

ويتضمن هذا الفصل مفهوم التقارير المالية ومكوناتها، بالإضافة الي أهداف التقارير المالية في المنشأة الهادفة للربح، كما ويتضمن العوامل الملزمة لإعدادها، والقيود الملزمة والمتأصلة فيها، والاتجاهات الحديثة للتقارير المالية، وذلك من خلال النقاط التالية:

- 2.2 مفهوم التقارير المالية.
- 2.3 مكونات التقارير المالية.
- 2.4 أهداف التقارير المالية.
- 2.5 أهمية التقارير المالية.
- 2.6 الجهات المستفيدة من التقارير المالية.
- 2.7 العوامل الملزمة لإعداد التقارير المالية.
- 2.8 الحدود والقيود الملزمة للتقارير المالية.
- 2.9 الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية.
- 2.10 المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية.
- 2.11 الاتجاهات الحديثة للتقرير المالي.

2.2 مفهوم التقارير المالية.

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين، ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة (كيسو، وويجانت، 1999، ص 22).

والمحاسب هو من يتولى جمع ومعالجة هذه المعلومات بطرق فنية، تمكن من له علاقة بها من الاستفادة منها، بحيث يقوم المحاسب في تحديد وتشخيص العمليات والمعاملات والأحداث ذات التأثير المالي، التي تصف النشاط الاقتصادي من خلال عمليات التسجيل والقياس والتبويب والتلخيص بصورة نقدية عبر نظام محاسبي يوضع من قبل إدارة الشركة، ثم تعرض نتائج هذه المعاملات والأحداث في تقارير وقوائم مالية (Kieso & weygandt, 2010.p2).

هنا وينظر للتقارير المالية على إنها مسئولية إدارة المنشأة، وأنها جزء من منظومة الإفصاح المالي، وتشمل التشكيلة الكاملة لمنظومة الإفصاح المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملاك، قائمة التدفقات النقدية، قائمة المركز المالي، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم، هذا ويمكن أن تشمل منظومة الإفصاح المالي أيضا جداول ومعلومات إضافية مرافقة ومبينة على القوائم المالية أو مشتقة منها ومن المتوقع أن تقرأ معها. والمعلومات المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية، لقاعدة كبيرة من المستخدمين لاتخاذ القرارات، كما توضح البيانات المالية نتائج تولى الإدارة للموارد الموكلة لها (IFRS 1,par5).

وأكثر ما يحتاجه المستخدمين من هذه التقارير والقوائم المالية تتلخص في خاصيتين رئيسيتين (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001):

1. تقييم الوضع المالي للشركة: ويكون ذلك من خلال استخدام قائمة المركز المالي.
 2. التعرف على نتائج الأعمال: ويتم ذلك من خلال استخدام قائمة الدخل.
- ويرى الباحث مما سبق أن التقرير المالي هو أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية الذي يحتويها، إلى الفئات المستفيدة والمستخدمين لهذه المعلومات، والمعنية بأعمال الشركة ونشاطها.

2.3 مكونات التقارير المالية

إن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط، ولكنها تمتد لتشمل أيضا العديد من الأشكال والتقارير الأخرى لإيصال المعلومات المالية وغير المالية مثل تقرير مدقق الحسابات، وخطاب مجلس الإدارة

الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم والإيضاحات المتممة، وتوقعات الإدارة، وأثر نشاط الشركة على البيئة والمجتمع ونشرات سوق الأوراق المالية (عيفي، 2008، ص440) (حماد، 2004، ص52). وأن الجزء الأساسي من التقارير المالية هي القوائم المالية وهي وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والملاحظات والإفصاحات والإيضاحات التي تعد جزء مكملاً للقوائم المالية (Kieso, et al., 2007, p.2).

ويستنتج مما سبق أن التقارير المالية أوسع وأشمل من القوائم المالية حيث تتضمن التقارير المالية ما يلي (حماد، 2006، ص35):

1- القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها:

حسب معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي رقم (1) بعنوان: عرض البيانات المالية، المعدل عام 1997 تشمل مجموعة كاملة من البيانات المالية المكونات الآتية (فهيم، 2000، ص413-414):

أ- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي):

هي عبارة عن الحالة المالية في لحظة معينة، أو هي صورة فوتوغرافية للوضع المالي في تلك الفترة وتسمى عناصر تلك القائمة بأرصدة تميزها لها عن التدفقات ومدخلات ومخرجات فترة ما، ولقد عرفتها لجنة المصطلحات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي بالتعريف التالي: "هي تلخيص مبوب للأرصدة المتبقية في دفتر الأستاذ العام بعد اعداد الحسابات الختامية" (حماد، 2005، ص77).

ب- قائمة الدخل:

قائمة الدخل هي إحدى القوائم المالية، والتي تبين قدرة المنشأة على تحقيق المكاسب الأيرادية خلال فترة محاسبية معينة عادة تكون سنة مالية، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للمنشأة وصافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة.

ج- قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

إن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تعكس المعلومات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في صافي الأصول (الثروة)، حيث تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث تعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية لذلك يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن التغيرات المختلفة (حنان، 2003، ص292).

د- قائمة التدفقات النقدية:

هي إحدى القوائم المالية الأساسية، والتي تقدم معلومات لا تقدمها قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل

حيث تقدم معلومات عن بند النقدية، من حيث مصادر النقدية، أي من أين تم الحصول على النقدية خلال العام، وماهي المصادر التي أنفقت فيها النقدية خلال العام، ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال العام.

هـ- الإيضاحات المتممة (السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية):

مثل الإيضاحات المتممة، المعلومات التي تفصح عنها الشركة، بعد إفصاحها عن القوائم المالية، وهي معلومات بالغة الأهمية لذا يشار عند الإفصاح عنها بأنها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية. وقد أصبحت هذه البيانات تأخذ طابعا تفصيليا، يوضح من خلاله للمستخدم بعض المعلومات المفيدة والمتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية، وتغطي المعلومات الإضافية في معظم الأحيان البنود التالية (زاهر، 2012، ص18):

- السياسات المحاسبية
- الالتزامات الطارئة

وبالإضافة إلى البنود السابقة، هناك إيضاحات إضافية تفسر عناصر القوائم المالية ومنها (Schroeder,et al.,2005,p.544) :

- الجداول والملاحظات.
- تفسيرات لعناصر القوائم المالية حيث أن بعض العناصر تتطلب شرح إضافي للمستخدمين.
- معلومات عامة عن المنشأة، حيث يوجد أحداث تؤثر على المركز المالي والأداء المالي، لكن هذه الأحداث لم تتحقق بعد القوائم المالية، ويهتم المستخدم بالتعرف على هذه الأحداث مثل الأحداث اللاحقة والطارئة.

2- تقرير مدقق الحسابات:

بالإضافة للقوائم المالية، تحتوي التقارير المالية السنوية للوحدات الاقتصادية تقرير مدقق الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة ، والذي عرفه (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، ص65) "بانه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني ، يكون أهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدم المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه، بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى دقة أو صحة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعددتها المنشأة تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج الأعمال عن السنة المالية محل التدقيق . وبناء عليه يؤدي تقرير مراجع الحسابات وظيفة اخبارية واعلامية هامة.

وتتبع أهمية تقرير مراجع الحسابات في درجة الثقة والصفة القانونية التي يضيفها على القوائم المالية

المنشورة، والتي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لهذا فقد ألزمت التشريعات المختلفة، الشركات التي تنشر قوائمها المالية أن تكون هذه القوائم مذيبة بتقرير مراجع الحسابات، كما تعد هذه الأهمية هي المبرر الأساسي في الطلب على خدمة مراجعة القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم. ويعد تقرير مدقق الحسابات وسيلة الاتصال بين مدقق الحسابات ومستخدمي القوائم المالية المدققة، كما يعتبر تقرير المدقق من أهم مكونات عملية التدقيق، حيث أنه يمثل الناتج النهائي لتلك العملية، وكذلك فقرة الرأي في تقرير المدقق أهم الفقرات، حيث أنها هي التي تعبر عن نتيجة عملية التدقيق، وبالتالي لا بد من الاهتمام بشكل التقرير ومحتواه ولغته من حيث الوضوح وسهولة الفهم (الذنيبات، 2008، ص 269 - 270).

3- تقرير مجلس الإدارة:

وهو تقرير يجب على كل شركة مساهمة مدرجة في بورصة فلسطين أن تقدمه إلى المستثمرين من خلال إرفاقه بالقوائم المالية للشركة، وذلك بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق المال الفلسطيني، والمادة رقم (150) من قانون الشركات الفلسطيني رقم (1) لسنة 2008م، والمادة رقم (73) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية. (نظام الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق المال الفلسطيني، 2006) (قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964م). ويعد تقرير مجلس الإدارة من التقارير المهمة، وأحد أهم المصادر المهمة للمعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمرون للتعرف على أنواع النشاط الرئيسي للشركة وطبيعة استثماراتها وهيكلتها وإدارتها ومستوى أدائها خلال العام المالي، كذلك يعد هذا التقرير من التقارير التي يعتمد عليها المستثمر في بناء قراره الاستثماري بالإضافة إلى البيانات المالية الأخرى؛ فهو رسالة سنوية من مجلس إدارة الشركة للمساهمين والمستثمرين. (هيئة السوق المالية السعودي، ص4، www.cma.org.sa) ويتضمن تقرير مجلس الإدارة على مجموعة من المعلومات الأساسية حول أنشطة الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة، وملخص لأصول الشركة وخصومها. حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج، ومركز الوحدة الاقتصادية المالي والتسويقي، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي إنجازها في العام القادم، وعرض تحليلي لنتائجها التشغيلية والمخاطر الحالية والمتوقعة، وهذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقارير المالية (زاهر، 2012، ص19).

4- توقعات الإدارة (التنبؤات المالية)

يقصد بالتنبؤات المالية "المعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس افتراضات خاصة بأحداث

مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها، ورد فعل الإدارة المتوقع عند تحقق تلك الافتراضات وذلك في التاريخ الذي يتم به اعداد المعلومات (الافتراضات المتعلقة بأفضل التقديرات). وقد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية أو واحد أو أكثر من هذه القوائم ويمكن إعدادها كأداة داخلية للإدارة، ومستند يقدم للجهات المقرضة لتوفير المعلومات اللازمة لهم مثل توقعات التدفقات النقدية، وللتقديم للغير مثل التقرير المالي السنوي اللازم لتقديم معلومات للمساهمين والجهات التنظيمية والأطراف الأخرى المهتمة بالشركة. (المعيار المصري لمهام التأكد رقم (3400) اختبار المعلومات المالية المستقبلية، ص2).

5- تحليلات الإدارة ومناقشاتها:

تعطي تحليلات الإدارة ثلاثة جوانب مالية لأنشطة المنشأة، هي السيولة ومصادر رأس المال العامل ونتائج التشغيل ، حيث تقوم الإدارة بإلقاء الضوء على الاتجاهات الإيجابية وغير الإيجابية، وتحديد الاحداث الجوهرية وظروف عدم التأكد المصاحبة التي تؤثر على تلك الجوانب الثلاث. وليبيان مكونات التقارير المالية والتي تعبر عما تحويه تلك التقارير من معلومات مالية أو غير مالية، يبين الجدول رقم (1) مكونات التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح في كل مكون وأهميته النسبية.

جدول (1)

مكونات التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح في كل مكون وأهميته النسبية

الأهمية النسبية	متطلبات الإفصاح	طرق الإفصاح
تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة، وأيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.	وتشمل على قوائم أساسية وهي: - قائمة الدخل أو حسابات ختامية. - قائمة المركز المالي. وكذلك قوائم إضافية وهي: - قائمة التغيير في المركز المالي - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي.	1-القوائم المالية
وهذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، وتشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.	وتكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على: - طرق تقويم المخزون. - طريقة الإهلاك المطبقة. - التزامات محتملة.	2-مذكرات

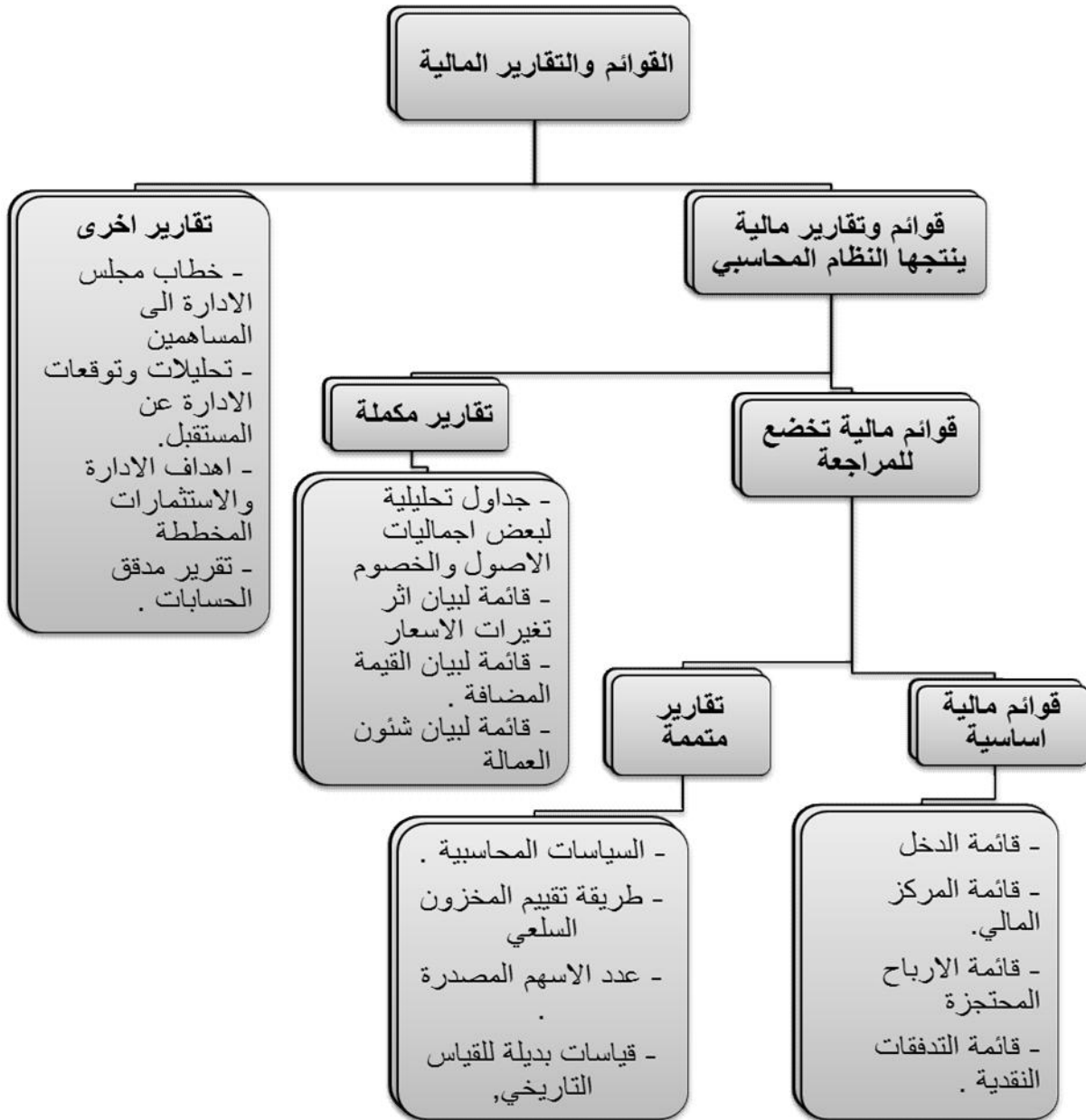
	<ul style="list-style-type: none"> - أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. - أثر التحويلات للعملات الأجنبية. - التغيير في السياسات المحاسبية. 	
<ul style="list-style-type: none"> - يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. - على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير. 	<p>أهم ما تتضمنه:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. - نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية 	<p>3-تقرير مراجع الحسابات الخارجي</p>
<p>تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها والأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.</p>	<p>توضح ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أي ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية والتكلفة للأوراق المالية. - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية. 	<p>4-الإيضاحات</p>
<p>توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة</p>	<p>أهم هذه الجداول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحليل الأصول، الإهلاك. - تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير. - بيان المبيعات، تكلفة المبيعات. 	<p>5- جداول إحصائية</p>
<p>يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي والمستقبلي له. - أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع. 	<p>6-تقرير مجلس الإدارة</p>

المصدر: (عدوان، هوارى، 2008، ص10)

ويتم تصنيف التقارير المالية من حيث عدة أبعاد منها: (كونها من مخرجات النظام المحاسبي، كونها خاضعة للمراجعة، كونها أساسية أم متممة) والشكل رقم (1) يبين ذلك.

شكل (1)

الإطار العام لأنواع القوائم والتقارير المالية



المصدر: (زاهر ، 2008، ص23)

2.4 أهداف التقارير المالية:

إن أهداف التقارير المالية هي أهداف عامة وذات مجال واسع، فهي لا تشمل الإفصاح في القوائم المالية، ولكن تشمل أيضاً المعلومات التي تقدم بواسطة نظام المعلومات المحاسبي والتي تتعلق بموارد والتزامات المشروع، وإن من أهم المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية، تنشأ من احتمالية تعارض وجهات نظر إدارة المنشأة، المراجع الخارجي، ومستخدمي التقارير المالية، وأن الأخيرة هي وجهة النظر السائدة حالياً في تحديد الأهداف، وهو ما يعرف بالاتجاه النفعي أو اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات، لأن الهدف الرئيسي من التقارير المالية يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه التقارير (علي، 2006، ص4).

هذا وبذلت عدة محاولات لتحديد أهداف التقارير المالية، كان أهمها ما قام به معهد المحاسبين القانونيين في أمريكا عام 1971م، حيث تم تشكيل لجنة لدراسة أهداف التقارير المالية (القوائم المالية) عرفت باسم لجنة تروبلد (TRUEBLOOD) حيث نشرت هذه اللجنة تقريرها والذي تضمن الهدف الأساسي للتقارير المالية وهو (توفير معلومات للمقرضين والمستثمرين تكون ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية)، وكذلك قام مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board)، بتحديد هذه الأهداف بما يلي (خشارمة، 2003، ص94-95) (لطفى، 2006، ص208-210):

1. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين، والدائنين الحاليين والمحتملين، والمستخدمين الآخرين من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. توفير معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية في تقييم المبالغ، والتوقيت (Timing)، وعدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقعة (Uncertainty of cash flow).
3. توفير معلومات حول الدخل ومكوناته الأساسية، من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة، وإظهار قدرة عمليات المشروع على تسديد الالتزامات.
4. تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها، ومدى نجاحها في المحافظة على موارد المنشأة. وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسئوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها.
5. توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات المقابلة لها، والتغيير فيهما (حقوق الملكية)، لتحقيق القدرة على:
 - تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع.

- بيان مصادر التمويل والاستثمار للمشروع.
- تقييم قدرة المشروع على مواجهة الالتزامات.

2.5 أهمية التقارير المالية:

إن أهمية التقارير المالية تتبع مما تحويه من معلومات محاسبية المفصح عنها في صلب تلك التقارير والتي تعد من أهم المعلومات للمستخدمين الخارجيين، مما تعود عليه من فائدة للمستثمر، وللسوق المالي، وللمجتمع لما تحققه من أهداف اقتصادية. ويمكن اظهار أهمية التقارير المالية من خلال تحقيقها للفوائد التالية: (خشارمة، 2003، ص97) (قائش والبطينة، 2009، ص20)

1- تحقيق العدالة في السوق المالي وحماية المستثمر من خلال توفير المعلومات الأساسية لمستخدمي التقارير المالية لاتخاذ القرارات المناسبة، لأنها توفر فرصا متكافئة في الحصول على المعلومات، من خلال اضاءة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين.

2- تنوع المعلومات التي توضح أنشطة الشركة المختلفة. والمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتقدير التوازن بني العائد والمخاطرة.

3- المحافظة على استقرار اسعار الاسهم، حيث أن كلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر من المعلومات المحاسبية، كلما كان هناك اقبال على شراء أسهم الشركة، حيث أن نقص المعلومات يؤدي الي افساح المجال أمام عمليات المضاربة في السوق المالية مما يؤدي الي تذبذب اسعار الأسهم.

4- تزيد من فرصة نمو السوق المالي، وازدهاره واستمراريته لما توفره من مناخ استثماري ملائم. وتوجيه الموارد الاقتصادية والقرارات المتعلقة بحسن توزيعها بين القطاعات المرغوب الاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا مما يؤدي الي عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين، وتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

2.6 الجهات المستفيدة من التقارير المالية:

إن أهمية تحديد الجهات المستفيدة (المستخدمة) للتقارير المالية تتبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات الواردة في التقارير المالية من قبل جهات مختلفة تكون ايضا مختلفة، لذا فان الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للتقارير المالية تستدعي الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة، سيساعد أيضا في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات الواردة في التقارير المالية من وجهة نظر تلك الجهة وذلك سواء من حيث المحتوى أو

من حيث الشكل أو صورة الغرض، وهناك العديد من الفئات المستخدمة للمعلومات الواردة في التقارير المالية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة (الخطيب، 2002، ص 157).

ويقسم مستخدمي التقارير المالية الي قسمين رئيسيين (جربوع، 2001، ص36):

أولاً: المستخدمون ذوي المصالح المباشرة:

وهؤلاء يكون لهم مصالح مباشرة في استمرارية المشروع، ويسعون دائماً لمتابعة وضعة المالي وتطوره من خلال المعلومات الواردة في التقارير المالية، ويمكن تعدادهم على النحو التالي:

1) المستثمرون الحاليون (الملاك، المساهمون):

وهم ملاك المشروع، وهم ينظرون إلى التقارير المالية على أنها المصدر الأساسي للمعلومات التي يحتاجونها، لتساعدهم في تقييم كفاءة وفعالية الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة ولتقييم المخاطر الضمنية والعائد المتحقق حالياً من الاستثمار وكموشر في استمرارية استثمارهم لأموالهم في المشروع أو استردادها لاستثمارها في بديل أكثر ربحية.

2) المستثمرون المرتقبون (المحتملون):

وهم المستثمرون المتوقعون الذين يفكرون جدياً في استثمار أموالهم في الشركة، وينظرون إلى التقارير المالية، لغرض تحديد حجم وطبيعة التدفقات النقدية التي يتوقع أن تؤول إليهم، ولاتخاذ القرارات اللازمة باستثمار أموالهم وتقييم الوضع المالي السليم للشركة، والذي يكفل استمرارية المنشأة وعدم تعثرها في المستقبل القريب.

3) الإدارة:

على الرغم من ان إدارة المنشأة هي التي تقوم بأعداد التقارير المالية، الا أنها تعتبر أحد أكثر الفئات استخداماً لها باعتبارها أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية ولعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء واعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل (الدهراوي وهلال، 1999، ص5).

4) الموظفون (العاملون):

الموظفون او العاملون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة بربحية المنشأة ومدى استقرارها لتقييم قدرة المنشأة في الاستمرار في دفع المكافأة والمنافع التقاعدية وتعويضاتهم، والاطمئنان على فرص عملهم واستمراريتها، بل ان هؤلاء العمال يستطيعون تحديد مطالبهم بتحسين رواتبهم واوضاعهم طبقاً لنتائج المنشأة التي يعملون بها (العيسى، 2003، ص27).

5) الجهات الحكومية:

مثل وزارة المالية (الادارات الضريبية) لتحديد أرباح المشروع لمعرفة الضريبة المستحقة عليها، سلطة النقد تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والاشراف، غرفة التجارة والصناعة تطلع على التقارير لاستخدامها في الترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات، الجهات التي تضع المعايير المهنية في المحاسبة والتدقيق، دائرة الاحصاء المركزي تنظر للتقارير لأغراض الاحصاءات العامة واعداد ميزان المدفوعات واحصاءات الدخل القومي (الدهراوي وهلال، 1999، ص5).

6) المقرضون الحاليون والمرقبون:

تشمل دائني المنشأة من المقرضين العاديين كالمصارف او حملة السندات او صناديق التنمية او المؤسسات المالية الاخرى، وهؤلاء ينظرون الي التقارير المالية على انها المصدر الاساسي للمعلومات التي تساعدهم في فهم اوضاع المنشأة من حيث منح الائتمان والضمانات ومعدل العائد وشروط السداد وتواريخ الاستحقاق أي بمعنى تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية لمقابلة الالتزامات ودفع الفوائد ودفع أصل القرض (العيسى، 2003، ص27).

7) الموردون والدائنون التجاريون:

الدائنون التجاريون الذين قاموا بتوريد البضائع للمنشأة بالأجل، وعلى الأغلب يهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضون الا إذا كانوا معتمدون على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم. وتتصب اهتمامات الموردين والدائنون التجاريون، حول مدى ربحية علاقتهم الحالية والمرتبقة مع المنشأة، وسيولة المنشأة وقدرتها على الاستمرار في تحقيق احتياجاتهم وتوليد تدفقات نقدية وضمان استمراريتها (الدهراوي وهلال، 1999، ص5).

ثانيا: المستخدمون ذوي المصالح غير المباشرة

1- المحللون الماليون:

هم الأفراد أو المؤسسات الاستشارية التي، تقوم بتحليل التقارير المالية التي تنتشرها الشركات حيث تعد هذه التقارير كمصدر للمعلومات، واستخراج المؤشرات المالية، لتحليل وضعية الشركة، ولتقييم المخاطر المحتملة، والعوائد المرتبطة بالشركة، وتقديم النصائح للزبائن لاتخاذ القرارات بثقة وأمانة. (جربوع، 2001، ص36).

2- المنافسون:

لتقييم التهديد الموجه من المنشأة المنافسة على القيمة السوقية للسهم وربحية منشأتهم.

(Atrill And Mclaney,2001,p3)

3- البورصات وأسواق المال:

اللجان المشرفة على البورصات وأسواق المال، تسعى إلى وضع بعض المعايير والضوابط التي تضمن شفافية المعلومات المالية، وتدرس تلك اللجان التقارير المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للشركات فيها، بناءً على الكثير من المعايير التي تطلبها، والتي تحاول من خلالها توخي أعلى حد من الشفافية. وتلتزم البورصات والشركات المصدرة لهذه التقارير على الالتزام ببعض المعايير في محاولة منها لتحفيز عمليات الاستثمار وتداول الأوراق المالية في أسواقها (الدهراوي وهلال، 1999، ص5).

4- الجمهور وجهات أخرى:

تؤثر الشركات على الجمهور بطرق عديدة، فقد تساهم المنشأة في الاقتصاد المحلي كتوفير فرص العمل، والتعامل مع الموردين المحليين، ويمكن أن تساعد المعلومات المالية من خلال التقارير المنشورة للجمهور على معرفة اتجاهات المنشأة والتطورات الحديثة في أنشطتها ومدى تنوعها. وهناك جهات أخرى تستفيد من التقارير المالية مثل الباحثون والدارسون.

أستقر الرأي في عالم المهنة على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلاً في مجموعة من الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية، ولكن مع إيلاء عناية أكبر لاحتياجات ثلاث فئات منها وفق ترتيب الأولويات. والفئات الثلاث هي (الملاك الحاليون، الملاك المحتملون، الدائنون) (الخطيب، 2002، ص159).

وعند النظر في فئات المستخدمين على تنوعها وتنوع أغراضهم وتنوع امكانياتهم واختلاف أهدافهم من استخدام التقارير، نستنتج أن التقارير المالية يجب أن تعد وفق فرضية أساسية، وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في استخدام وتفسير المعلومات المالية، كما يجب عرضها بطرق منظمة ومنطقية، بحيث يمكن للمستخدم المتوسط الكفاءة قراءتها وفهمها بكل سهولة ويسر. ولا بد من عرض أكبر كم ممكن من المعلومات الملائمة من أجل إرضاء أكبر قدر ممكن من المستخدمين، وبالذات من لديهم قدرة محدودة في الحصول على هذه المعلومات.

2.7 العوامل الملزمة لإعداد التقارير المالية

إن التطور في التقارير المالية خلال المراحل التاريخية من حيث الإلزام بأعدادها، نتج عنه التقارير المالية الحالية، وأن الالتزام بإعداد التقارير المالية في الوقت الحالي يرجع للعوامل التالية (زاهر، 2012، ص26):

1- المتطلبات القانونية والتشريعية التي وردت في قوانين كلاً من الشركات والضريبة أسواق المال.

2- المتطلبات التي تفرضها الهيئات المنظمة للتعامل في البورصة، وذلك لشروط ادراج وتسجيل الشركات في البورصة.

3- متطلبات المنظمات المحاسبية المهنية العالمية.

4- نشر المعلومات الواردة في التقارير طواعية وفق الرغبة الاختيارية دون إلزام قانوني أو مهني للإفصاح.

2.8 الحدود والقيود الملازمة للتقارير المالية

تستخدم التقارير المالية لاتخاذ القرارات، لذلك فإن مستخدمي هذه التقارير يجب أن يدركوا نقاط الضعف والحدود والقيود الملازمة لهذه التقارير، التي تحد من فائدتها إذا لم تأخذ بالحسبان عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة فيها، ومن أهم الحدود والنواقص الملازمة للتقارير المالية هي:

1- استخدام مبدأ التكلفة التاريخية: يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية أساسا مقبولا ومتعارف عليه، ومن أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر، كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم في اعداد التقارير المالية، ولكونه يسهل التحقق منه بشكل أدق عن طريق المستندات المؤيدة وبالتالي تعطي الثقة في البيانات المحاسبية. وان التقارير المالية تعد طبقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة المحاسبية، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ومن هنا يمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص (الدهراوي، 2004، ص 112).

2- ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد: إن التقارير المالية (القوائم المالية) تعد وفقا لافتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، أي ثبات وحدة النقد وعدم تغييرها بمرور الوقت بسبب تغيرات الاسعار، وهذا مخالف بصورة واضحة للواقع حيث ان وحدة النقد تتغير في حقيقة الامر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، لذلك يجب على مستخدمي التقارير المالية أن يكونوا على علم بوجود بعض التشويش والاختلاف بسبب تغيرات الأسعار، وأن الفشل في تعديل التقارير المالية بتلك التغيرات يمثل حدودا للتقارير المالية (حماد، 2005، ص 67).

3- التقدير والحكم الشخصي: ان عند اعداد التقارير المالية يستخدم المحاسبين التقديرات والاحكام الشخصية لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر التقارير المالية بالتالي تجعل الارقام الواردة بها تعاني من اخطاء التقدير ومن امثلة هذه التقديرات (مثل: تقدير الديون المشكوك في تحصيلها، تقدير العمر الافتراض للأصول، تقدير تكلفة المخزون السلعي، تقدير مقدار ضريبة الدخل المستحقة (حنان، 2003، ص 287).

4- قدرة الادارة على التأثير على محتوى ومضمون التقارير المالية: تمتلك الادارة التأثير على مضمون التقارير المالية في حدود معينة وذلك باستخدام انشطة في نهاية السنة المالية (مثل: عقد الصفقات، شراء بضاعة بقروض طويلة الاجل لتحسين نسبة التداول، القيام بعمليات بيع كبيرة بتسهيلات في السداد قبل نهاية السنة المالية بهدف احداث تأثير على بعض العناصر والبنود في التقارير المالية) (حماد، 2005، ص 67).

5- البنود التي لا تسجل محاسبيا: حيث يوجد عدة بنود ذات اهمية بالنسبة للمنشأة وعوامل مهمة لنجاح المشروع او فشل المشروع ولكن لا يتم الاعتراف بها محاسبيا لافتقارها الي الموثوقية والموضوعية ولا تظهر في ميزانية المنشأة مثل قيمة الموارد البشرية متمثلة بالإدارة والعمالة، وقيمة شهر المحل المنتجة داخليا (الدهراوي، 2004، ص 112).

6- استخدام طرق وسياسات محاسبية بديلة : إن مهنة المحاسبة تقبل عموما مجموعة واسعة من البدائل في القياس والتقييم المحاسبي وإن استخدام تلك البدائل يؤدي الي اختلافات جوهرية في تحديد دخل الفترة وتقييم الاصول مما يجعل الادارة تتحكم في نتيجة نشاط المنشأة في ضوء اهدافها، فالمحاسب عندما يواجه مشكلة محاسبية لديه بعض الاحيان الكثير من البدائل المقبولة عموما من الناحية العلمية أو العملية، وهو يختار منها ما يناسب بعض الظروف والايضاح الاقتصادية التي تمر بها المنشأة، ومن هذه الطرق (مثل : طرق حساب قسط الاهلاك للأصول الثابتة ، طرق حساب تكلفة المخزون ورسملة تكاليف الابحاث والتطوير)(حنان ، 2003، ص 288).

7- غياب الحقائق غير القابلة للقياس الكمي: إن بعض العناصر الغير قابلة للقياس الكمي مثل قيمة الهيكل التنظيمي للمنشأة، وقدرة الإدارة على تحقيق الأرباح لا يتم إدراجها في التقارير المالية، وإن غياب الأحداث غير المالية عن التقارير المالية تؤثر تأثيرا كبيرا على القرارات (جربوع، 2001، ص 98).

إن تلك المحددات السابق ذكرها تتضاءل فعاليتها نسبيا في ظل تطبيق معايير محاسبية موحدة، وملزمة ضمن الاسواق المالية، مع توافر الوعي المالي والمهني لدى المستثمرين بشكل خاص وباقي مستخدمي القوائم المالية بشكل عام، وذلك نظرا للتحديد الدقيق والملزم حينها للوحدات الاقتصادية للسياسات المحاسبية الواجب اتباعها، والالتزام بذلك على مستوى كافة الوحدات الاقتصادية في كافة دول العالم، مما يحد من التقدير والحكم الشخصي.

ومما سبق يتضح للباحث، إن الفائدة التي تعود على مستخدمي التقارير المالية تعد كبيرة، حيث إن تلك التقارير تعتبر مصدرا مهما للمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وإن تلك الفائدة تفوق

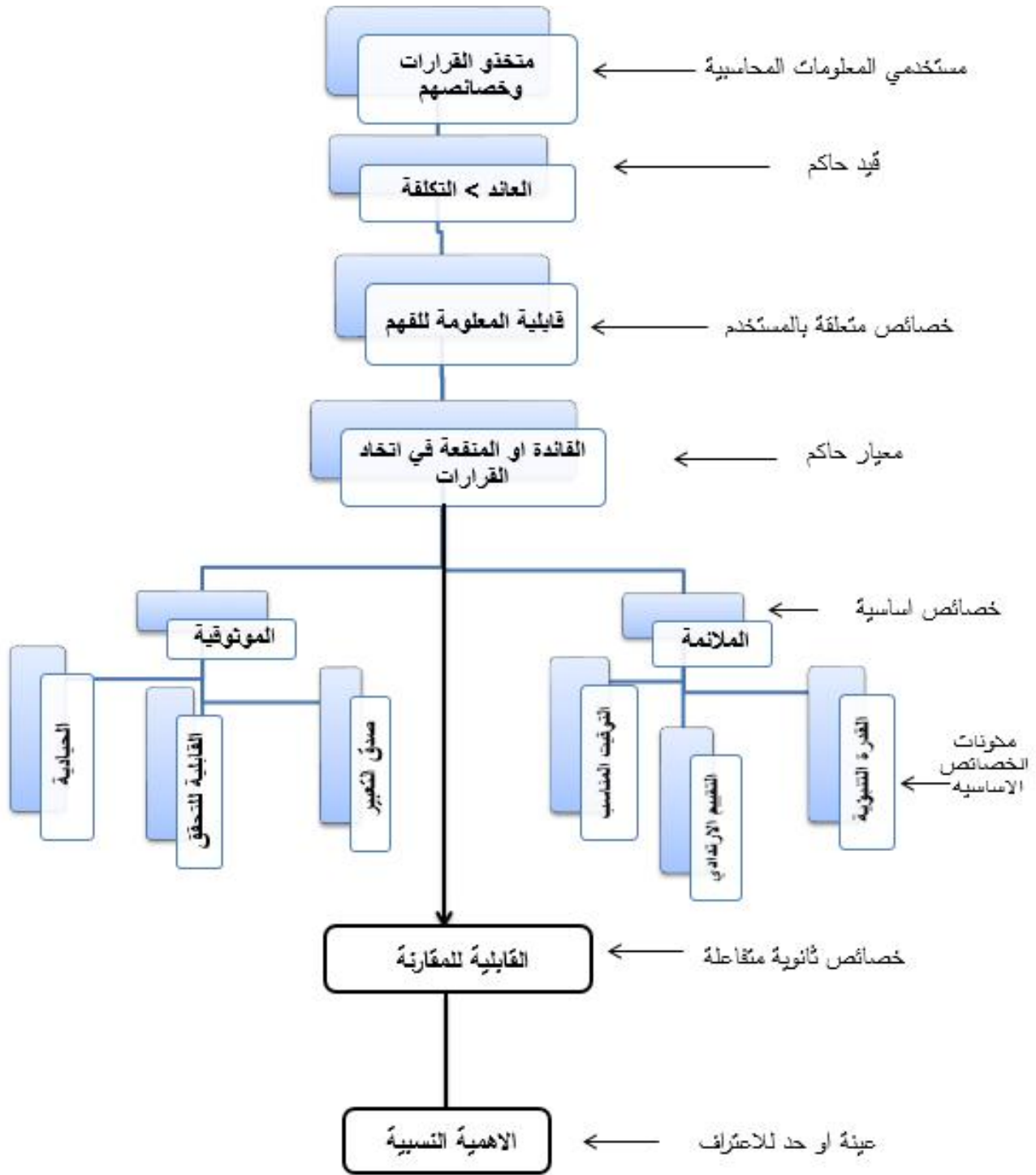
القيود والحدود (النواقص) السابق ذكرها، حيث أن مستخدمي تلك التقارير المالية غالباً يكونوا على علم بهذه الحدود.

2.9 الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية:

إن المعلومات الجيدة، هي المعلومات التي تجعل مستخدميها قادراً على اتخاذ القرارات السليمة أو المفاضلة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها بأقل درجة من المخاطرة، وهذه الخاصية الأكثر أهمية للمعلومات، ولكي تكون المعلومات جيدة يجب أن تكون واضحة ومفهومة وصالحة لاتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات كذلك يجب أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص (البحيصي، 2001، ص 45).

ويعد البيان رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1980م بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، والذي يمكن الاعتماد عليه لزيادة منفعة وفاعلية المعلومات المحاسبية لكافة مستخدميها، فقد أعتد FASB على مجموعات دراسات سابقة رائدة في تحديد أهداف التقارير المالية عند وضعه للإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة المالية. ويوضح شكل رقم (2) هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (حنان، 2003، ص 185-188)

شكل رقم (2)
الخصائص النوعية للمعلومات المالية



المصدر: (FASB, No.2 , p.13, 2008)

ويتضح من الشكل رقم (2) ان المعلومات المحاسبية يجب ان تتوفر بها خصائص رئيسية هي:

أولاً : الخصائص الأساسية (خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية)

إن فائدة المعلومات تتحقق بتوفر خاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملائمة، وخاصية المصادقية أو الموثوقية، فإن فقدت المعلومات أيّاً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين (حنان، 2009، ص71).

1-الملائمة:

تعرف الملائمة بأنها " تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائمة أعلى " (الصبان وآخرون ، 2001، ص18).

ولتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية والمساعدة في تحسين القدرة على التنبؤ. وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص التالية (جربوع، 2001، ص61):

أ- التوقيت المناسب: توفير المعلومات المحاسبية في حينها وعند الحاجة إليها دون تأخير، وقيل أن تفقد منفعتها وفعاليتها (وملاءمتها) أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار. (حماد، 2006، ص50).

ب- القدرة التنبؤية: إن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذ قراره، فلا بد أن يتوافر للمعلومة المحاسبية القدرة على تحسين توقعات المستخدم بالنتائج المتوقعة في المستقبل، أو تحسين قدرته على تعزيز توقعاته الحالية. (جربوع، 2001، ص61).

ت- القدرة الاستراتيجية: ويقصد بالقدرة الاستراتيجية أو كما تسمى أيضاً التغذية العكسية أو التقييم الارتدادي، استخدام المعلومات في جميع الاحوال بحيث تكون صالحة لتقييم الاعمال الماضية أو تأكيد التوقعات السابقة بشأن تلك الأعمال، بالتالي مقارنة نتائج ما تم اتخاذه من قرارات بالتوقعات التي بنيت عليها هذه القرارات، بما يمكن من تعديل توقعاته المستقبلية المرتبطة بذات القرارات في المستقبل والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات (حماد، 2006، ص50)

2- الموثوقية :

ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومة كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في التنبؤ، فهي

تتعلق بأمانة المعلومات، وإمكانية الاعتماد عليها، لكي تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة، وتتسم المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية إلى حد ما من الأخطاء الجوهرية أو التحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية (مطر، والسيوطي، 2008، ص333):

- أ- قابلية التحقق: ويقصد بها أن الأرقام المحاسبية التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والافصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر وباستخدام نفس الأساليب.
- ب- الحيادية: أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر. ويقصد بها أيضاً، عدم تغليب مصلحة طرف (أطراف) معينة على مصالح باقي الأطراف الأخرى ذات المصلحة.
- ج- الصدق في التعبير: ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة عن جوهرها الاقتصادي وليس مجرد شكلها القانوني.

ثانياً: الخصائص الثانوية:

المعلومات حول المنشأة تكون أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها مع مثيلاتها في المنشأة الأخرى كذلك مع معلومات متشابهة لنفس المنشأة في فترات زمنية مختلفة. وإن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين (الملائمة والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلب ذلك توافر خاصية الثبات، ولقد بين (القاضي، ابو زلطة، 2010، ص376) مفهوم خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة، على النحو التالي:

- 1- **الثبات:** تتضمن تطبيق نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة الي أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدم.
- 2- **القابلية للمقارنة:** أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى، أو جعل المقارنة بين المنشآت المماثلة أمراً ممكناً، بما يسهل عملية التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.

2.10 المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية

تتلخص المشكلات والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية في الاتي (المخادمة، 2005، ص270) (جربوع، 2001، ص71):

- 1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية)، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة.
- 2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.
- 3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة؛ لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيداً وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.
- 4- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة/العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي التقارير المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.
- 5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.
- 6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

2.11 الاتجاهات الحديثة للتقرير المالي

إن لجان التقرير المالي بالمعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين، أشارت إلى التوجه المحتمل في المستقبل لعملية التقرير المالي، وأوصت بأن يحتوي التقرير المالي في المستقبل ما يلي:

جدول (2)

محتويات التقرير المالي المستقبلي

م.	المحتويات الرئيسية	المحتويات التفصيلية
1.	بيانات مالية وغير مالية	- القوائم المالية وجوانب الافصاح المتعلقة بها. - بيانات تشغيل ومقاييس الاداء ذات المستوى العالي. التي تستخدمها الادارة في ادارة الشركة.
2.	تحليل الادارة	- اسباب التغيرات في البيانات المالية والتشغيلية، والبيانات المتعلقة بالأداء وتأثير الاتجاهات الاساسية للشركة.
3.	معلومات مستقبلية	- الفرص والمخاطر التي تواجهها الشركة. - خطط الادارة متضمنة عوامل النجاح الاساسية بها. - مقارنة اداء المنشأة الحالي بالمعلومات المستقبلية التي سبق الافصاح عنها.
4.	معلومات عن الادارة والمساهمين	- أعضاء مجلس الادارة والمديرين والمكافئات والمساهمين الاساسيين والصفقات والعلاقة بين تلك الأطراف.
5.	خلفية عامة عن الشركة	- الأهداف والاستراتيجيات العامة. - وصف المنشأة وخصائصها. - أثر هيكل الصناعة على المنشأة.

(Kieso,2010.p1120):

الفصل الثالث

التقارير المالية: محدداتها وتوقيتها

3.1 المقدمة:

إن من أهم المعايير المستخدمة للحكم على جودة التقارير المالية، هي نفعية المعلومات المحاسبية حيث أن تلك المعلومات تفقد قيمتها وأهميتها إذ لم توفر معلومات مفيدة للمستخدمين وتقلل من عدم التأكد المتعلق بمتغيرات عملية اتخاذ القرارات. وإن المنفعة التي يحصل عليها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، إذ تتضاءل المنفعة من المعلومات نتيجة التأخير في إصدارها، وتصبح المعلومات أقل أهمية مع مرور الوقت (Robert W. McGee, Xiaoli Yuan, 2012, p.6).

ويعتبر الإسراع في إصدار التقارير المالية بعد انتهاء السنة المالية للشركة، من الأمور الهامة والضرورية، لأن التأخير في عملية الإصدار يقلل من فاعلية وأهمية المعلومات التي يحتويها التقرير المالي. ويعد التوقيت المناسب أحد أهم عناصر الملائمة التي تعتبر من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية التي تفيد في اتخاذ القرارات (الخوري و بالقاسم، 2006، ص168)، (kargin & Aktas , 2011 , pp.71-72).

وإن لخاصية التوقيت المناسب جانبان وهما (حنان، 2003):

1. دورية التقارير، بمعنى طول أو قصر المدة الزمنية التي يلزم اعداد التقارير عنها، فقد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.
2. المدة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ نشر تلك التقارير واستخدامها.

إن الأفضل في الإفصاح نشر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية بوقت أسرع من أن تكون المعلومات متأخرة، حيث أن الشركات التي تأخذ وقت قليل في نشر وتقديم المعلومات تكون هي الأفضل، ولكن ذلك يكون على حساب دقة المعلومات ونوعيتها (Robert, McGee, 2012, pp.5-6) وإن الأفضلية معظم الأحيان تكون لصالح التوقيت الملائم على حساب الدقة عند المقايضة بين خاصية التوقيت وبين الدقة، إذ أن المعلومة الأقل دقة تأتي في الوقت المناسب بحيث تكون مفيدة لمتخذ القرار أكثر من معلومة تتسم بالدقة التامة ولكنها تأتي متأخرة (حنان، 2003). وقد تناولت الأبحاث والدراسات العوامل المؤثرة في طول أو قصر الفترة التي تنقضي من نهاية فترة اعداد التقارير المالية حتى نشرها، واستعرضت العديد من العوامل، كما قدمت تعاريف مختلفة لقياس التوقيت الملائم للتقارير المالية (فترة اصدار التقارير المالية).

ويتناول هذا الفصل النقاط التالية: -

3.2 مفهوم توقيت التقارير المالية.

3.3 أهمية توقيت اصدار التقارير المالية في الإصدارات والدراسات المهنية.

3.4 الإطار التشريعي والتنظيمي لتوقيت التقارير المالية في فلسطين.

3.5 العوامل المؤثرة في التوقيت الملائم لإصدار التقارير المالية.

3.2 مفهوم توقيت التقارير المالية:

يقصد بتوقيت التقارير، بفترة إصدار التقارير المالية، وهي الفترة التي تنتضي من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تصل المعلومات المحاسبية لمستخدميها. وقد تعددت التعاريف التي استخدمتها الدراسات المهمة بتوقيت التقارير المالية للتعبير عن فترة إصدار التقارير المالية. فقد عرف بعض الكتاب (McGee & Aljifri, 2010 & Turel, 2010; Afify, 2009; Fagbemi, 2011; Khasharmeh 2008; Mcgee , 2006; Tarangelo & Mcgee , 2008 ; Iyoha, F.O, 2012; Yuan, Ishak et.al, 2010) فترة إصدار التقارير المالية بفترة المراجعة، وهي الفترة الممتدة من اليوم التالي لنهاية السنة المالية حتى التاريخ الذي يثبتته المدقق على الراي الذي يرفقه بتقريره (عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع المراجع) .

وهناك دراسات أخرى ومنها (Ansah , 2000; Merritt, 2011; Ismail & Chandler, 2004;

2011, Aktas & Kargin, 1982, Palmon & Givol, 2011; Akle, 2006; Leventis,

2000, Ansah , 2006) استخدمت فترة اصدار التقارير المالية السنوية معبرة عنها بالفترة الواقعة بين

تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ، تاريخ نشر التقارير في الصحف ، تاريخ

استلام هيئة السوق للتقرير او لغاية الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية للجمهور

في حين عرف بعض الكتاب: (زاهر، 2012: معاينة، 2005) (Leventis : j asem, 2008)

(2006, Islam, et. al, 2005; Joshi, 2004; Weetman, 1980 & Davis & Whittred, 2006) توقيت

التقارير المالية، بفترة الإصدار التقرير السنوي الكلية، مكونة من فترتين هما فترة المراجعة (توقيع المراجع

على تقريره وفترة البيئية (فترة النشر) أو فترة التأخير الاختياري وذلك على النحو التالي:

1. فترة توقيع المراجع، ابطاء المراجعة، فترة المراجعة: وهي عدد الأيام التي تبدأ من اليوم التالي لنهاية

السنة المالية وحتى التاريخ الذي يثبتته المراجع على الراي الذي يرفقه بتقريره (معاينة، 2006، ص 39-

40).

2. فترة النشر، فترة التأخير الاختياري، الفترة البيئية: وهي عدد الأيام من اليوم التالي لتوقيع المدقق على

الرأي الذي يرفقه بتقريره إلى التاريخ الذي تقوم فيه الشركة بتسليم هيئة السوق لتقريرها السنوي، وسميت بفترة

التأخير الاختياري، لان الشركة يمكن ان تمارس اختياريًا التأخير في تسليم تقريرها السنوي لهيئة السوق بعد

انتهاء مراجع الحسابات من عمله وقيامه بالتوقيع على تقريره (Leventis & Weetman 2004.p. 48)
3. فترة إصدار التقرير السنوي الكلية: وهي عدد الأيام من اليوم التالي لانتهاء السنة المالية وحتى تاريخ

انعقاد الجمعية العمومية السنوية لمناقشة تقرير مجلس الادارة (Islam ,et. al, 2006.p24).

وبعض الدراسات مثل (McGee ,2006 ; Tarangelo & Mcgee,2008) عرفت توقيت التقارير المالية بفترة المراجعة، (الفترة ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ توقيع المراجع على تقريره)، إلا أن مثل هذا التعريف يشوبه بعض الأخطاء، حيث أن عملية التقرير المالي تستغرق بعض الوقت في سبيل صياغته في صورته النهائية، فمع انتهاء السنة المالية، تبدأ الإجراءات المحاسبية الختامية لاستخراج الأرصدة، وإجراء التسويات الختامية، وغيرها من مبادئ اعداد التقرير المالي، إلى ذلك اعداد مشروع التقرير المالي في صورته النهائية وفقا لمعايير المحاسبة، تمهيدا لتقديمه لمراجع الحسابات، للتحقق منه، وابداء الرأي فيه، يستغرق وقتاً طويلاً حتى يتم تقديمه للمراجع لبدأ عملية المراجعة (عبيد، 2008، ص 230).

(زاهر، 2012، 45) هذه :

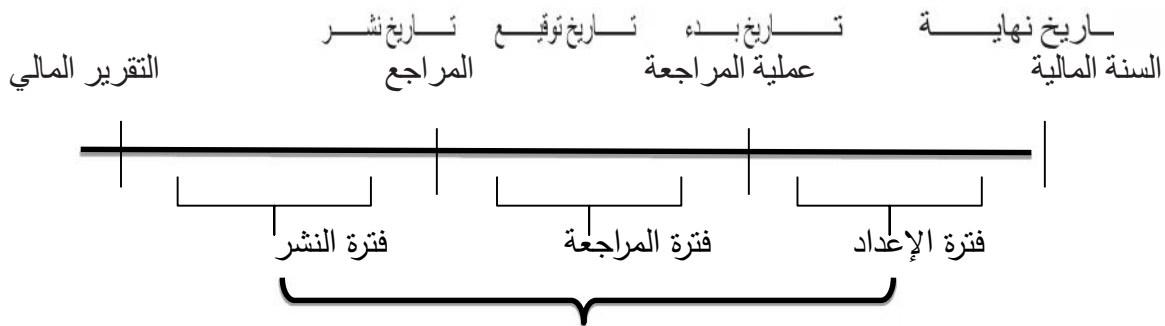
• **فترة الإعداد:** وهي الفترة التي تستغرقها الادارة في اعداد التقرير المالي، حتى يصبح جاهز للتسليم، لبدء عملية المراجعة.

• **فترة المراجعة:** وهي الفترة التي يستغرقها المراجع في عملية المراجعة والتي تنتهي بإعداد تقرير المراجعة والتوقيع عليه.

وفي دراسة (McGee & Yuan,2012, p10). تم استخدام تاريخ توقيع المراجع على تقريره، كتاريخ نشر التقرير المالي، حيث أنه من الممكن ألا يكون تاريخ توقيع المراجع على تقريره، هو نفسه تاريخ نشر التقرير المالي، ولكن تم أخذ هذا التاريخ كبديل، لعدم توفر تاريخ نشر للتقارير المالية السنوية، حيث من الممكن أن تؤجل الادارة النشر حتى ايداع التقرير لدى بورصة الأوراق المالية، وبالتالي يمكن تقسيم فترة إصدار التقرير المالي إلى: فترة الاعداد، فترة المراجعة، فترة النشر.

شكل رقم (3)

تقسيمات فترة اصدار التقرير المالي السنوي



فترة إصدار التقرير المالي (إبطاء التقرير المالي) المصدر: (زاهر، 2012، ص 45)

إن طول الفترة التي تتقضي بين نهاية السنة المالية ونشر التقارير المالية، تنتج عنها حالة عدم تماثل المعلومات، وأن السبب الرئيس لهذه الحالة، تعود لوجود نوعين من المعلومات هما: (عبيد، 2008، ص249-251).

1. المعلومات الداخلية: تؤدي المعلومات الداخلية إلى عدم تماثل المعلومات، بين ادارة الشركة والمتعاملين في السوق، وفي هذا الصدد فإن كافة المعلومات المحاسبية المتاحة من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ نشر التقارير المالية، تعد من قبيل المعلومات الداخلية التي تستأثر بها ادارة الشركة دون غيرها من الأطراف المهتمة بهذه الشركة، وإن وجود تلك المعلومات الداخلية لدى إدارة الشركة لا يثير أي نوع من المشاكل، كما لا يؤثر على دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في السوق، طالما ظلت تلك المعلومات في حيازة إدارة الشركة ولم تتسرب إلى بعض الأطراف المهتمة بالشركة دون غيرها، أو استغلالها من قبل الإدارة في إجراء عمليات مضاربة قبل تاريخ نشر التقرير المالي.

2. المعلومات الخاصة : تؤدي المعلومات الخاصة الى عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين أنفسهم والمعلومات الخاصة، قد تكون في بعض الأحيان معلومات داخلية حصل عليها بعض المستثمرين بطريقة ما من إدارة الشركة أو من أحد المسؤولين فيها، وعلى ذلك يمكن القول بأن تفعيل دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في السوق، يقتضي العمل على منع تسريب المعلومات المحاسبية الداخلية، وكذلك منع عمليات المضاربة بها قبل تاريخ نشر، وذلك ما قامت به الجهات التشريعية والرقابية المختصة بمنع تسريب تلك المعلومات وكذلك منع عمليات المضاربة بها قبل تاريخ نشر هذه المعلومات لجمهور المستثمرين في السوق، وهذا ما جاء في نص للمادة رقم (8) الفقرة الثالثة من نظام الإفصاح الصادر عن هيئة سوق فلسطين للأوراق المالية وفقا لقانون الأوراق المالية رقم 12 لعام 2004 التي تنص " يحظر على الشركة المدرجة الادلاء بأية بيانات مالية أو معلومات أو أمور جوهرية تؤثر على أوضاعها أو على مركزها المالي وبصفة خاصة إلى المستشارين الماليين، أو مستشاري الاستثمار، أو أية أطراف أخرى قبل أن يتم الإفصاح عنها للجمهور، وفقا لأحكام الإفصاح الواردة في هذا النظام.

3.3 أهمية التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية في الإصدارات المهنية:

يقصد بخاصية التوقيت المناسب (الملائم) "هو توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات". فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة. ويختلف

التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة (فارس، 2011، ص 26).

ولتقديم المعلومات في التوقيت الملائم قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشي من الدقة ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم، فعملية اتخاذ القرارات محددة عادة بفترة زمنية لا يمكن تأجيلها، لذلك فإن توفر المعلومات في الوقت المناسب يعد أمراً مفيداً ومرغوباً فيه حتى ولو كان ذلك على حساب الدقة في علمية القياس، إذ أن المعلومة الأقل دقة تأتي في الوقت المناسب، بحيث تكون مفيدة لمتخذ القرار أكثر من معلومة تتسم بالدقة التامة ولكنها تأتي متأخرة (حنان، 2003) (Robert Gee) (2008 p.3)

ووفق الأهمية التي تحظى بها المعلومات المستمدة من التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين، لقد أولت الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة اهتمامات خاصة بمسألة نشر المعلومات المالية في التوقيت المناسب وكان أيضاً محلة اهتمام على المستويين المهني والاكاديمي في العالم، على وجه الخصوص الولايات المتحدة وبريطانيا، فعلى الصعيد المهني، لقد قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB,2010:1) بالتأكيد على أن الهدف الرئيسي للتقرير المالي هو تزويد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما أكد المجلس على ضرورة أن يتم نشر تلك التقارير في التوقيت المناسب، قبل أن تفقد أهميتها في اتخاذ القرارات ولكي تحقق الفائدة المرجوة منها.

وإن المعلومات المالية تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم المال والأعمال، وإن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي ليس ذات صلة او علاقة باتخاذ القرارات (الهيجا والحايك، 2012، ص 440).

وذكر مجلس المبادئ المحاسبية الامريكي (Financial accounting Standard Board) أن توقيت إصدار التقارير المالية السنوية هو أحد أهداف المحاسبة. واعلنت جمعية المحاسبين الامريكيين (American Accounting Association) أن توقيت التقارير المالية هو عنصر حيوي من عناصر الافصاح المناسب (غرايه، 1988، ص 10).

وفي بريطانيا اعتبر مجلس معايير المحاسبة البريطاني (Accounting Standard Board)، أن عملية التزويد في الوقت المناسب، قد تقتضي في بعض الأحيان التضحية بموثوقية البيانات (مسعود، 2005، ص 26).

كما قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي عام 2002 (FASB,2002)، بإجراء مقابلات مع (56) شخصا من مستخدمي المعلومات المالية ممن يعملون في شركات مختلفة معظمهم يملك خبرة واسعة

في التعامل واستخدام المعلومات المالية، وذلك لتقديم اقتراحاتهم لتحسين توقيت إصدار التقارير المالية، وقد كانت نتيجة تلك المقابلات مطالبة مستخدمو المعلومات المالية بتحسين خاصية التوقيت من خلال اعداد تقارير ربع سنوية أو أقل إذا لزم الأمر، وذلك لأهمية التوقيت لتلك الفئات.

كما أهتم المجمع الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA)، بخاصية التوقيت المناسب وأصدر عام 2003 دراسة بعنوان تحسين نوعية المعلومات المالية للمشروعات (AICPA,2003)، وركزت تلك الدراسة على مطالبة واضعي المعايير المحاسبية بتطوير نموذج شامل للتقارير المالية، موضح فيه أنواع وتوقيت المعلومات، والحقائق التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية، لتقييم وتقدير مخاطر استثماراتهم ، وذلك تمشياً مع متطلبات الـ SEC التي وضعت عشر عناصر لازمة لنموذج التقارير المالية، منها أنواع وتوقيت المعلومات التي تحويها تلك التقارير (عقل، 2008، ص 709-710).

ولم يخلو قانون سيرينس أوكسلي من تناول أهمية خاصية التوقيت الملائم عند إصدار التقارير المالية في القسم 404 والقسم 409 دون أن يوضح كيفية إصدار التقارير المالية في التوقيت الملائم (SOX, 2005)، وقد ركز على التوقيت المناسب عند التقرير عن المخزون. كما أصدرت غرفة التجارة الدولية (ICC,2005) دراسة بعنوان " تحسين جودة معلومات التقارير المالية " ومن أهم نتائجها أن هناك فجوة بين جودة المعلومات المالية المتاحة في العديد من دول العالم والتوقعات المختلفة لمستخدمي المعلومات، نظر للطلب المتزايد من قبل مستخدمي المعلومات على المعلومات المالية ملائمة والقابلة للمقارنة، وأن تصدر في التوقيت الملائم، ومستقبلاً فإن مستخدمي المعلومات يحتاجون الحصول على المعلومات في التوقيت المناسب وبالجودة العالية. أما الإطار المفاهيمي الدولي (IFRS,2006) فقد اعتبر أن التوقيت المناسب قيداً وليس خاصية. وبالتالي فإن الدراسة المشتركة بين الـ FASB والـ IASB تحمل رأيان هما (IASB,2007):

- التوقيت خاصية من خصائص جودة المعلومات المالية.

- التوقيت قيداً على الخصائص.

وسواء كان التوقيت خاصية فرعية للملائمة أو خاصية إضافية للخصائص، فإن ذلك يعني أهمية التوقيت عند الإفصاح عن المعلومات المالية. وفي إنجلترا زاد الاهتمام بأهمية التوقيت الملائم، فقد أشار تقرير Jenkins بأن النموذج الشامل لتقرير الأعمال تطويره ويجب التركيز على أنواع وتوقيت حصول المستخدمين للمعلومات المالية، لتقييم مخاطر استثماراتهم لذلك يراعي تقديم المعلومات في نفس الوقت التي تحصل ادارة المشروع عليها (TICAL,2007) (عقل، 2008، ص 709-710)

أما على المستوى الأكاديمي، فقد عد عامل توقيت إصدار التقارير المالية للشركات واحداً من مقاييس الاستفادة من معلوماتها في مجال ترشيد قرارات المستثمرين في السوق المالية، وإن الإسراع في إصدار التقارير المالية السنوية للشركات، من العوامل الهامة التي تزيد من ملاءمة المعلومات التي تتضمنها التقارير، وتساعد في زيادة كفاءة السوق وتقلل من عمليات التخمين والمضاربة. (الفضل ونور، 2006، ص282). وتظهر أهمية الوقتية، في حضور المعلومة، وتوفرها لتخذ القرار في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها، وقبل أن تفقد أهميتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار، فلن تكون المعلومة مفيدة إلا إذا كانت تخفض من عدم التأكد المتعلق بمتغيرات عملية اتخاذ القرارات، فالمعلومة عن أنشطة في الماضي، تساعد في توقع أنشطة المستقبل (مسعود، 2005، ص26).

ويرى الباحث إن إصدار التقرير المالي السنوي في الوقت المناسب، ضرورة تؤكد عليها مهنة المحاسبة، حيث أنه كلما طالبت فترة إعداد وإصدار التقرير المالي، أصبحت معلوماته أقل فائدة لاستعمالها من قبل المستثمرين وبالتالي قد يلجأ المستثمر إلى محاولة البحث عن مصدر بديل، أو قد يشجع تأخر إصدار التقرير المالي، تسريب المعلومات الداخلية بما يخالف القانون، وكذلك إطلاق الإشاعات وتزايد الشكوك حول سلامة وضع الشركة.

ويترتب على التوقيت المبكر عدة مزايا من أهمها (زاهر، 2012، ص3):

1. زيادة كفاءة سوق رأس المال.
2. توجيه الموارد الاقتصادية في المجال المناسب بالقدر المناسب.
3. تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات من خلال تقليل فترة نشر التقارير المالية.
4. زيادة اعتماد المستثمرين في السوق المالية على التقارير المحاسبية كمدخلات لعملية اتخاذ القرارات بدلا من المصادر الاخرى (الشائعات).
5. زيادة درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

كما يترتب على تأخير نشر التقارير المالية عدة مشاكل منها (زاهر، 2012، ص4):

1. لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى بديلة عن التقارير المالية المنشورة، مثل اللجوء إلى المحللين، أو إلى إدارة الشركة لتسريب بعض المعلومات الهامة قبل نشرها.
2. إن عدم توافر التوقيت الملائم، قد يزيد من الشكوك حول صحة نتيجة الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين على شراء أسهم هذه الوحدات.

3. قيام المديرين في الشركة باستغلال هذه المعلومات في التعاملات الداخلية لتحقيق عوائد غير عادية عن طريق المضاربات في سوق راس المال.

3.4 الإطار التشريعي والتنظيمي لتوقيت التقارير المالية في فلسطين:

إن إصدار القوائم المالية متطلباً قانونياً في العديد من دول العالم، فقد تم اعداد القوانين والتشريعات والإرشادات التنظيمية من قبل الجهات الحكومية والهيئات المختصة التي تلزم الشركات المساهمة العامة بتطبيقها. وإن توقيت اصدار التقارير المالية في فلسطين مرتبط بالشروط والقواعد التي تتوافر من خلال القواعد القانونية والإرشادات التنظيمية المطبقة في فلسطين والتي تلزم الشركات المساهمة بإصدار قوائمها المالية السنوية المدققة من قبل مدققي حسابات قانونيين خلال فترة معينة من تاريخ انتهاء السنة المالية، وذلك بقصد توفير عنصر التوقيت المناسب للإفصاح عن القوائم المالية ليتسنى للأطراف المختلفة والمهتمة بتلك القوائم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وفي الوقت المناسب (النجار، 2012، ص 60).

حيث نص قانون الشركات الاردني رقم (12) لسنة 1964م المطبق في فلسطين، على عدة مواد تشير إلى موضوع الإفصاح عن أوضاع الشركة المساهمة العامة، وما يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة، اعداد نتائج الاعمال في تقارير مالية مصادق عليها من قبل مدقق الحسابات خلال فترة معينة من تاريخ انتهاء السنة المالية، حيث نصت تلك المواد على أن مجلس الإدارة أن يعد خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ميزانية الشركة وبياناً للأرباح والخسائر بعد توقيعها من مدقق حسابات قانوني.

وجاء في قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 وفق المادة الخاصة بالإفصاح أنه على كل شركة أن تقدم للهيئة سوق المال تقارير مالية سنوية خلال الأشهر الأولى التي تلي نهاية السنة المالية. ووفق تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية لعام 2006 ذكرت تلك التعليمات بأنه لأجل تطبيق النظام وتنفيذ أحكامه يجب على الشركات المدرجة لدى السوق القيام بالإفصاح للسوق عن التقارير المالية السنوية خلال فترة اقصاها (3) ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة مدققة من المدقق القانوني" (نظام الإفصاح الفلسطيني، 2007، ص4)

وتجدر الإشارة أن التقرير المالي للشركة وفق ما ورد في نظام الإفصاح في المادة (31)، يجب أن يتضمن الإشارة إلى أصول وخصوم الشركة المدرجة، وحالتها المالية، ومقدار ما حققته من ربح أو خسارة وعلى وجهه الخصوص، الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، تقرير مدقق

الحسابات، الملاحظات على القوائم المالية، حساب الأرباح والخسائر وتقريراً على نشاط الشركة. مما سبق يتضح بأن المشرع قد حدد فترة إعداد التقرير المالي السنوي المدقق بثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية التي يعد عنها، وأن الهدف من القوانين والتشريعات والإرشادات التنظيمية السابقة، هو إضفاء الثقة على القوائم المالية والمعلومات التي بها، والمساهمة في توفير المعلومات الواردة بالتقارير المالية بصورة دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب لمستخدميها، وحماية المستخدمين لهذه المعلومات من احتمالات تلاعب الإدارة بالمعلومات، وضمان أن تكون المعلومات متاحة للجميع بأسرع وقت ممكن وليست حكراً لأحد، واعطاء الثقة في الشركات العاملة في البلد مما يشجع على الاستثمار في هذه الشركات، ولا شك أن هناك ارتباط بين زيادة فاعلية السوق المالي ومدى توفر الافصاح في التقارير المالية والايضاحات عن السياسات المحاسبية بالوقت المناسب، لكي يتم توفير الثقة والملائمة في هذه التقارير المالية وليكون هناك تماثل معلومات، وطمئنت المستثمرين والمتعاملين في السوق وليكون هناك تماثل معلومات.

وللاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالقوانين والتشريعات والتعليمات الخاصة بموضوع توقيت إصدار التقارير المالية انظر الملحق رقم (2).

3.5 العوامل المحددة لتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى الاستفادة من أدبيات المحاسبة ونتائج العديد من الدراسات والأبحاث والإصدارات المهنية والقواعد التنظيمية والتشريعية، في وضع إطار بالعوامل المحددة لتوقيت اصدار التقارير المالية السنوية، ومدى تأثير تلك العوامل على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ومن العوامل المحددة لتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي ما يلي:

3.5.1 حجم الشركة:

يؤثر حجم الشركة على توقيت اصدار التقارير المالية، فالشركات كبيرة الحجم تستغرق وقتاً طويلاً في إصدار تقريرها المالية، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد العمليات المحاسبية وكبر حجم المعلومات المالية مما يستدعي وقتاً أطول لإعداد التقارير المالية ومراجعتها. وأن هناك تأخيراً في عمل أقسام المحاسبة في الشركات بالإضافة إلى تأخير عمل المدقق الخارجي، إذ أن الجانبين لا يراعيان حجم العمليات الكبير ولا يخصصان له الجهد والامكانيات اللازمة لإنجاز الاعمال في الوقت المناسب.

ومن تفسير هذه العلاقة أن الشركات كبيرة الحجم قد تكون واحدة أو اثنتين في قطاعها، فلا ضغوط تنافسية عليها للتبكير في إصدار تقريرها السنوي، كما أن امكانيات مكاتب التدقيق ليست كبيرة ولا تستطيع تكريس موارد كبيرة لتدقيق حسابات الشركات الكبيرة لإنجاز الاعمال في الموعد المناسب.

وجاءت نتائج بعض الدراسات المؤيدة لهذا الرأي (معاينة،2006; لطفي وابو نصار،1998: عقل،2008: Leventis,2004) حيث وجدت علاقة موجبة بين حجم الشركة وفترة اصدار التقرير السنوي، بمعنى أنه كلما كان حجم الشركة كبير، كلما زادت فترة إصدار التقرير السنوي للشركة. أما الرأي الثاني فيرى أن الشركات الكبيرة تميل إلى إصدار تقاريرها خلال فترة أقصر من فترة اصدار تقارير الشركات الصغيرة، حيث أن العلاقة سالبة بين فترة اصدار التقرير المالي وحجم الشركة، أي أن فترة إصدار التقرير السنوي تقل بازدياد حجم الشركة، كما جاءت بالدراسات (Dyer&McHugh,1975 McHugh:Abdullah,1996: Owusu-Anash,2012) :: Dyer& Ahmed,2000 (الجبر،2007: عقل،2009)

وأرجعت تلك الدراسات بوجود العلاقة السالبة للآتي:

- إن الشركات الكبيرة لديها موارد ضخمة، وطاقم محاسبي ضخم، ونظام محاسبي حديث، يمكنها من انجاز مهامها بسرعة، بالإضافة الى قدرة تلك الشركات على دفع اجور عالية للمدققين حتى ينجزوا مهام التدقيق بسرعة أكبر من الشركات الصغيرة بعد انتهاء السنة المالية.
 - إن الشركات الكبيرة لديها نظام رقابة قوي ومتين مما يقلل من عدد الاختبارات التي يقوم بها المدقق مما يؤدي الى انجاز اعمال التدقيق بوقت أقل.
 - كلما زاد حجم الشركة، زاد عدد المستثمرين والمساهمين مما تزداد الضغوط على الشركة لإصدار التقارير المالية بأسرع وقت ممكن، لتتيح للمهتمين الاطلاع على نتائج اعمالها في الوقت المناسب.
- وأيضاً من التفسيرات لوجود العلاقة السالبة:**

- إن الشركات الكبيرة محط اهتمام المحللين الماليين الذين يعتمدون على التقرير السنوي للشركة لمطابقة توقعاتهم مع واقع الشركة الحالي والمستقبلي، مما يحفز هذه الشركات لإصدار تقريرها السنوي مبكراً لتجنب أي تحليل يمكن ان يؤثر على تداول اسهمها في السوق المالي.
- إن الشركات الكبيرة تستخدم مؤسسات تدقيق ضخمة تتمتع بإمكانات كبيرة تمكنها من انجاز مهام التدقيق بسرعة.

لذلك يفسر تأخر تلك الشركات عن إصدار تقاريرها المالية، إلى محاولة هذه الشركات اخفاء أخبار غير جيدة يمكن أن تؤثر على أسعار الاسهم، لذلك تقوم هذه الشركات بالإعلان عن تقاريرها المالية بشكل أسرع بالمقارنة بالشركات الصغيرة.

في حين توصلت بعض الدراسات الى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وتوقيت اصدار التقارير المالية (الفضل ونور،2006: قاقيش والبطاينة،2009: جهماني،2000: زاهر،2012:

الازهري وغرابيه،1988)

Owusu-Anash & : Bamber et. Al. 1993: Leventis & Weetman, 2004: Lunt, 1982)

(Ashton et al, 1987: Leventis, 2006

يرى الباحث مما سبق إنه من المتوقع وجود علاقة سالبة بين حجم الشركة وتوقيت إصدار تقريرها المالي السنوي، حيث أن معظم الدراسات أجمعت بأن توقيت إصدار التقرير السنوي يتأثر بحجم الشركة، أي كلما كبر حجم الشركة كلما قلت فترة إصدار تقريرها السنوي مقارنة بالشركات الصغيرة. ويمكن ان يقاس حجم الشركة باستخدام أكثر من مؤشر، من أشهرها استخدام رقم إجمالي الأصول في نهاية السنة.

3.5.2 طبيعة نشاط الشركة:

تتنتمي الشركات المدرجة في البورصة لعدة قطاعات، وهي تتكون وفق تصنيف بورصة فلسطين الى خمسة قطاعات (قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين، قطاع الاستثمار، قطاع الخدمات، قطاع الصناعة)، ويختلف كل قطاع عن الآخر من حيث ظروف وطبيعة نشاطه، فتختلف الممارسات المحاسبية في الشركات طبقا لاختلاف نوع الصناعة، وبالتالي اختلاف في درجة المخاطرة وتعدد عمليات التشغيل ودرجة الطلب على المنتجات والمشاكل الفنية والمالية والتسويقية والممارسات المحاسبية التي يتميز بها كل قطاع عن الآخر، وتسمح مفاهيم القياس والتحقق المحاسبية بالخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة نتيجة للخصائص الذاتية لبعض الانشطة وتعتبره قيادا على الممارسة المحاسبية المتبعة، كما تختلف ايضا من حيث عمليات الاشراف والرقابة، فعلى سبيل المثال، تخضع البنوك في فلسطين الي رقابة هيئة سوق المال الفلسطيني بالإضافة لإشراف سلطة النقد الفلسطينية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، وهذا قد يشجع البنوك على سرعة إصدار تقاريرها المالية السنوية من أجل الالتزام بالمتطلبات الرقابية وبعث الاطمئنان لدى المودعين. لذلك يطالب البعض بضرورة ان تختلف معايير التوسع في الافصاح لاختلاف طبيعة النشاط. ومن ناحية اخرى لم يميز المشرع الفلسطيني في قانون السوق المالي رقم (12) للعام 2004 بين الشركات المسجلة في السوق تبعا لاختلاف نشاطها وذلك بخصوص التقارير المالية التي تقوم بإعدادها ومراجعتها طبقا لمعايير المحاسبة وقواعد المراجعة الدولية (السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون السوق المالي الفلسطيني، 2004) (النجار، 2012، ص64).

فلقد توصلت العديد من الدراسات الى نتائج مختلفة حول تأثير نوع الصناعة (النشاط) على توقيت إصدار التقرير المالي (قاقيش والبطاينة، 2009: زاهر، 2012: الجبر، 2007: عقل، 2009)

(Ashtonetal, 1987; Carslaw & Kaplan1991; Givoly and Palmon, 1982) إلى أن الشركات التابعة للقطاع المالي (بنوك وخدمات مالية)، تفصح عن تقاريرها المالية بصورة أسرع من الشركات التابعة للقطاع الغير مالي (الزراعية، الصناعية، العقارية)، ويرجع السبب في ذلك الى سهولة مراجعة الأصول المالية عن الأصول غير المالية (المخزون)، والرقابة المضاعفة على الشركات المالية سواء كانت رقابة البنك المركزي أو المساهمين. وأظهرت تلك الدراسات، أن فترة المراجعة في الشركات المالية أقل من فترة المراجعة في الشركات الغير ماليه، مما يؤدي سرعة إصدار التقارير المالية في الشركات المالية، وان فترة اصدار تقرير المدقق بالنسبة للشركات الصناعية أطول منها للشركات غير الصناعية، وسبب ذلك أن الشركات الصناعية تتضمن البضاعة (المخزون) التي تتطلب اجراءات تدقيقها مزيدا من الوقت والجهد. يرى الباحث انه من المتوقع وجود علاقة بين طبيعة نشاط الشركة وتوقيت اصدار تقريرها المالي السنوي.

3.5.3 ربحية الشركة

إن التقارير المالية وتوقيت اصدارها يؤثر على تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي، فتوقيت إصدار تلك التقارير وما تحويه من معلومات مالية مؤشرا هاما لتقييم الشركات في الاسواق المالية، وتعتبر الربحية من أهم المعلومات المالية. وأن التقارير المالية التي تتضمن أخباراً جيدة تصدر في فترة أقصر من تلك التي تتضمن نتائج سيئة، ولقد أثبتت العديد من الدراسات: (الجبر، 2007؛ زاهر، 2012؛ معاينة، 2006؛ عقل، 2008؛ الازهري و غرابية، 1988؛ الفضل، 2006) (Courtiz, 1976; Deloof and Weets, 2003; Leventis and Weetman, 2004; Abdulla,1996; Leventis, 2004)Owusu, 2000; Givoly and Palman, 1982)

بوجود علاقة سالبة بين فترة اصدار التقرير المالي وربحية الشركة أي ان فترة اصدار التقرير السنوي تقل بازدياد ربحية الشركة. وقد برر الباحثون هذا الاعتقاد بتأخير نشر الانباء السيئة الى ما يلي:

- بأن الشركات التي تحقق أرباحا عالية تميل إلى اعلان نتائج أعمالها في أسرع وقت ممكن، وذلك لكيلا تؤثر على أسعار الأسهم بالانخفاض، والعكس سيحدث في حالة وقوع خسائر لديها.
- الرغبة الطبيعية لدى إدارة الشركة لتأخير التعامل مع تبعات الانباء السيئة التي يبديها المستثمرون وغيرهم من المستفيدين.
- إن الشركة تقرر الاحتفاظ بالمعلومات غير المفضلة فترة من الزمن، وقد تنتشرها تدريجيا لأنه إذا كانت هذه المعلومات ستؤدي الى انخفاض في سعر السهم، فإن تكلفة الانخفاض التدريجي على الشركة

تكون أقل من تكلفة الانخفاض المفاجئ.

• في ضوء نظرية اصحاب المصلحة، وفي انعدام الفرصة على الادارة لإخفاء الانباء السيئة بسبب متطلبات الإفصاح الاجباري، فإن الادارة لديها الحافز لتأخير الاعلان عنها. وبذلك التأخير يعطى الادارة حملة الأسهم إشارة صامتة وتتيح لهم الفرصة ليتخلصوا من أسهم الشركة قبل أن تصل المعلومات الى السوق.

وفي المقابل بين عدد قليل من الباحثين، انه لا يوجد علاقة بين ربحية الشركة وفترة اصدار تقريرها (نصار ولطفي، 1998؛ جهماني، 2000؛ المالي السنوي : قاقيش والبطاينة، 2009 Davies&Whittred,1980: Dyer and Muchugh,1975)

ويرى الباحث مما سبق بانه من المتوقع وجود علاقة سالبة بين ربحية الشركة وتوقيت اصدار تقريرها المالي السنوي.

3.5.4 المديونية :

إن زيادة مديونية الشركة، تؤثر على توقيت اصدار التقارير المالية السنوية، فزيادة مديونية الشركة تزداد فترة اصدار التقارير، بمعنى ان فترة اصدار التقرير السنوي تزيد بازدياد مديونية الشركة، وان الشركات التي تكون مديونيتها عالية تسعى إلى عدم الإسراع في إصدار تقاريرها المالية من الشركات التي مديونيتها قليلة حيث تستغرق المنشأة ومراجعوها وقتاً أطول للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بتلك المديونية وخاصة في حالة زيادة عدد دائني الشركة، أي بسبب طول الفترة التي يستغرقها المراجعين في فحص جوانب المديونية، ولقد أثبتت معظم الدراسات: (الجبر ، 2007؛ عقل ، 2008؛ قاقيش والبطاينة 2009؛ Carslaw and Kaplan 1991؛ Deloof and Weets , 2003) ذلك من خلال وجود علاقة موجبة بين فترة اصدار التقرير المالي ومديونية الشركة.

وهناك رأي ثاني أشار بوجود علاقة سالبة بين مديونية الشركة وتوقيت اصدار تقاريرها المالية، أي أن زيادة مديونية الشركة تؤدي الى الإسراع في إصدار تقاريرها المالية السنوية، ويعود ذلك الى تزايد الضغوط التي يمارسها المقرضين، وحملة السندات على الشركة من أجل اصدار التقارير المالية، بشكل أسرع لكي يمكن تقييم اداء الشركة وتحديد مدى الالتزام بمتطلبات عقود المديونية، واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة. ولقد اثبت ذلك دراسة (Owusu& anash ,2000).

ويتوقع الباحث من خلال ما سبق بوجود علاقة ارتباط موجبة بين مديونية الشركة وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركة.

3.5.5 عمر الشركة

أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين عمر الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وفسرت هذه العلاقة بالاعتماد على نظرية منحنى التعلم (learning curve theory)، ووفقاً لهذه النظرية فإن الخبرة تلعب دوراً كبيراً في تطوير القدرات والمهارات التي تكتسبها العاملون من خلال العمل المتواصل لفترات طويلة، وإن إعداد التقارير المالية والممارسات المحاسبية المرتبطة بها تتأثر بالخبرات والتجارب التي تملكها الشركات والتي استمدت من المعالجات المحاسبية لعمليات مختلفة على مدى فترة من الزمن، فكلما زاد عدد التقارير التي سبق أن أعدتها الشركة، تزداد قدرة وخبرة محاسبها مما يؤدي إلى تقليل احتمال ظهور المشاكل والمعوقات وإيجاد الحلول المحاسبية لها، لذلك فإنه كلما طال عمر الشركة، تصبح الشركة أكثر احترافاً في جمع وتحليل وإصدار المعلومات نتيجة لخبرتهم في تجربة التعلم ويؤدي ذلك إلى تقليل فترة إصدار التقارير المالية السنوية، ولقد اثبتت بعض الدراسات (Owusu,2000؛ الخيال،2009؛ الجبر، 2007، ص177). بوجود علاقة سالبة بين عمر الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي .

وتم قياس عمر الشركة في بعض الدراسات، عن طريق تقسيم الشركات المرشحة للدراسة إلى قسمين: القسم الأول: للشركات التي مضى على تأسيسها أكثر من خمس سنوات، والقسم الثاني: للشركات التي مضى على تأسيسها أقل من خمس سنوات واستخدمت دراسة (الجبر، 2007، ص177) عدد السنوات التي مضت منذ تاريخ تأسيس الشركة لقياس عمر الشركة. أما دراسة (قاقيش والبطاينة، 2009، ص28) تم قياس عمر الشركة بعدد التقارير التي أصدرتها الشركة منذ تأسيسها كشركة مساهمة عامة حتى إصدار التقرير المالي السنوي لعام الدراسة. ويتوقع الباحث من خلال ما سبق بعدم وجود علاقة بين عمر الشركة وتوقيت إصدار تقريرها المالي السنوي.

3.5.6 تركيز الملكية

بعض الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية تتميز بتركز الملكية، وإن فصل الملكية والرقابة تنشأ عنهما مشاكل الوكالة وتكون أصغر حجماً مما هي عليه في الشركات الأخرى، حيث هيكل الملكية أكثر تنوعاً. وقد أكد (Archambault,2003) أنه في حالة امتلاك عدد قليل من المساهمين لنسبة كبيرة ممن أسهم الشركة فإن لديهم الفرصة للحصول على المعلومات الخاصة التي يحتاجونها، لذا فإن الشركات التي تتميز بتركز الملكية لن يكون لديها الحافز للإفصاح المبكر عن المعلومات المالية

(زاهر، 2012، ص90). ويتوقع الباحث بأن تكون النتيجة في التحليل بعدم وجود علاقة ارتباط بين تركيز الملكية وتوقيت اصدار التقرير المالي للشركة.

3.5.7 نوع السوق:

لقد قامت بورصة فلسطين وفقا للتعليمات الصادرة لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، بتقسيم السوق الثانوي (هو سوق تداول الأوراق المالية بعد اصدارها في السوق الاولي بين مختلف البائعين والمشتريين، حيث يؤول العائد من عمليات البيع والشراء إلى مختلف المستثمرين أنفسهم، وليس إلى الشركة المصدرة للأوراق المالية، كما هو الحال في عمليات السوق الأولية) إلى قسمين:

- 1) **السوق الأولى:** هي الجزء من السوق الثانوي التي يتم من خلالها التداول بأوراق مالية تحكمها شروط ادراج خاصة وفقا لأحكام القوانين، والانظمة والتعليمات.
- 2) **السوق الثاني:** هي ايضا جزء من السوق الثانوي التي يتم من خلالها التداول بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقا لأحكام القوانين، والأنظمة والتعليمات.

3.5.8 نوع تقرير مراجع الحسابات

إن حرص و رغبة المدقق في المحافظة على سلوكه المهني ومسئولياته القانونية والمهنية، ولتجنب مشاكل الدعاوى القضائية المحتملة أن ترفع ضده من قبل المستثمرين والدائنين في حال إفلاس الشركة الخاضعة لمراجعته، يتطلب منه إبداء رأيه الفني المحايد وإعطاء الصورة الحقيقية عن الوضع المالي للشركة الخاضعة لمراجعته، وفي المقابل لا تقبل الشركة بالإفصاح عن آراء متحفظة للمراجع أو إصدار تقريرها السنوي دون رأي محدد مقبول للمراجع لان ذلك سيزعزع ثقتها لدى الهيئة العامة لذا فهي تحاول الضغط على المراجع تارة بالتفاهم واخرى بالتهديد بالعزل لتغيير رأيه، مما يؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية (الفضل ونور، 2006، ص 297-298).

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، نرى أن بعض تلك الدراسات تناولت العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية من خلال تناول العوامل المؤثرة في تأخر اصدار تقرير المراجع، باعتباره من أهم العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية، وتبين أن تأخر إصدار التقارير المالية للشركات المساهمة يرجع الى خضوع تلك الشركات للقوانين المنظمة والتي تتطلب ضرورة تقديم التقارير المالية بعد خضوعها لعملية المراجعة الخارجية ومرفقة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي،

وبالتالي فإن تأخر إصدار تقرير المراجع، يؤدي إلى زيادة فترة اصدار التقارير المالية، وبالتالي عدم نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب (عقل، 2008، ص720).

كما ذكر (قاقيش والبطاينة، 2009، ص24)، أن نوع تقرير المراجع الذي يكون متحفظ، يظهر كأنه أنباء سيئة للشركة وللمستثمرين، لذلك يبذل المدقق الجهد والوقت الكبير والعديد من الاختبارات لتجنب إصدار هذا النوع من التقارير. كما ذكرت بعض الدراسات السابقة أن هناك احتمالية لوقوع خلاف بين الادارة ومراجع الحسابات، نتيجة لإصداره التقرير المتحفظ، حيث يتطلب هذا الخلاف المزيد من النقاش والمفاوضات، مما يساهم ذلك في عملية تأخير إصدار التقرير المالي السنوي.

وهناك سببان لتوقع ان تقارير المراجعة بخلاف التقرير النظيف يمكن ان تؤخر اصدار التقارير المالية السنوية (زاهر، 2012، ص90):

1. ان ادارة الشركة قد تسعى لتجنب مثل هذه التقارير عن طريق النقاش مع مدققي الحسابات ومحاولة اقناعهم لإصدار تقرير نظيف.
2. حالة فشل الادارة في اقناع مدققي الحسابات فإن الادارة ستسعى لتأخير نشر تقاريرها المالية، بينما تبحث عن تفسير هذا النوع من التقارير باعتبار أن التقارير الأخرى بخلاف التقرير النظيف تحمل انباء سيئة تعمل الادارة على تأخيرها.

وقد توصلت العديد من الدراسات (زاهر، 2012؛ ابونصار ولطفي، 1998؛ عقل، 2008؛ الفضل ونور، 2006؛ Adzrin & Kamaudour, 2003; Aston et al, 1987; A.Turel, 2010; Whittred.G.P, 1980) إلى وجود علاقة بين نوع تقرير المراجعة وتوقيت الاعلان عن المعلومات المالية فيها حيث فسرت هذه العلاقة، أن فترة اصدار تقرير المدقق تكون أطول عند اصدار المدقق تقريراً متحفظاً، وبالتالي تزداد فترة اصدار التقرير المالي السنوي.

في حين توصلت بعض من الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين نوع تقرير المراجعة وتوقيت اصدار التقارير المالية (قاقيش والبطاينة، 2009؛ Abidins.&Che-Ahmed). ويتوقع الباحث بعدم وجود علاقة ارتباط بين نوع تقرير مراجع الحسابات وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركة.

3.5.9 تصنيف مكتب المراجعة (حجم المكتب)

يمكن تقسيم مكاتب المراجعة حسب احجامها الي عدة اقسام، مكاتب كبيرة الحجم، مكاتب متوسطة الحجم، مكاتب فردية. ويمكن قياس حجم المكتب بناء على عدد من المؤشرات توصلت اليها دراسة

صبيحي (1997) (الطويل، 2012، ص 37) ومنها:

- عدد فروع المكتب في الداخل والخارج، فكلما زاد عدد الفروع كلما زاد نشاط مكتب المراجعة.
- إيرادات المكتب، فكلما زاد إيرادات المكتب، زاد حجم نشاط المكتب.
- عدد عملاء مكتب المراجعة، كلما زاد عدد العملاء زاد حجم نشاط المكتب.
- الارتباط بمكاتب المراجعة العالمية، يؤدي الى زيادة حجم مكتب المراجعة.
- عدد الموظفين في المكتب، حيث انه كلما كان عدد العاملين أكبر كلما زاد حجم المكتب.
- ارتباط مكتب المراجعة مع مكاتب مراجعة عالمية.

وقد أثبت العديد من الدراسات (زاهر، 2012: الفضل ونور، 2006-Owusu، Abdulla, 1996; Anash and Leventis, 2006) بوجود علاقة بين تصنيف مكتب المراجعة (حجم المكتب) وفترة اصدار التقارير، حيث أن الشركات التي تم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تتميز بتقديم معلوماتها المالية في التوقيت المناسب، وقد فسر ذلك بأن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم (مكاتب المراجعة العالمية) ، لديها من الموارد والامكانيات الضخمة، والكوادر المؤهلة مهنيا وعلميا وذات خبرة وأن تلك المكاتب لديها دافع وحافز قوي لتقديم خدماتها في أسرع وقت للحفاظ على اسمها التجاري وسمعتها، وزيادة حصتها في السوق وأن تلك المكاتب تقدم جودة أداء مهني أعلى من غيرها، وذلك لتوفر لديها مراجعين مؤهلين أكثر من غيرهم وأن لديها استقلالية أكثر من غيرها، كما أن لديها مرونة في جدولة عمليات المراجعة التي تقوم بها، لذا يمكن اتمامها في التوقيت المناسب، وهذا بدوره يقلل من فترة اصدار تقرير المدقق ، وبالتالي يقلل من فترة اصدار التقرير المالي السنوي (قاقيش والبطاينة ، 2009، ص 25).

ومما سبق من المتوقع أن فترة المراجعة في مكاتب المراجعة كبيرة الحجم، سيكون أقل من فترة المراجعة في مكاتب المراجعة صغيرة الحجم، مما سيؤدي ذلك للإسراع في إصدار التقرير المالي السنوي للشركة وبذلك وجود علاقة ارتباط بين تصنيف مكتب المراجعة وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي.

3.5.10 فترة المراجعة:

ألزمت هيئة السوق المال الفلسطيني الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بضرورة تدقيق معلوماتها المالية قبل اصدارها من قبل مراجع حسابات قانوني مستقل، حتى تكتسب تلك التقارير ثقة المستخدمين الخارجيين لها، وتقاس فترة المراجعة بعدد الأيام التي تبدأ من نهاية السنة المالية حتى

تاريخ توقيع المدقق على الراي المرفق بتقريره.

ويشير توقيع المراجع إلى انتهاء جميع عمليات واجراءات المراجعة في الشركة، وأن المعلومات المحاسبية أصبحت جاهزة لتضمينها في تقرير مجلس الادارة، ففترة المراجعة تعتبر من أهم محددات فترة اصدار التقرير المالي السنوي، فأى تأخير في عملية اتمام المراجعة سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في اصدار التقرير المالي السنوي للشركة. وأن التأخير في إصدار تقرير المراجعة يزيد من فترة إصدار تقرير المراجعة، مما قد يقلل من الثقة بالمعلومات المحاسبية وذلك لاعتقاد مستخدمي التقارير المالية بأنه هناك مشكلة أدت الى تأخير اصدار تقرير المراجعة.

فقد اشارت دراسة (قاقيش والبطاينة، 2009) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة المراجعة، بمعنى أنه كلما زادت فترة المراجعة، زادت الفترة الكلية لإصدار التقرير المالي السنوي، وأوعزت الدراسة ذلك إلى ضخامة حجم العمل لدى مكتب تدقيق الحسابات، وعدم كفاية موارد مكاتب التدقيق، وتأخر وصول التأكيدات من مديني الشركة المدقق عليها.

ويتوقع الباحث أن تكون نتيجة التحليل في هذه الدراسة بوجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين المراجعة وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركة.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

4.1 مقدمة:

يمكن اعتبار منهج البحث، بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية، ويوجد هناك عدة مناهج تُتبع في البحث العلمي، حيث يُستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وحيث أن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ويهدف هذا الفصل إلى توضيح ما يلي:

4.2 منهجية الدراسة.

4.3 مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة وعينة الدراسة والقطاعات التي تنتمي إليها.

4.4 الاختبارات الإحصائية المستخدمة في عملية تحليل البيانات.

4.5 التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4.2 منهجية الدراسة

تم الاعتماد في الجانب النظري لهذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، حيث يتم مسح نظري لأهم الكتابات وأدبيات المحاسبة بهدف بناء الإطار الفكري للدراسة، وتكوين الفروض، وتحديد متغيرات الدراسة الملائمة. كما تم استخدام المنهج التحليل الاختباري، الذي يقوم على اختبار أثر تلك المتغيرات في توقيت إصدار التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومن ثم تحليل نتائج الدراسة وتقديم تفسيرات عملية ونظرية لتلك المعلومات، ومقارنتها بما توصل إليه في الدراسات السابقة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة، ويرى الباحث أن الدراسة الاختبارية والمنهج المستخدم هما الأفضل وملائمة لتحقيق هدف الدراسة، وتوفير أساس مناسب لتعميم النتائج المتحصل عليها من عينة الدراسة على مجتمع الدراسة.

4.3 مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة من خلال البيانات الفعلية (التقارير المالية)، التي توفر أساساً سليماً لتفسير ظاهرة توقيت التقرير المالي على خلاف قوائم الاستقصاء التي تعد وسيلة لاستطلاع آراء أو اتجاهات المستقضي منهم، والتي يصعب الاعتماد عليها لتفسير ظاهرة من الواقع العملي. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من المصادر التالية:

- تم الرجوع إلى هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، وبورصة فلسطين بشكل مكثف من أجل

الحصول على بيانات الدراسة من تواريخ نشر التقارير المالية السنوية التي تم تسليمها لدائرة الإفصاح بالبورصة، كما تم الحصول على قائمة بالشركات المدرجة في كل من السوقين الأول والثاني من دائرة الإدراج.

- تم الرجوع إلى التقارير المالية للأعوام 2008م-2012م، المنشورة على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية، ودليل الشركات المنشور على موقع البورصة من أجل الحصول على تاريخ توقيع المراجع على الرأي المرفق بتقريره من التقارير السنوية للشركات المدرجة في البورصة وعلى البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

4.4 الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package of Social Sciences –SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في الدراسة. ولاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية (Statistics Descriptive): بغرض حساب المتوسطات الحسابية (Mean)، والانحرافات المعيارية (Standard Deviation)، والقيم الدنيا والعليا لمتغيرات الدراسة.

2. معامل الارتباط (Matrix Correlation): للتعرف على نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة.

3. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient): لقياس درجة الارتباط واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.

4. تحليل الانحدار المتعدد المغيرات (Multiple Regression): هناك العديد من الحالات العملية يمكن ان يكون المتغير التابع (Y) معتمدا في تفسيره على أكثر من متغير مستقل (X) واحد. ومن أجل الحصول على نموذج يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة معا، فقد تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد المغيرات لاختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على معاملات هذه المتغيرات في نموذج الانحدار ودرجة أهميتها التي تقاس باستعمال قيمة T-value عند مستوى دلالة إحصائية معين، و (R^2) لقياس القدرة التفسيرية للنموذج.

وفيما يلي النموذج المراد اختباره على عينة الدراسة المكونة من 32 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية:

$$Y = \text{constant} + X_1 + X_2 + X_3 + X_4 + X_5 + X_6 + X_7 + X_8 + E$$

حيث أن:

Y : توقيت اصدار التقرير المالي

X₁ : عمر الشركة

X₂ : سنوات إدراج الشركة بالبورصة

X₃ : تركيز الملكية

X₄ : حجم الشركة

X₅ : نتيجة اعمال الشركة

X₆ : ربحية الشركة

X₇ : مديونية الشركة

X₈ : فترة المراجعة

E : تمثل الخطأ العشوائي ويمثل ذلك الجزء من مدة إصدار التقرير المالي بالأيام

الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج

معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة 1.... 8

4.5 التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

4.5.1 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics)

قبل البدء في تحليل البيانات، لا بد توضيح عدد الشركات، والقطاعات التي تنتمي لها، وعينة الدراسة ونسبتها إلى إجمالي مجتمع الدراسة، كما هو ظاهر في الجدول رقم (3).

ولا بد أيضا من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري وأكبر قيمة واقل قيمة.

وجدول رقم (4) يعرض نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة الكمية (عمر الشركة، عدد

سنوات إدراج الشركة بالبورصة، تركيز الملكية، حجم الشركة، نتيجة أعمال الشركة، ربحية الشركة، مديونية الشركة، فترة المراجعة وللمتغير التابع (فترة إصدار التقرير المالي).

حيث يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي: -

1. الوسط الحسابي لفترة اصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag) للعينة المكونة من (32) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة (85) يوم، وأن أطول فترة لعدد أيام فترة لإصدار التقارير المالية السنوية بلغت (151) يوماً، وأقل فترة (34) يوماً وهو ما يقارب ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (قائش والبطاينة، 2009: زاهر، 2012)، ويبدو من ذلك أن الشركات المساهمة العامة عموماً تصدر تقاريرها المالية السنوية خلال الفترة التي حددها قانون الشركات وتعليمات الإفصاح، وهي ثلاث اشهر (90) يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويمكن تفسير الانخفاض في فترة اصدار التقارير المالية إلى عوامل عدة: منها تطور أساليب معالجة البيانات بواسطة التكنولوجيا الحديثة، مما يمكن الشركة من اعداد قوائمها المالية بسرعة، ويقلل بالتالي من فترة اصدار التقارير المالية. والضغط الذي قد يقوم به المستثمرون على الشركة للإسراع في اصدار المعلومات المالية نتيجة زيادة وعيهم بقيمتها.

وقد يعزى سبب التناقص إلى اتخاذ الجهات الرقابية وفي مقدمتها هيئة الأوراق المالية كل الاحتياطات والإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق كافة شرائح المستثمرين، من حيث عدالة الحصول على المعلومات، وتكافؤ الفرص في الاطلاع عليها، والإفادة منها. وتقوم دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن نتائج أعمالها لتحقيق من امثال بالمواعيد المحددة بالقوانين، وقد اتبعت هيئة الأوراق المالية أسلوب مخالفة الشركات التي لم تقوم بتزويده بالبيانات ضمن المواعيد المحدد لها، مما استدعى تلك الشركات الى الإسراع في عملية نشر التقارير المالية.

وقد يعزى أيضاً سبب التناقص في متوسط فترة اصدار التقرير المالي، إلى التناقص في فترة المراجعة حيث تعد هذه الفترة جزءاً مهماً من فترة اصدار التقرير المالي، فأى تأخير في إتمام عملية المراجعة والعكس صحيح. وهذا الانخفاض يعكس بذل مزيد من الحرص من جانب الشركات نحو الالتزام بالإعلان عن معلوماتها المالية.

الجدول رقم (3)

مفردات العينة وانتماءاتها القطاعية ونسبة التمثيل

إجمالي جميع الشركات	خدمات	استثمار	صناعة	تامين	بنوك وخدمات مالية	البيان
48	13	8	11	7	9	عدد الشركات المدرجة لغاية عام 2012
1	0	0	0	1	0	شركات لم تتوفر بياناتها المالية خلال فترة الدراسة
3	2	0	0	1	0	شركات تم وقف تداول أسهمها خلال فترة الدراسة
12	5	1	2	2	2	شركات أدرجت خلال فترة الدراسة
32	6	7	9	3	7	عدد الشركات الخاضعة للدراسة (العينة)
100%	18.75	21.87	28.12	9.37	21.87	النسبة المئوية للعينة

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات الكمية المستقلة خلال الفترة من 2008-2012

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	نوع المتغير	المتغيرات
12	85	151	34	تابع	توقيت اصدار التقرير المالي (بالأيام)
12	22	60	8	مستقل	عمر الشركة (بالسنوات)
4.4	11	16	4	مستقل	فترة إدراج الشركة بالبورصة (بالسنوات)
21	53	94	13	مستقل	تركز الملكية (%)

310,297,146	170,338,868	2,004,494,095	546,533,1	مستقل	حجم الشركة (بالدولار)
21,410,629	7,008,708	127,041,600	-5,971,848	مستقل	نتيجة اعمال الشركة (بالدولار)
0.24	0.14	0.96	-0.43	مستقل	ربحية الشركة (بالدولار)
28	43	93	1.3	مستقل	مديونية الشركة (%)
20	67	151	17	مستقل	فترة المراجعة (بالأيام)

2. ويظهر الجدول رقم (4)، أن متوسط فترة المراجعة 67 يوماً، في حين بلغت أطول فترة 151 يوماً وأقل فترة 17 يوماً، وهو ما يقارب ما توصلت إليه بعض الدراسات (Afify,2009: زاهر، 2013) وان أي تأخير في إتمام عملية المراجعة، سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في اصدار التقرير المالي، والعكس صحيح.

3. متوسط نسبة المديونية 43 %، في حين كانت أقل قيمة 1.3 % وأقصى قيمة 93%. وقد لاحظ الباحث أثناء مرحلة جمع وتحليل البيانات أن نسب المديونية المرتفعة ترتبط بالقطاع المالي (البنوك والخدمات المالية والتأمين)، ويرجع ذلك بان البنوك تعتمد في تمويلها على ودائع العملاء مما تندرج ضمن الخصوم.

4. متوسط ربحية الشركة ممثلة بمقدار العائد على السهم من الربح 0.14 دولار في حين بلغت أعلى قيمة ربحية 0.96 دولار، وأدنى قيمة (- 0.43) دولار.

5. متوسط حجم الشركة ممثلة بإجمالي الأصول في العينة 170,338,868 دولار، في حين بلغت أكبر قيمة لإجمالي أصول الشركة 2,004,494,095 دولار، وأقل قيمة 1,533,546 دولار.

6. كانت متوسط نسبة تركيز الملكية ممثلة بنسبة ما يمتلكه أكبر خمسة من حاملي أسهم الشركة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة 53% وبلغت أكبر نسبة 94% وأقل نسبة 13%.

7. كان متوسط عمر الشركات 22 سنة في حين بلغ أكبر عدد سنوات مضت على تأسيس الشركة 60 سنة، وأقل عدد سنوات كانت 4 سنوات.

8. كما يتضح من الجدول رقم (4) أن متوسط أرباح الشركات بلغت 7,008,708 دولار، وأن أكبر قيمة ربح لعينة الدراسة بلغت 127,041,600 دولار، في حين كانت أكبر قيمة خسارة -5,971,848 دولار

والجدول رقم (5) يبين الإحصاء الوصفي للمتغيرات الغير كمية المستخدمة في عينة البحث، حيث

شملت عينة الدراسة 10 منشأة مالية (البنوك والخدمات المالية والتأمين)، بنسبة 31.25%، و22 منشأة غير مالية (الصناعة والاستثمار والخدمات)، بنسبة 68.75% (بأجمالي 32) منشأة. ويتضح من جدول رقم (5) أن (96.87%) من التقارير المراجعة الصادرة عن المراجع الخارجي كانت غير متحفظة (نظيفة)، في حين كانت ما نسبة (3.12%) من تقارير المراجعة الصادرة متحفظة (غير نظيفة).

ويلاحظ أيضاً أن (25) شركة من عينة الدراسة ارتبطت بأحد مكاتب المراجعة كبيرة الحجم (أحد الأربعة الكبار)، بنسبة 78.12% و7 شركات ارتبطت بمكاتب مراجعة أخرى بنسبة 22%. أما بالنسبة لعامل نوع السوق، فيلاحظ أن (50%) من مجمل الشركات مدرجة في السوق الأول و(50%) من مجمل الشركات مدرجة في السوق الثاني.

جدول رقم (5)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات الغير كمية (وهمية)

المتغير	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي	غير متحفظ	155	96.87%	متحفظ
نوع القطاع	مالي	10	31.25%	غير مالي
تصنيف مكتب المراجعة	أحد الأربعة الكبار	25	78%	أخرى
نوع السوق	الأولى	16	50%	الثانية

4.5.2 الارتباط بين المتغيرات المستقلة (Correlation Matrix).

لاختبار قوة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، تم استخدام جملة من الاختبارات، أولها اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة، حيث تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، وذلك بهدف التأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، والجدول رقم (6) يوضح نتائج معاملات الارتباط بين المتغيرات التي أظهرت أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة غير عالي، أي أننا لا نواجه مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، حيث تبين أن معامل الارتباط الموجب قد تراوح بين (0.017) وبين (0.604)، ومتغير الارتباط

السالب بين (-0.012) و (-0.12). وقد بلغت أقوى العلاقات الموجبة (0.6)، بين كل من متغير ربحية الشركة وبين متغير نتيجة أعمال الشركة، أما أضعف العلاقات الموجبة كانت بين متغير المديونية وبين متغير فترة ادراج الشركة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.017). أما العلاقات السالبة فقد بلغ أقواها (-0.12) بين كل من متغير فترة المراجعة وبين متغير عمر الشركة، أما أضعفها (-0.012) كانت بين متغير فترة المراجعة وبين متغير نتيجة اعمال الشركة.

جدول رقم (6)

مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة

المتغير	عمر الشركة	فترة ادراج الشركة	تركز الملكية	حجم الشركة	نتيجة اعمال الشركة	ربحية الشركة	المديونية	فترة المراجعة
عمر الشركة	1							
فترة ادراج الشركة	0.26**	1						
تركز الملكية	-0.039	-0.02	1					
حجم الشركة	0.089	0.04	-0.25**	1				
نتيجة اعمال الشركة	0.05	0.077	-0.15*	0.59**	1			
ربحية الشركة	0.492**	0.28**	-0.026	0.25**	0.60**	1		
مديونية الشركة	-0.026	0.017	-0.034	0.39**	-0.04	-0.09	1	
فترة المراجعة	-0.12	0.03	0.099*	-0.04	-	-0.12*	-0.02	1

*معامل الارتباط دال عند 0.05 (p-value <0.05)

**معامل الارتباط دال عند 0.01 (p-value <0.01)

4.5.3 اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الأولى:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين عمر الشركة. يتضح من خلال الجدول رقم (7)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.464) وهي أكبر من (0.05) ، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.058)، وهي أقل من (r) الجدولية التي تساوي (0.154) ، وعليه فإنه تقبل الفرضية والتي تنص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين عمر الشركة. وربما يفسر السبب بأن كفاءة الإدارة وكادرها الوظيفي يختلف من شركة لأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (قافيش والبطاينة، 2009؛ الخيال، 2009).

وجاءت هذه النتيجة مع ما هو كان متوقع بعدم وجود علاقة بين عمر الشركة وتوقيت إصدار تقريرها المالي السنوي.

وتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Owusu-Anash, 2000)، حيث أشارت نتائج تلك الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية، وأن الشركات الأكثر قدماً تكون أسرع في الإعلان عن معلوماتها المالية، وقد تم تفسير سلبية تلك العلاقة بأنه كلما زاد عمر الشركة، زادت عدد التقارير المالية المنشورة، وباستمرار عمل الشركة تزداد قدرة وخبرة محاسبيها، وبالتالي تصبح الشركة أكثر احترافاً في جمع وتحليل وإصدار المعلومات نتيجة لخبرتهم، وهذا يزيد من سرعة اصدارهم للتقارير المالية السنوية.

جدول رقم (7)

معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وعمر الشركة

المؤشر	الإحصاءات	عمر الشركة بالسنوات
مدة إصدار التقرير المال بالأيام	معامل الارتباط	0.058
	القيمة الاحتمالية	0.464
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.154

اختبار الفرضية الثانية:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين حجم الشركة".
يتضح من خلال الجدول رقم (8)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.373)، وهي أكبر من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.071) وهي أقل من (r) الجدولية التي تساوي (0.154).
مما يدل ذلك على عدم وجود ارتباط هام احصائيا خلال فترة الدراسة الممتدة ممن عام 2008 لغاية عام 2012 بين حجم الشركة وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، أي بمعنى أنه لا توجد علاقة بين حجم الشركة وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي في عينة الدراسة، لفترة إصدار التقرير في الشركة الكبيرة لا تختلف بالضرورة عن هذه الفترة في الشركة الصغيرة. وبناءً على تلك النتائج تقبل الفرضية الثانية، والتي تنص على " أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين حجم الشركة.

وقد جاءت هذه النتيجة، عكس المتوقع ومخالفة للعديد من الدراسات ألا إنها مماثلة لما توصلت إليه بعض الدراسات ومنها : (الفضل ونور، 2006: جهماني، 2000: زاهر، 2012: الازهري وغرابيه، 1988) : (Owusu-Anash & Leventis, 2004; Bamberet. Al. 1993; Leventis, 2006: Ashton et al, 1987)

وربما يعود سبب عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وتوقيت اصدار تقريرها المالي السنوي بأن الشركات الكبيرة قد تكون واحدة أو اثنتين في قطاعها فلا ضغوط تنافسية عليها للتبكير في إصدار تقريرها السنوي، كما أن إمكانات مكاتب التدقيق ليست كبيرة ولا تستطيع تكريس موارد كبيرة لتدقيق حسابات الشركات الكبيرة لإنجاز الاعمال في الموعد المناسب.

جدول رقم (8)

معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي حجم الشركة

المؤشر	الإحصاءات	حجم الأصول بالدولار
مدة إصدار التقرير المال بالأيام	معامل الارتباط	0.071
	القيمة الاحتمالية	0.373
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.154

اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين مديونية الشركة".
يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.048)، وهي أقل من (0.05)، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.156)، وهي أكبر من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154).
مما يدل ذلك على وجود ارتباط موجب ومهم احصائيا خلال فترة الدراسة بين مديونية الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مما يعني وجود أثر للمديونية على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2008 إلى 2012. ففترة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات ذات المديونية المرتفعة، والتي تزداد فيها نسبة المديونية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لحاجة الشركة لوقت أطول للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بتلك المديونية بعكس الشركات ذات المديونية المنخفضة. أن الاعتماد على رأس المال المقترض في التمويل يؤدي الى صعوبات اعداد ونشر التقارير المالية.
وبناءً على تلك النتائج ترفض الثالثة والتي تنص على انه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين مديونية الشركة".

وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع المتوقع بوجود علاقة ارتباط بين مديونية الشركة وتوقيت اصدار تقريرها المالي السنوي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من : (الجبر، 2007؛ عقل، 2008؛ قاقيش والبطاينة 2009؛ Carslaw and kaplan 1991؛ Deloof and Weets , 2003؛ Owusu&anash,2000)

وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (زاهر، 2012)، حيث أشارت نتائج تلك الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين ومديونية الشركة وكل من فترة الابطاء الكلية وفترة ابطاء المراجعة.

جدول رقم (9)

معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي ومديونية الشركة

المؤشر	الإحصاءات	معدل المديونية
توقيت اصدار التقرير المالي	معامل الارتباط	0.156

0.048	القيمة الاحتمالية
160	حجم العينة

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.154

اختبار الفرضية الرابعة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $r = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي".

يتضح من الجدول رقم (10)، عند تقسيم مفردات العينة إلى مفردات شركات لا يوجد تحفظ بتقرير المراجع المرفق بالتقرير المالي، وشركات يوجد تحفظ بتقرير المراجع، أن الشركات التي لا يوجد تحفظات بتقرير المراجع أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (85.381) يوم خلال فترة الدراسة، وفي المقابل إن الشركات التي يوجد تحفظات بتقرير المراجع أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (87.8) يوم خلال نفس الفترة، وهذا يعنى قرب تساوي متوسط اصدار التقرير المالي لكلا النوعين.

ويتضح من الجدول أيضا أن (96.8%) من التقارير الصادرة عن تقرير مراجع الحسابات للشركات المساهمة العامة خلال فترة الدراسة من 2008 لغاية 2012 هي تقارير غير متحفظة (نظيفة)، بمعنى أن الغالبية العظمى من الشركات تظهر قوائمها بصورة عادلة، ومماثلة لواقع الشركة.

و يبين الجدول رقم (10) أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة تساوي (-0.424) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.97). كما أن القيمة الاحتمالية للمجتمعين تساوي (0.672) وهي أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فرق معنوي بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة نظيف وبين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة به تحفظات وبالتالي قبول الفرضية الرابعة، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $r = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي.

وتتفق النتيجة مع المتوقع بعدم وجود علاقة ارتباط بين نوع تقرير مراجع الحسابات وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركة. وتتعارض هذه النتيجة من نتائج دراسة (زاهر، 2012: ابو نصار ولطفي، 1998: عقل ، 2008:الفضل ونور، 2006; Aston et Adzrin & Kamaudour, 2003; Whittred .G.P, 1980 ; al, 1987; A.Turel, 2010)، حيث أشارت نتائج تلك الدراسات إلى

وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نوع تقرير مراجع الحسابات وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي، وقد فسرت هذه العلاقة بأن تأخير اصدار التقرير المالي السنوي ناتج عن احتمالية وقوع خلاف بين الادارة ومراجع الحسابات نتيجة لإصداره التقرير المتحفظ، حيث يتطلب هذا الخلاف المزيد من النقاش والمفاوضات مما يساهم ذلك في زيادة المدة اللازمة لإصدار التقرير المالي السنوي. بينما فترة اصدار التقرير المالي السنوي تقل عندما يكون تقرير المراجعة للشركة نظيفاً . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قاقيش والبطاينة،2009)

جدول رقم (10)

نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة نظيف وبين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية المذيلة بتقرير مراجعة غير نظيف

المحور	نوع تقرير مراجع الحسابات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيمة	القيمة الاحتمالية
توقيت اصدار التقرير المالي	نظيفة	155	85.381	12.729	-0.424	0.672
	غير نظيفة	5	87.800	1.789		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.97

اختبار الفرضية الخامسة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين فترة المراجعة".
يتضح من خلال الجدول رقم (11)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) ، كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.510) وهي أكبر من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154) مما يدل على ذلك وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية بين فترة اصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة المراجعة، بمعنى انه كلما زادت فترة المراجعة زادت فترة اصدار التقرير المالي السنوي، وأن أي تأخير في إتمام عملية المراجعة سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في اصدار التقرير المالي، والعكس صحيح. وربما تعود وجود تلك العلاقة إلى ضخامة حجم العمل لدى مكتب تدقيق الحسابات وعدم كفاية موارد مكاتب التدقيق وتأخر وصول التأكيدات من مديني الشركة المدقق عليها. وعليه فإنه ترفض الفرضية الخامسة، والتي تنص على " انه توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة

في بورصة فلسطين وبين فترة المراجعة".

وجاءت النتيجة متفقة مع المتوقع بوجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين فترة اصدار تقرير مراجع الحسابات وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركة. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة (قافيش والبطاينة، 2009) التي بحثت موضوع فترة اصدار تقرير المدقق حيث تعد فترة المراجعة من اهم محددات فترة اصدار التقرير المالي السنوي.

جدول رقم (11)

معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وفترة المراجعة

المؤشر	الإحصاءات	فترة المراجعة
توقيت اصدار التقرير المالي	معامل الارتباط	0.510
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154

اختبار الفرضية السادسة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين تصنيف مكتب المراجعة." يتضح من الجدول رقم (12) عند تقسيم مفردات العينة إلى مفردات تتم مراجعتها من مكاتب مراجعة كبيرة الحجم (أحد الأربعة الكبار) ومكاتب مراجعة أخرى. ان الشركات التي يتم مراجعتها من مكاتب مراجعة كبيرة الحجم أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (86.352) يوم خلال فترة الدراسة، وفي المقابل أن الشركات التي يتم مراجعتها من مكاتب مراجعة أخرى أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (82.579). ويتضح من الجدول رقم (12) أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة تساوي (1.629) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.97)، كما أن القيمة الاحتمالية للمجتمعين تساوي (0.105) وهي أكبر من (0.05).

مما يعني عدم وجود فرق معنوي بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من مكاتب مراجعة كبيرة الحجم وبين توقيت اصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من مكاتب أخرى، وبالتالي قبول الفرضية السادسة، والتي نصت على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين تصنيف مكتب المراجعة".

وقد يعزى عدم وجود علاقة إلى أن (122) مشاهدة من عدد المشاهدات الكلية البالغة (160) مشاهدة هي تقارير مراجعة صادرة عن مكاتب مراجعة كبيرة الحجم (أحد الأربعة الكبار)، أي أن (78%) من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عينة الدراسة، ارتبطت بأحد مكاتب المراجعة كبيرة الحجم وهي نسبة كبيرة من إجمالي عينة الدراسة مما يكون الأثر الأكبر للنسبة الأكبر من التمثيل من إجمالي العينة مما أدى ذلك إلى عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات المجتمعين.

وقد جاءت هذه النتيجة عكس المتوقع ومخالفة للعديد من الدراسات إلا أنها مماثلة لما توصلت إليه دراسة (قاقيش والبطاينة، 2009). وتتعارض مع نتائج دراسة (زاهر، 2012: الفضل ونور، 2006؛ Abdulla, 1996; Owusu-Anash and Leventis, 2006) حيث أشارت نتائج تلك الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تصنيف مكتب المراجعة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وقد فسّر بعض الباحثين ذلك بأن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم (أحد الأربعة الكبار) لديها من الكوادر المؤهلة علمياً ومهنيًا وذات خبرة ويتوفر لديها الموارد والامكانيات الضخمة، وأن تلك المكاتب لديها دافع وحافز قوي لتقديم خدماتها في أسرع وقت للحفاظ على اسمها التجاري وسمعتها، وهذا بدوره يقلل من فترة المراجعة، وبالتالي يقلل من فترة إصدار التقرير المالي

جدول رقم (12)

نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة (أحد الأربعة الكبار) وبين متوسطات توقيت إصدار التقارير المالية للشركات التي يتم مراجعتها من قبل غير ذلك (مكاتب مراجعة أخرى)

المحور	حجم مكتب المراجعة	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيمة	القيمة الاحتمالية
توقيت إصدار التقرير المالي	أحد الأربعة الكبار	122	86.352	10.632	1.629	0.105
	أخرى	38	82.579	17.165		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.97

اختبار الفرضية السابعة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين تركيز الملكية "

يتضح من خلال الجدول رقم (13)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.148) وهي أكبر من (0.05) ، كما ان قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.115) وهي اقل من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154). وعليه فإنه تقبل الفرضية السابعة ، أي انه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين تركيز الملكية".

وهذه النتيجة جاءت متفقة مع المتوقع بعدم وجود علاقة بين تركيز الملكية وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركة. وتتفق مع ما توصلت اليه دراسة (زاهر، 2012) والتي اشارت بعدم وجود علاقة بني تركيز الملكية وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة مصر.

جدول رقم (13)

معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وتركيز الملكية

المؤشر	الإحصاءات	تركيز الملكية
توقيت اصدار التقرير المالي	معامل الارتباط	0.115
	القيمة الاحتمالية	0.148
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 158 " ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154

اختبار الفرضية الثامنة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع السوق".

عند تقسيم مفردات العينة الى مفردات شركات مدرجة في السوق الأولى وشركات مدرجة في السوق الثانية. يتضح من الجدول رقم (14) ان الشركات المدرجة في السوق الأولى أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (85.271) يوم خلال فترة الدراسة، وفي المقابل ان الشركات المدرجة في السوق الثانية أصدرت تقاريرها المالية السنوية بمتوسط (85.667) يوم. ويتضح من الجدول رقم (14) أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة تساوي (0.199) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.97)، كما أن القيمة الاحتمالية للمجتمعين تساوي (0.843) وهي أكبر من (0.05). مما يعني مما سبق عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الاولى وبين توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الثانية، وبالتالي قبول الفرضية

الثامنة، والتي نصت على " أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نوع السوق".

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة (قاقيش والبطاينة،2009)، والتي أشارت بعدم وجود علاقة بين نوع السوق المدرجة به الشركة المساهمة العامة و توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة المدرجة في الأردن .

جدول رقم (14)

نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الأولى وبين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق الثانية

المحور	نوع السوق	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t قيمة	القيمة الاحتمالية
توقيت إصدار	الأولى	85	85.271	14.545	- 0.199	0.843
	الثانية	75	85.667	9.874		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.97

اختبار الفرضية التاسعة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين ربحية الشركة".

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000)، وهي أقل من (0.05) كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.365) وهي أكبر من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154)، مما يدل ذلك على وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين ربحية الشركة وتوقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. أي أن الشركات التي تحقق نسب ربحية مرتفعة تعمل على توصيل المعلومات بصورة أسرع للسوق، في حين تعمل الشركات التي تحقق نسب ربحية منخفضة على تأخير الإعلان عن تلك المعلومات، فكلما زادت نسبة الربحية، قلت فترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركة، والعكس صحيح.

وتؤيد هذه النتيجة صحة الفرض الخاص بأن الشركات التي لديها ربحية مرتفعة تأخذ وقتاً أقل لنشر تقاريرها المالية، مقارنة بالشركات التي لديها ربحية منخفضة.

وبناءً على تلك النتائج ترفض الفرضية التاسعة والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين ربحية الشركة. وتؤيد هذه النتيجة مع ما توقعه الباحث بانه توجد علاقة ارتباط بين ربحية الشركة وتوقيت اصدار تقريرها السنوي. وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة (الجبر، 2007؛ زاهر، 2012؛ معاينة، 2006؛ عقل، 2008؛ الازهري وغرابية، 1988؛ الفضل، 2006؛ 2003؛ 2006؛ Deloof and Weets, 1996؛ Abdulla, 2000؛ Owusu, 2004؛ Weetman, 1982؛ Givoly and Palman, 2000) ثبت بوجود علاقة ارتباط عكسية بين ربحية الشركة وتوقيت اصدار تقريرها المالي

جدول رقم (15)

معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وربحية الشركة

المؤشر	الإحصاءات	ربحية الشركة
مدة إصدار التقرير المال بالأيام	معامل الارتباط	-0.365
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154

اختبار الفرضية العاشرة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين فترة ادراج الشركة في البورصة". يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.770) وهي أكبر من (0.05) كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.023)، وهي أقل من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154). وعليه فإنه تقبل الفرضية العاشرة، اي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين فترة ادراج الشركة في البورصة.

جدول رقم (16)

معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي وفترة إدراج الشركة بالبورصة

المؤشر	الإحصاءات	سنوات إدراج الشركة بالبورصة
مدة إصدار التقرير المال بالأيام	معامل الارتباط	0.023
	القيمة الاحتمالية	0.770
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154

اختبار الفرضية الحادية عشر:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين طبيعة نشاط الشركة " عند تقسيم مفردات العينة الى مفردات شركات مالية وشركات غير مالية يتضح من الجدولين رقم (17)، (18) ما يلي:

- إن الشركات التابعة للقطاع المالي متقاربة في مدة الإعلان عن تقاريرها المالية من الشركات التابعة للقطاع الغير مالي، بالرغم من الرقابة المضاعفة للقطاع المالي من قبل سلطة النقد الفلسطينية على قطاع البنوك ودائرة الرقابة على التأمين في سوق راس المال الفلسطيني على قطاع التأمين وموافقة هيئة سوق راس المال الفلسطيني على إصدار تلك التقارير المالية.
- بلغ متوسط مدة الإعلان عن التقارير المالية في القطاع المالي (87) يوماً خلال فترة الدراسة، بينما بلغ هذا المتوسط (85) يوماً في القطاع الغير مالي خلال فترة الدراسة.
- تعتبر شركات قطاع التأمين هي الأسرع في الإعلان عن تقاريرها المالية بمتوسط (74) يوماً، بينما تأتي شركات قطاع البنوك في الترتيب الأخير بالنسبة للقطاع المالي بمتوسط (92) يوماً.
- إن شركات قطاع الخدمات والاستثمار والصناعة مدة اصدار تقاريرها المالية متقاربة، اذ بلغ متوسط الإعلان عن التقرير المالية (84) (87) (83) يوماً بالترتيب.
- أن القيمة المطلقة (t) المحسوبة تساوي (1.008) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (1.97)، كما أن القيمة الاحتمالية للمجتمعين تساوي (0.315) وهي أكبر من (0.05).

ونستنتج مما سبق عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المالية وبين توقيت اصدار التقارير المالية للشركات الغير مالية، وبالتالي قبول الفرضية الحادية عشر والتي تنص بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين طبيعة نشاط وجاءت النتيجة مخالفة لما توقعه الباحث بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين طبيعة نشاط الشركة وتوقيت اصدار تقريرها المالي. وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج الدراسات (عقل، 2009:

(Ashton et al,1987: Carslaw & Kaplan; 1991:Givoly and Palmon , 1982

التي بينت أن الشركات التابعة للقطاع المالي تفصح عن تقاريرها المالية بصورة أسرع من الشركات التابعة للقطاع الغير مالي. وفسرت تلك النتيجة الى سهولة مراجعة الأصول المالية عن الأصول غير المالية (المخزون) التي تتطلب إجراءات تدقيقها مزيداً من الوقت والجهد، والتي تزيد من فترة اصدار تقرير المدقق والتي تؤثر بشكل مباشر بمدة توقيت اصدار التقارير المالية.

جدول رقم (17)

نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المالية وبين

متوسطات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات الغير مالية

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد المشاهدات	طبيعة نشاط الشركة	المحور
0.31	1.00	14.33	87	55	نشاط مالي	مدة إصدار التقرير المال
		11.490	85	105	نشاط غير مالي	بالأيام

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.97

جدول رقم (18)

المقاييس الإحصائية لطبيعة أنشطة الشركات عينة الدراسة وأثرها على توقيت اصدار التقرير المالي/
أثر طبيعة نشاط الشركة على توقيت اصدار التقرير المالي

اجمالي عينة الدراسة	شركات القطاع غير المالي				شركات القطاع المالي			الإحصاء
	إجمالي الشركات غير المالية	خدمات	استثمار	صناعة	إجمالي الشركات المالية	تامين	بنوك وخدمات مالية	
160	110	30	35	45	50	15	35	عدد المشاهدات
%100	% 68.75	% 18,8	% 21.9	% 28,1	%31.25	% 9,4	%21,9	النسبة المئوية
34	34	61	35	34	56	56	64	الحد الأدنى
151	121	92	98	121	151	95	151	الحد الأعلى
85	85	84	87	83	87	74	92	المتوسط
12.5	11.2	8	10.5	13	15	13.7	12	الانحراف المعياري

اختبار الفرضية الثانية عشر:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة اعمال الشركة".
يتضح من خلال الجدول رقم (19) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.011) وهي أقل من (0.05) كما أن قيمة (r) المحسوبة تساوي (0.200) وهي أكبر من قيمة (r) الجدولية التي تساوي (0.154).
وعليه فإنه ترفض الفرضية الثانية عشر، اي انه توجد علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة أعمال الشركة ". فكلما زاد ربح الشركة نقصت مدة توقيت اصدار التقرير المالي لها، والعكس صحيح. ويفسر ذلك بأن الشركات التي تحقق أرباح، لديها الحافز إلى الإسراع في نشر التقارير المالية بصورة أكبر من الشركات الخاسرة، لأن ذلك ينعكس إيجابياً على أسعار أسهمها، ولأثبتات تميزها عن الشركات المنافسة الأخرى ولجذب المستثمرين إليها. وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات (الجبر، 2007، الفضل، 2006، زاهر، 2012، معاينة، 2006، عقل، 2008، الازهري وغرابية، 2004:1988، Leventis and Weetman, 2003: Deloof and Weets , 2000: Owusu, 1996: Abdulla) والتي أثبتت بوجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين

توقيت اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة اعمال الشركة.

جدول رقم (19)

معامل الارتباط بين توقيت اصدار التقرير المالي السنوي ونتيجة اعمال الشركة

المؤشر	الإحصاءات	نتيجة اعمال الشركة
توقيت اصدار التقرير المالي	معامل الارتباط	-0.200
	القيمة الاحتمالية	0.011
	حجم العينة	160

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "158" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.154

4.5.4 تحليل الانحدار الخطي المتعدد

من خلال ما تقدم من اختبارات قبلية حيث تبين أنه لا يوجد مشكلة ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة، وأنه لا يوجد مشكلة الارتباط الداخلي بين المتغيرات المستقلة، فإن هذا يسمح بمواصلة المرحلة التالية وهي استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة اثر المتغيرات المستقلة مجتمعة (ربحية الشركة، حجم الشركة، مديونية الشركة، فترة المراجعة، تركيز الملكية، عمر الشركة، فترة اداج الشركة في البورصة، نتيجة أعمال الشركة) على المتغير التابع (توقيت اصدار التقرير المالي السنوي) وتشير أهم النتائج إلى وجود علاقة بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوية وكل المتغيرات المستقلة وبين جدول رقم (20) تحليل الانحدار الذي تظهر فيه قيمة الارتباط (R) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما يظهر في هذا الجدول قيمة (R^2) ، وقيمة المعدلة اللتين تدلان على مقدرة المتغيرات المستقلة في التنبؤ بقيم المتغير التابع، كما يظهر في الجدول أيضا قيمة الخطأ المعياري، معاملات الانحدار المعيارية وقيمة (t)، وقيمة (F) المستخدمة لاختبار دلالة قيمة (R^2) ، و (sig.) الاحتمالية. وقد تم التوصل من خلال الجدول (20) إلى النتائج التالية:

1- وجود معنوية عالية لاختبار (F) المحسوبة ب (13.249)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني وجود تأثير واضح للمتغيرات المستقلة مجتمعة على توقيت اصدار التقرير المالي وبالتالي يمكن الاستنتاج ان النموذج ملائما لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والتنبؤ به.

2- بعد تحويل معاملات المتغيرات المستقلة إلى علامات معيارية Standardization الموجودة في عمود (Beta) تبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على المتغير التابع هو ربحية الشركة، حيث

بلغت القيمة المطلقة Beta (0.470)، وأقلها متغير حجم الشركة حيث بلغت القيمة المطلقة لقيمة Beta (0.008).

3- كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) $R^2 = (0.412)$ والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت (0.000)، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته 41% من التغير في سلوك المتغير التابع عند مستوى دلالة (0.05). والباقي تعزى الى عوامل أخرى ومنها الخطأ العشوائي، ويرى الباحث ان قيمة معامل التحديد 41% نسبة عالية مقارنة مع عدد من الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع توقيت اصدار التقارير المالية السنوية، على سبيل المثال بلغت قيمة $R^2 = 16.6\%$ ، في دراسة (Owusu-Anash,2000) ودراسة (الخيال ،2009) $R^2 = 30\%$ ، ودراسة (معاينة، 2006) $R^2 = 29\%$ ، ودراسة (زاهر،2012) $R^2 = 33.5\%$.

4- وتبين النتائج أن تأثير المتغيرات المستقلة (مديونية الشركة، تركيز الملكية، حجم الشركة، نتيجة اعمال الشركة، سنوات إدراج الشركة بالبورصة) تأثيرها قليل حيث أن القيمة الاحتمالية لكل منها أكبر من (0.05)، أما باقي المتغيرات (فترة المراجعة، ربحية الشركة، عمر الشركة) توجد دلالة لمعاملات الانحدار الخطي المتعدد، أي لها تأثير قوي حيث أن القيمة الاحتمالية لكل منها اقل من (0.05).

5- أن معاملات المتغيرات موجبة (علاقة طردية) لكل من (حجم الشركة، مديونية الشركة، فترة المراجعة ، تركيز الملكية، عمر الشركة، فترة اداج الشركة في البورصة، نتيجة اعمال الشركة). في حين كانت سالبة (عكسية) لربحية الشركة، أي أن فترة اصدار التقرير المالي السنوي تطول بازدياد حجم الشركة، ومديونية الشركة، ونسبة تركيز الملكية، وفترة ادراج الشركة في البورصة. وتقل بزيادة ربحية الشركة.

ونتيجة لما سبق يمكن بناء نموذج الاختبار أو التنبؤ بمعاملات الانحدار الخطي كما يلي:

$$Y \text{ (توقيت اصدار التقرير المالي السنوي)} = 57.487 + 0.363 X_1 + 0.065 X_2 + 4.682 X_3 - X_4 + 0.00001 X_5 + 0.00002 X_6 + 24.854 X_7 + 0.255 X_8 + E$$

جدول رقم (20)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: توقيت اصدار التقرير المالي السنوي)

البيان Model	معاملات الانحدار Coefficients	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية Sig.	دال / غير دال
الثابت	57.487	4.884		11.771	0.000	دال عند 0.05
عمر الشركة	0.363	0.100	0.362	3.627	0.000	دال عند 0.05
سنوات إدراج الشركة	0.065	0.197	0.023	0.333	0.739	غير دال عند 0.05
تركز الملكية	4.682	4.731	0.078	0.990	0.324	غير دال عند 0.05
حجم الشركة	0.00001	0.000	0.008	0.072	0.942	غير دال عند 0.05
نتيجة اعمال الشركة	0.00002	0.000	0.124	0.979	0.329	غير دال عند 0.05
ربحية الشركة	-24.854	5.754	-0.470	-4.319	0.000	دال عند 0.05
مديونية الشركة	5.706	3.694	0.130	1.545	0.125	غير دال عند 0.05
فترة المراجعة	0.255	0.041	0.420	6.210	0.000	دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	13,249			القيمة الاحتمالية	0,000	
قيمة معامل التفسير R ²	0,412			القيمة الاحتمالية لمعامل التفسير	0,000	

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2008 إلى 2012م، من خلال اختبار العلاقات بين توقيت إصدار التقارير المالية والمتغيرات المستقلة (ربحية الشركة، حجم الشركة، مديونية الشركة، نوع التقرير الصادر عن المراجع الخارجي، فترة المراجعة، تصنيف مكتب المراجعة، تركيز الملكية، نوع السوق، عمر الشركة، فترة اداج الشركة في البورصة، طبيعة نشاط الشركة، نتيجة اعمال الشركة) التي يمكن أن تؤثر في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات. حيث استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية، ومنها تحليل الانحدار المتعدد لتحقيق هدف الدراسة، ولتحديد طبيعة العلاقة. وقد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية:

1. إن غالبية الشركات المساهمة العامة تصدر تقاريرها المالية السنوية ضمن المدة القانونية التي حددها قانون الشركات وهيئة سوق رأس المال التي تبلغ (90) يوماً، حيث تستغرق عملية الإصدار بالمتوسط (85) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية.

2. يستغرق متوسط عملية تدقيق حسابات الشركة (فترة المراجعة) (67) يوماً. ومما سبق يتضح ان الشركة تحتفظ بالتقارير المالية المدققة (18) يوماً، لذلك فالإدارة في الغالب هي الجهة المسئولة عن عدم صدور التقرير في الوقت المناسب. وقد يعزى تفسير أسباب تأخير الإدارة في إصدار التقرير المالي ربما الى أسباب فنية داخل الشركة، أو ربما لوقوع خلاف بين إدارة الشركة وهيئة العامة للمساهمين حول نتائج التقرير المالي.

3. إن فترة إصدار التقرير المالي السنوي تكون متقاربة لشركات القطاع المالي (بنوك وتأمين) والغير مالي (صناعة، استثمار، خدمات).

4. يوجد تناقص مستمر في متوسط فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من 2008 ولغاية عام 2012م. ويعزى سبب التناقص الى قيام الجهات الرقابية المختصة (هيئة سوق راس المال) بإلزام الشركات المساهمة العامة بالمدة المحددة لإعداد وإصدار تقاريرها المالية السنوية.

5. استطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (41%) من التغير الحاصل في المتغير التابع، وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (13.249) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05).

6. أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2008-2012م، بين مدة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وبين مديونية الشركة، حيث ان الشركات التي تعتمد بنسبة أكبر على الملكية في تمويل رأس مالها المستثمر، أسرع في الإعلان عن تقاريرها المالية عن الشركات التي تعتمد بنسبة أكبر على المديونية في تمويل رأس مالها المستثمر، لفترة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات ذات المديونية المرتفعة، والعكس صحيح.

7. توجد علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبين نتيجة اعمال الشركة “ . فكلما زاد ربح الشركة نقصت فترة إصدار التقرير المالي، وكلما كانت هناك مؤشرات للخسارة زادت فترة إصدار التقرير المالي للشركة.

8. وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة المراجعة، فكلما زادت فترة المراجعة، زادت فترة إصدار التقرير المالي السنوي، وأن أي تأخير في إتمام عملية المراجعة سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في إصدار التقرير المالي.

9. بينت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وفترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركة، فالشركات التي تحقق نسب ربحية مرتفعة تعمل على الإسراع في إصدار تقاريرها المالية، في المقابل تعمل الشركات التي تحقق نسب ربحية منخفضة على تأخير إصدار التقارير المالية، بمعنى أن كلما زادت نسبة الربحية، قلت فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركة، والعكس صحيح.

10. بالاعتماد على نتائج التحليل المختلفة لم تظهر الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين كل من (1 عمر الشركة 2) حجم الشركة (3) نوع التقرير الصادر عن المراجع (4) تصنيف مكتب المراجعة (5) تركيز الملكية (6) نوع السوق (7) فترة ادراج الشركة بالبورصة (8) طبيعة نشاط الشركة.

11. تتمثل أهم المتغيرات المفسرة المعنوية طبقا للاختبارات السابقة لفترة إصدار التقارير المالية هي: (فترة المراجعة، ربحية الشركة، عمر الشركة).

5.2 التوصيات

بعد اجراء هذه الدراسة، وبعد التوصل للنتائج المبينة سابقا، يوصي الباحث بما يلي:

1. التأكيد على بعض الشركات التي تأخرت في إصدار تقاريرها المالية السنوية للالتزام بالمدة المحددة لنشر التقارير المالية المنصوص عنها في القوانين واللوائح، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بحق تلك الشركات المخالفة للأنظمة والتعليمات المتعلقة بالإفصاح، ومن شأن هذا الالتزام ضمان وضع المعلومات المالية تحت تصرف مستخدميها في الوقت المناسب، لكي يتسنى لهم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومما يؤدي إلى زيادة منفعة تلك المعلومات. وهذه التدابير اعتمدها الهيئة في التعليمات والقوانين الذي حددت فيه غرامات على المخالفين.
2. اجراء البرامج التدريبية وورشات العمل، بهدف التوعية حول تعليمات التوقيت المناسب للإفصاح، وتوجيه تعميمات لجميع الشركات المدرجة بالسوق لتذكيرها بواجباتها والتزاماتها المحددة بموجب تعليمات الإفصاح، وذلك بهدف تنظيم سوق رأس المال وتطويره، لتحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية المستثمر من المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة عدم نشر التقارير المالية في الوقت المناسب.
3. حث مكاتب التدقيق على عدم التأخير بتدقيق حسابات الشركات، وتفعيل بند الاتفاق في عقد الشركة الذي يلزم المدقق بفترة محددة للتدقيق، حيث يؤدي ذلك التأخير إلى احداث تأخير في إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة.
4. ضرورة وجود تشريع يفيد بإصدار الشركة تقريرها السنوي خلال فترة محددة بعد انتهاء المراجع من اعمال المراجعة، وذلك لتقليل فترة احتفاظ الشركة بالتقارير المدققة من المراجع، مما يؤدي الى تقليل فترة اصدار التقرير المالي للشركة، وذلك لان انتهاء المدقق من اعماله، تعني أسباب عدم الإسراع في نشر التقرير المالي تتعلق بالشركة وحدها.
5. ضرورة قيام الشركات المدرجة بالبورصة بتحديد تاريخ الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية في تقاريرها السنوية أي تحديد تاريخ إصدار التقارير المالية للعامة، ليتسنى للباحثين القيام بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

3-5 الدراسات المقترحة

يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي المحاسبي في فلسطين. وإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال بالاعتماد على مناهج مختلفة، وتناول متغيرات أخرى لم يتم اختبارها في هذه الدراسة ربما تعطي قوة تفسيرية أكثر لعلاقة المتغيرات المستقلة بتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة، وإجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين فلسطين وبيئات مختلفة. فمن المواضيع الجديدة بالاهتمام والتي يمكن تناولها الدراسات المستقبلية، علاقة توقيت إصدار التقارير المالية بالعوامل المرتبطة بعملية مراجعة الحسابات، وأثر كفاءة الرقابة الداخلية على توقيت إصدار التقارير المالية، ودراسة العلاقة بين خاصية التوقيت الملائم ودرجة التحفظ المحاسبي، ودراسة محددات توقيت إصدار التقارير المالية الدورية.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية

أولاً: الكتب العربية

1. جريوع ، يوسف ، وحلس ، سالم (2001)، "المحاسبة الدولية"، الطبعة الاولى ، غزة، فلسطين.
2. جريوع، يوسف محمود،(2001)، "نظرية المحاسبة : الفروض ، المفاهيم ، المبادئ ، المعايير، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان (الاردن) .
3. حماد ، طارق (2005) ، " التقارير المالية اسس الاعداد والعرض والتحليل"، الدار الجامعية ، عين شمس.
4. حماد، طارق(2004)، " شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة بين المعايير الامريكية والبريطانية والعربية الاسكندرية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
5. حماد، طارق(2006)، " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان - نظرة حالية ومستقبلية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
6. حنان، رضوان حلوة (2003) " النموذج المحاسبي المعاصر من المبادي الي المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان ،الاردن.
7. حنان، رضوان حلوة (2003)، " النموذج المحاسبي من المبادي الي المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة"، الطبعة الاولى ، عمان ،الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
8. حنان، رضوان حلوة،(2009) ، " مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري والتطبيقات العملية"، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الاردن).
9. الدهراوي، كمال الدين وهلال، عبد الله (1999)، " المحاسبة المتوسطة : مدخل نظري تطبيقي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية
10. الدهراوي، كمال الدين(2004)، " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
11. الذنبيات ، علي عبد القادر (2008)، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية : نظرية وتطبيق"، مطبعة الجامعة الاردنية ، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن.
12. شاهين، علي(2006)، " النظرية المحاسبية"، بدون دار النشر ، غزة ، فلسطين ،الجامعة الاسلامية.

13. الصبان واخرون، (2001)، "دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة (1)", الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
14. العيسى، ياسين احمد(2003)، " اصول المحاسبة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (الاردن).
15. فهمي، صلاح الدين عبد الرحمن (2000) ، " مقارنة معايير المحاسبة الدولية"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
16. القاضي، زياد عبد الكريم، وابو زلطة، محمد خليل(2010) " تصميم نظم المعلومات الادارية والمحاسبية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الاردن).
17. كيسو، دونالد، وويجانت، جيرى(أ-1999) " المحاسبة المتوسطة " (ترجمة احمد حامد حجاج) الجزء الاول، الطبعة العربية الثانية، الرياض، دار المريخ للنشر.
18. لطفي، امين(2006)، " نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
19. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2001)، " مفاهيم التدقيق المتقدمة"، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
20. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(2001)، " المحاسبة الاساسية واعداد البيانات المالية7"، عمان، الاردن.
21. مطر، محمد، والسيوطي، محمد (2008)، " التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والافصاح"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن.
22. مطر، محمد(2007م)، " مبادئ المحاسبة المالية"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

ثانيا: الدوريات والرسائل العلمية

1. ابو نصار، محمد، ولطفي، منير(1998)، " العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الاردنية"، بحث محكم، دراسات، المجلد 25، العدد 2، ص ص376-385، الجامعة الاردنية.
2. الجبر، يحيى بن على(2007)، " العلاقة بين توقيت الاعلان عن المعلومات المالية وخصائص الشركات المساهمة السعودية"، دورية الادارة العامة، المجلد (47)، العدد (2)، نسخة الكترونية.

3. جهماني، عمر(2000) ، " توقيت اصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي "، ابحات اليرموك، بحث محكم، المجلد (16) ، العدد (1)، الاردن ص ص 143- 163.
4. الحايك، احمد فيصل، وابو الهيجاء، محمد فوزي (2012) " خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة اصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية "، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (20)، العدد (2)، ص ص 439-463.
5. خشارمة، حسين(2003)،" مستوى الافصاح في البيانات المالية في البنوك وللشركات المالية المشابهة المندمجة في الاردن" معيار المحاسبة الدولي رقم (30) : دراسة ميدانية، مجلة النجاح، المجلد (17) العدد (1) .
6. الخطيب، خالد(2002) " الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد 2، بحث محكم، ص ص 143- 190
7. الخوري، رتاب ، وبالقاسم، مسعود (2006) ، " اثر توقيت الافصاح عن القوائم المالية على اسعار الاسهم وحجم التداول للشركات المساهمة العامة الاردنية " ، المجلد 2، العدد 2، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، ص ص 163-171، نسخة الكترونية
8. الخيال، توفيق عبد المحسن (2009)، "العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت: دراسة تطبيعية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد (23) (2) 193-254 .
9. الدبعي، مأمون ونصار، محمد(2001)،"هل تسبق اسعار الاسهم الارياح المحاسبية في عكس المعلومات الملائمة لتحديد قيمة المنشأة " مجلة دراسات، ، مجلد 28، عدد 1، ص54-ص66
10. زاهر، احمد محمد (2012)،"محددات ابطاء التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر .
11. الطويل، سهام أكرم (2012)،" تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الاداء المهني لمراجعة الحسابات في قطاع غزة: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية.
12. عبيد، ابراهيم السيد، (2008) " دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري"، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، المجلد(1)، العدد(70)، بحث محكم، ص ص 0213 - 0280

13. عدون، ناصر دادي، وهواري، معراج (2008)، "دور الافصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". الجزائر، نسخة الكترونية.
14. عفيفي، هلال عبد الفتاح (2008)، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الافصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد (1)، المجلد(30)، ص ص 429-498.
15. عقل، يونس حسن(2009)، "محددات توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المقيدة في السوق المصري للأوراق المالية: دراسة اختبارية"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، بحث محكم، العدد (73)، ص ص 693-75، مصر.
16. غرابية، فوزي، والازهري، باسم (1988)، " توقيت اصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الاردنية"، دراسات، بحث محكم، المجلد(15)، العدد(2)، ص ص 9-2، الجامعة الاردنية.
17. فارس، اياد جمال (2011)، "العوامل المؤثرة على توقيت اصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن.
18. الفضل، مؤيد ونور، عبد الناصر(2006) " تحليل اهمية العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير السنوية للشركات: دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والاردن"، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد(33)، العدد(2)
19. قاقيش، محمود حسن ، والبطاينة ،هنادي تركي (2009) ، " العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بوضة عمان " ، المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة اليرموك .نسخة الكترونية
20. المخادمة، احمد عبد الرحمن (2005) ، " اثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية : دراسة تطبيقية على الشركات الاردنية"، الاردن، نسخة الكترونية
21. مسعود، محمد مسعود (2005) ، " اثر توقيت اصدار القوائم المالية على اسعار الاسهم وحجم التداول :دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المصرفية عمان الاردن.
22. المعايعة، سهاد سالم(2006)، "العوامل المؤثرة في توقيت اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن.

23. النجار ، جميل حسن (2012) "التوسع في الإفصاح داخل القوائم المالية والتقارير لدي الشركات المساهمة العامة واثره على النشاط الاستثماري: دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد (2).

ثالثاً: القوانين والانظمة والتعليمات

1. قانون الشركات الاردني رقم (12) لسنة 1964
2. فلسطين ، قانون هيئة سوق راس المال رقم (13) لسنة 2004 ، بورصة فلسطين
3. فلسطين ، قانون الاوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 ، بورصة فلسطين
4. فلسطين ، نظام الإفصاح ، 2007 ، بورصة فلسطين .
5. هيئة السوق المالية السعودي، كيف تقرأ تقرير مجلس ادارة الشركة المساهمة ، المملكة لعربية السعودية www.Cma.org.sa. الرياض

ب- المراجع الانجليزية

أولاً: الكتب الإنجليزية

1. financial Accounting Standard Board (2008) "Statement of Financial Accounting Concepts No.2, **Qualitative Characteristics of Accounting Information**, www.fasb.org
2. Financial Accounting Standards Board, (2003). **statements of financial accounting concepts**, john wiley & sons, Inc, No2,
3. Kieso Donald, Weygandt Jerry, and Terry, Warfield,(2007) Intermediate Accounting, Twelfth Edition, John Wiley & Sons, USA.
4. Kieso jerry J. weygandt , and terry D.warfield ,(2010) **intermediate accounting** ,13th ed john wiley & sons,inc.
5. Peter Atrill, And Eddie Mclaney,(2001) " **Accounting and Finance**" Third Pearson Education Limited.
6. Schroeder Richard, Clark Myrtle, and Cathey Jack, (2005) " **Financial Accounting Theory and Analysis**", Eighth Edition, John Wiley & Sons, USA.

1. Abdulla ,J.(1996) ,” **The timeliness of Bahraini Annual Reports** ”Advances in International Accounting,Vol.9,pp.73-88
2. Alattar &Khater, (2011) “**Impact The Timeliness of Corporate Reporting : Evidence From An Emerging Economy**“,Volume 8 Number 2 , p. p. 039-064.
3. Amitabh Joshi(2005)"Timeliness in Corporate Reporting of Indian Public Financial Institutions, Uduog Pragati ,Vol. 29, No. 2, SSRN-ID919080, July-Sept., pp. 01 – 12
4. Ashton, R.H John J. Willingham ,And Robert K. Elliott.(1987) , “ **An Empirical Analysis Of Audit Delay**” , Journal Of Accounting Research ,25(2):275-292
5. Asli Turel,(2010). “**Timeliness Of Financial Reporting In Emerging Capital Markets: Evidence From Turkey**”, Istanbul University, Journal Of The School Of Business Administration, Vol:39, No:2, Pp. 227-240
6. Ayoib Che-Ahmad & Shamharir Abidin” (2009)**Audit Delay of Listed Companies: A Case of Malaysia** International Business Research Vol.1 Number 4 pp. 32 – 39
7. Bamber ,E. ,L. bamber ,and M.schoderbek (1993) audit structure and other determinants of audit report lag : an empirical analysis .audit :ajournal of practice and theory 12(1):1-23
8. Board Merritt (2011) “**The Timeliness Of Financial Reporting By State And Local Governments Compared With The Needs Of Users** Governmental Accounting Standards 7
9. Boonlert-U-Thai,KPatz,D.H.&Saudagaram, S.M. (2002)”**AnExamination of Timeliness of Corporate Financial Reporting : Empirical Evidence from the Stock of Exchange of Thailand** ,A paper presented at AAA 2002 Annaul meeting , San Antonio
10. Carslaw,C.and S.Kaplan (1991) ,”**An Examination of Audit Delay : Further Evidence from new Zeland** “ Accounting and Business Research ,Vol.22,No.85,pp.21-32

11. Chamber ,A. and penman, S. (1984).**timeliness of reporting and stock price reaction of earning announcement**, journal of accounting research ,21-47
12. Dan,Givoly And Dan, Palmon.(1982), “ **Timeliness Of Annual Earnings Announcements : Some Empirical Evidence** “ , The Accounting Review,Pp.486-508.
13. Davis ,B.And G.P Whittred .(1980), " **The Association Between Selected Corporate And Attributes And Timeliness In Corporate Reporting : Further Analysis**", Abacus , PP. 48-60
14. Dogan M.and others. (2007) “**Is Timing of Financial Reporting related to Firm performance ?** “ , International research Journal of finance and economic.
15. H.A.E. Afify (2009) “**Determinants of audit report lag Does implementing corporate governance have any impact?** Empirical evidence from Egypt Journal of Applied Accounting Research Vol. 10 No. 1, pp. 56
16. Hussein Ali Khasharmeh & Khaled Aljifri (2010) " **The Timeliness Of Annual Reports In Bahrain And The United Arab Emirates: An Empirical Comparative Study** , The International Journal Of Business And Finance Research , Volume 4.
17. Iszmi Ishak Ahmad & Subhi Muhammad Azwan & Abdul Rashid Unitu (2010 “ **The Effect Of Company Ownership On The Timeliness Of Financial Reporting:** Empirical Evidence From Malaysian Journal Vol. 6, No.
18. Iyoha, F.O (2012).”**Company Attributes And The Timeliness Of Financial Reporting In Nigeria** Business Intelligence Journal Covenant University
19. Jianling Wanga* & Lin Songa, (2006) , “ **Timeliness of Annual Reports of Chinese Listed Companies** “, Journal of Chinese Economic and Business Studies Volume 4, Issue 3, p. p. 241-257.
20. Karim Kamran Ahmed Atiqul Islam (2006) “**The effect of regulation on timeliness of corporate financial reporting:** Evidence from Bangladesh International Journal of Accounting and Information Management, Volume 18, Issue 1

21. Ku Nor Izah Ku Ismail & Roy Chandler (2004) **The Timeliness Of Quarterly Financial Reports Of Companies In Malaysia** , Social Science Research Network pp.1-32
22. Leventis S. Weetman, (2004), "**Timeliness Of Financial Reporting: Applicability Of Disclosure Theorie In An Emerging Capital Market**", Accounting And Business Research, Vol. 34, No.1; Pp.43-56
23. Mahmut Kargin & Rabia Aktas (2011) "**Timeliness Of Reporting And The Quality Of Financial Information** International Research Journal Of Finance And Economics ISSN 1450-2887 Issue 63
24. Marc DELOOF (2003) **External financing, information disclosure and the timeliness of annual shareholder meetings and financial statement filings in Belgium**, Faculty of Applied Economics UFSIA-RUCA, University of Antwerp, Prinsstraat 13, Antwerp, BELGIUM
25. Robert W. Mcgee & Thomas Tar angelo (2008) Corporate Governance, **The Timeliness Of Financial Reporting And The Russian Banking System: An Empirical Study** Working Paper Ssrn-Id1141885
26. Robert W. Mcgee (2006) **Timeliness Of Financial Reporting In The Russian Energy Sector** Andreas School Of Business ,Working Paper Series Barry University, ,April SSRN-ID899615
27. Robert W. Mcgee & Xiaoli Yuan (2012) "**Corporate Governance And The Timeliness Of financial Reporting: A Comparative Study Of The People's Republic Of China, The Usa And The European Union** Vol. 6 No. 1 Pp. 5-16, Q Journal Of Asia Business Studies
28. Robert W. McGee, Xiaoli Yuan (2008) "**Corporate governance and the timeliness of financial reporting: a comparative study of the People's Republic of China, the USA and the European Union** Journal of Asia Business Studies, Vol. 6 Iss: 1 pp. 5 – 16
29. Stephen owusu Ansah , (2000) "**Timeliness Of Corporate Financial Reporting In Emerging Capital Markets: Empirical Evidence From The zImbabwe Stock Exchange**", Accounting And Business Research, Vol. 30, No. 3; pp. 241-254
30. Stephen Owusu-Ansah, And Stergios Leventis, (2006), "**Timeliness Of**

Corporate Annual Financial Reporting In Greece”, European Accounting Review, Vol. 15, No. 2, pp 273–287,

31. Temitope Olamide Fagbemi, Olayinka Marte Uadiale, (2011) **“An Appraisal Of The Determinants Of Timeliness Of Audit Report In Nigeria: Evidence From Selected Quoted Companies New Orleans International Academic Conference New Orleans, Louisiana USA 2011 pp355-372**

32. Waresul K.and Ohters,(2006) **“The effect of Regulation on Timeliness of Corporate Financial Reporting :Evidence from Bangladesh“**,journal of Accounting ,Vol.No.1,.

33. Whittred ,G. and I. Zimmer , (1984) , **“The Timeliness of Financial reporting and Financial Distress”**,The accounting Review ,No.2,pp.287-295.

34. Younes H. Akle,”**Financial Reporting Timeliness In Egypt (2011): A Study Of The Legal Framework And Accounting Standard S Internal Auditing & Risk Management** Anul Vi, Nr.1(21), Martie

الملاحق
الملحق رقم (1)
أسماء الشركات عينة الدراسة

القطاع	اسم الشركة	م.م
قطاع البنوك والخدمات المالية	البنك الإسلامي العربي	1.
	بنك فلسطين	2.
	البنك الاسلامي الفلسطيني	3.
	البنك التجاري	4.
	بنك الاستثمار الفلسطيني	5.
	بنك القدس	6.
	البنك الوطني / بنك الرفاة سابقا	7.
قطاع التأمين	المجموعة الاهلية للتأمين	8.
	التأمين الوطنية	9.
	ترست للتأمين	10.
قطاع الصناعة	الشركة العربية لصناعة الدهانات	11.
	دواجن فلسطين	12.
	بيرزيت للأدوية	13.
	مطاحن القمح الذهبي	14.
	سجاير القدس	15.
	القدس للمستحضرات الطبية	16.
	فلسطين لصناعات اللدائن	17.
	الوطنية لصناعة الكرتون	18.
	مصانع الزيوت النباتية	19.
قطاع	المؤسسة العقارية العربية	20.

الصناعة	21.	مستشفى نابلس التخصصي
	22.	شركة الاتصالات الفلسطينية
	23.	الفلسطينية للكهرباء
	24.	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق
	25.	الشركة الفلسطينية للتوزيع واللوجستية
قطاع الاستثمار	26.	المستثمرون العرب
	27.	القدس للاستثمارات العقارية
	28.	فلسطين للتنمية والاستثمار باديكو
	29.	الفلسطينية للاستثمار والانماء
	30.	فلسطين للاستثمار الصناعي
	31.	فلسطين للاستثمار العقاري
	32.	شركة الاتحاد للأعمار والاستثمار

الملحق رقم (2)

القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات المتعلقة بموضوع الدراسة

1. قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964م

نص قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964م المطبق في فلسطين على عدة مواد تشير الى موضوع الافصاح عن أوضاع الشركة المساهمة العامة وما يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة اعداد نتائج الاعمال في تقارير مالية مصادق عليها من قبل مدقق الحسابات خلال فترة معينة من تاريخ انتهاء السنة المالية، حيث نصت المواد التالية على ما يلي:

1. نصت المادة (115) اعداد الميزانية والبيانات المالية فقرة (1) "على مجلس الادارة ان يعد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ميزانية الشركة وبيانا يتضمن الارباح والخسائر بعد تدقيقها من قبل مدقق حسابات قانوني مع بيان اخر يتضمن شرحا وافيا لاهم بنود الإيرادات والمصروفات".
2. نصت المادة (115) اعداد الميزانية والبيانات المالية فقرة (2) " ترسل البيانات مع تقرير مدققي الحسابات الى كل مساهم بالبريد المسجل مع الدعوة لاجتماع الهيئة العامة العادي".
3. نصت المادة (117) نشر الميزانية والبيانات فقرة (1) "على مجلس الادارة ان ينشر الميزانية العامة

وحساب الارباح والخسائر وموجزا عن تقرير مجلس الادارة في احدى الصحف المحلية وذلك خلال شهرين من تاريخ انعقاد الهيئة العامة"

4. نصت المادة (116) نشر دعوة المساهمين للاجتماع " على ان يعلن مجلس الادارة دعوة المساهمين (الهيئة العامة) للاجتماع في صحيفتين يوميتين ويكون الاعلان قبل انعقاد الجلسة بأسبوع على الاقل "

5. نصت المادة (149) اجتماعات الهيئة العامة العادية " تجتمع الهيئة العامة العادية مرة كل سنة على الأقل بناء على دعوة من مجلس الإدارة في التاريخ الذي يحدده نظام الشركة على أن لا يتجاوز الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للشركة ويجوز دعوتها أيضاً في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون.

2. قانون هيئة سوق راس المال رقم (13) لسنة 2004 م

أنشأت بورصة فلسطين بموجب القانون رقم (13) لسنة 2004م، وقد حدد القانون ان من اهدافه هيئة سوق راس المال الفلسطيني تنظيم الافصاح عن البيانات والمعلومات وذلك في المادة (3) الفقرة (3) "ونصت ان من اهداف هيئة سوق راس المال تنظيم الافصاح عن ايه بيانات او معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي".

كما نصت المادة (11) فقرة (2 ج) من قانون الاوراق المالية رقم (12) لسنة 2004م ان من مهام هيئة سوق المال تنظيم ومراقبة الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الاشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها.

3. قانون الاوراق المالية رقم (12) لسنة 2004

نصت المادة (35) المتعلقة بالإفصاح الدوري انه:

1- على كل مصدر ان يقدم الي الهيئة والسوق تقارير سنوية خلال الاشهر الثلاثة الاولى التي تلي نهاية كل سنة مالية.

2- على كل مصدر ان يقدم الي الهيئة والسوق تقارير نصف سنوية وعلى الهيئة ان تصدر تعليمات تحدد فيها توقيت تقديم المصدرين للتقارير نصف السنوية وايه تقارير دورية اخرى ومحتوياتها وطريقة تقديمها، وايه معلومات اضافية يجب ان ترفق، وتحدد الاشخاص المعتمدة تواجيعهم على تلك التقارير.

4. تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الاوراق المالية لعام 2006

نورد فيما يلي أهم نصوص المواد الخاصة بالإفصاح التي صادق عليها مجلس ادارة هيئة سوق راس المال الفلسطينية في جلسته رقم (20) لعام 2006 قرار رقم (20/5)

- نصت المادة (3) في الفقرة رقم (ب): انه لغايات تطبيق النظام وتنفيذ أحكامه يجب على الشركات المدرجة لدى السوق القيام "بالإفصاح للسوق عن البيانات المالية السنوية من خلال اعداد التقرير السنوي خلال فترة اقصاها (3) ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة مدققة من المدقق القانوني"

- نصت المادة (5) في الفقرة (أ): انه لغايات تطبيق النظام وتنفيذ احكامه يجب على الشركات الاعضاء لدى السوق القيام بما يلي:

أ- اعداد تقرير سنوي خلال مدة لا تزيد على (3) ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة العضو والافصاح عنه للسوق

إن المادة السابقة تخص الشركة العضو وتعني شركة الاوراق المالية المرخص لها من قبل الهيئة والمنتسبة لعضوية كل من السوق ومركز الايداع والتحويل (نظام الافصاح الفلسطيني، 2007، ص4)

- نصت المادة (17) أنه لغايات تطبيق النظام وتنفيذ احكامه يجب على الشركات المدرجة لدى السوق ان تقوم بالإفصاح للسوق عما يلي:

أ. صورة عن البيانات المالية الأولية المدققة من مدقق الحسابات الداخلي المرفوعة لإقرار مجلس الادارة. بأسرع وقت ممكن وبما لا يزيد عن (45) خمسة واربعون يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

ب. الموعد التقريبي لنشر التقرير السنوي.

ج. الموعد المقترح لعقد اجتماع الهيئة العامة العادية السنوي.

د. يتم الافصاح المنصوص عليه في الفقرات السابقة مباشرة عند رفعها لمجلس الادارة لإقرارها، وتلتزم الشركة المدرجة بتقديم نموذج الافصاح الالكتروني الموحد والمعتمد من السوق، وبما لا يزيد عن (45) خمسة واربعون يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

ملحق رقم (3)

قيم المتغيرات لشركات عينة الدراسة خلال الفترة 2008 - 2012م

عمر الشركة بالسنوات	مستوى المراجعات	متوسط تواتر المشيئة لفترة الدراسة %	حجم الأصول بالدينار	الربح / الخسارة بالدينار	معدل الربحية بالدينار	معدل المديونية %	معدل ارباح الصافي للشركة	تاريخ اصدار الحسابات	تاريخ تجميع المديونيات	طبيعة نشاط الشركة	حجم مكتب المراجعة	نوع المراجعة	فترة الدراسة بالايام	فترة اصدار التقرير	لغتي التعداد بالايام
ليكس ايسكس لعمبي															
2008	18	62	304,498,068	5,094,275	0.13	84	09/04/2009	03/02/2009	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	34	99	
2009	18	62	293,661,399	1,002,050	0.63	83	31/03/2010	15/03/2010	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	74	90	
2010	18	62	285,727,916	-2,270,207	-0.06	83.2	31/03/2011	25/03/2011	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	84	90	
2011	18	62	300,088,560	887,058	0.02	81.1	31/03/2012	22/03/2012	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	82	91	
2012	18	62	373,898,769	648,513	0.01	84.6	01/04/2013	31/03/2013	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	90	91	
بنك فلسطين															
2008	53	26	1,045,784,065	23,610,956	0.29	88.3	31/03/2009	26/02/2009	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	57	90	
2009	53	26	1,283,017,502	26,921,028	0.27	88.2	31/03/2010	17/02/2010	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	48	90	
2010	53	26	1,445,038,022	30,119,469	0.30	89.4	31/03/2011	10/02/2011	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	41	90	
2011	53	26	1,653,960,732	33,980,673	0.25	88.2	01/04/2012	19/02/2012	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	50	92	
2012	53	26	2,004,494,095	38,347,397	0.29	88.3	31/03/2013	31/03/2013	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	90	90	
ليكس الميكانيكي لفلسطين															
2008	18	28	301,749,490	-2,507,887	-0.07	93	31/03/2009	31/03/2009	نظيف	بنوك وخدمات مالية	not big 4	الأول	90	90	
2009	18	28	299,134,104	370,738	0.01	87.85	31/03/2010	31/01/2010	نظيف	بنوك وخدمات مالية	not big 4	الأول	31	90	
2010	18	28	357,481,026	1,594,453	0.04	86.56	31/03/2011	05/02/2011	نظيف	بنوك وخدمات مالية	not big 4	الأول	36	90	
2011	18	28	392,675,894	4,034,147	0.09	86.8	03/04/2012	08/03/2012	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	68	94	
2012	18	28	423,109,279	5,825,988	0.12	86.32	26/03/2013	14/03/2013	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	73	85	
ليكس التجاري															
2008	21	51	105,342,175	217,038	0.01	76.6	29/03/2009	10/02/2009	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	41	88	
2009	21	51	132,031,209	2,001,967	0.07	80.1	30/03/2010	29/03/2010	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	88	89	
2010	21	51	171,495,617	1,794,022	0.06	83.7	30/03/2011	05/03/2011	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	64	89	
2011	21	51	168,803,636	589,127	0.02	83.4	22/03/2012	08/03/2012	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	68	82	
2012	21	51	186,169,212	62,167	0.00	85	31/03/2013	20/03/2013	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	79	90	
بنك الاستثمار الفلسطيني															
2008	19	64	214,612,000	2,949,311	0.07	71.3	31/03/2009	19/03/2009	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	78	90	
2009	19	64	245,620,515	2,928,340	0.07	75.1	15/04/2010	18/03/2010	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	77	105	
2010	19	64	264,544,839	789,682	0.02	76.7	31/05/2011	31/05/2011	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	151	151	
2011	19	64	243,475,131	2,552,984	0.05	73.5	03/04/2012	27/03/2012	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	87	94	
2012	19	64	258,689,765	1,826,277	0.03	74.52	31/03/2013	27/03/2013	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	86	90	
بنك القدس															
2008	18	39	259,549,161	-5,971,848	-0.12	83.1	15/04/2009	05/03/2009	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	64	105	
2009	18	39	330,132,209	2,677,253	0.05	85.8	01/04/2010	31/03/2010	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	90	91	
2010	18	39	426,533,834	4,404,155	0.09	88.2	31/03/2011	26/02/2011	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	57	90	
2011	18	39	467,680,177	4,581,794	0.09	88.3	01/04/2012	05/02/2012	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	36	92	
2012	18	39	480,906,793	3,267,925	0.07	86.3	01/04/2013	31/03/2013	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	90	91	
ليكس لوطي / بنك ارفاء سابق															
2008	8	59	99,938,744	-3,250,468	-0.11	73.5	08/04/2009	31/03/2009	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	90	98	
2009	8	59	162,661,833	1,853,977	0.06	82.3	31/03/2010	28/02/2010	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	59	90	
2010	8	59	158,139,737	211,087	0.01	81.8	31/03/2011	22/02/2011	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	53	90	
2011	8	59	247,399,123	568,262	0.02	88.2	01/04/2012	16/02/2012	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	47	92	
2012	8	59	350,890,034	2,021,100	0.06	85.4	01/04/2013	31/03/2013	نظيف	بنوك وخدمات مالية	Big 4	الأول	90	91	
لمجموعة الإلهة للتأمين															
2008	19	39	46,518,024	1,195,726	0.04	74	12/03/2009	12/03/2009	نظيف	تأمين	Big 4	الأول	71	71	
2009	19	39	49,359,493	2,141,797	0.06	75	02/03/2010	15/02/2010	نظيف	تأمين	not big 4	الأول	46	61	
2010	19	39	49,886,086	36,651	0.00	76.4	05/04/2011	28/02/2011	نظيف	تأمين	not big 4	الأول	59	95	
2011	19	39	51,370,786	1,684,443	0.05	74.1	29/03/2012	09/02/2012	نظيف	تأمين	not big 4	الأول	40	89	
2012	19	39	51,195,974	-639,340	-0.02	75.3	01/04/2013	25/02/2013	نظيف	تأمين	not big 4	الأول	56	91	
لتأمين الوكيلية															
2008	21	25	55,084,682	2,439,585	0.31	73.7	25/02/2009	16/02/2009	نظيف	تأمين	Big 4	الأول	47	56	
2009	21	25	61,228,977	3,969,448	0.50	71.8	25/02/2010	19/02/2010	نظيف	تأمين	Big 4	الأول	50	56	
2010	21	25	70,630,122	5,310,636	0.53	70.4	14/03/2011	04/03/2011	نظيف	تأمين	Big 4	الأول	63	73	
2011	21	25	72,879,376	3,007,942	0.30	70.2	11/03/2012	25/01/2012	نظيف	تأمين	Big 4	الأول	25	71	
2012	21	25	73,432,305	4,756,330	0.40	66.1	07/03/2013	25/02/2013	نظيف	تأمين	Big 4	الأول	56	66	
تربست للتأمين															
2008	18	63	52,364,286	804,440	0.10	60	10/03/2009	25/02/2009	نظيف	تأمين	Big 4	لثائية	56	69	
2009	18	63	54,219,998	815,065	0.10	64	25/02/2010	11/02/2010	نظيف	تأمين	Big 4	لثائية	42	56	
2010	18	63	61,934,482	1,603,988	0.19	62.4	22/03/2011	16/02/2011	نظيف	تأمين	Big 4	لثائية	47	81	
2011	18	63	74,733,162	1,456,537	0.15	66.1	26/03/2012	26/02/2012	نظيف	تأمين	Big 4	لثائية	57	86	
2012	18	63	78,999,951	1,703,788	0.17	66.4	31/03/2013	18/03/2013	نظيف	تأمين	Big 4	لثائية	77	90	
لشركة الحيوية للصناعة لخدمات															
2008	23	23	3,483,767	363,672	0.24	23.1	23/03/2009	21/02/2009	نظيف	صناعة	not big 4	لثائية	52	82	
2009	23	23	3,674,635	420,994	0.28	24.8	02/03/2010	15/02/2010	نظيف	صناعة	not big 4	لثائية	46	61	
2010	23	23	5,114,988	910,038	0.61	35.6	03/02/2011	28/01/2011	نظيف	صناعة	not big 4	لثائية	28	34	
2011	23	23	5,215,379	631,439	0.42	38.4	27/02/2012	15/02/2012	نظيف	صناعة	not big 4	لثائية	46	58	
2012	23	23	5,580,863	707,746	0.47	36.5	02/03/2013	31/01/2013	نظيف	صناعة	not big 4	لثائية	31	61	
مراجعي فلسطين															
2008	16	86	22,389,363	1,109,710	0.12	23.8	30/03/2009	23/03/2009	نظيف	صناعة	Big 4	لثائية	82	89	
2009	16	86	32,532,409	3,672,941	0.37	32.5	24/03/2010	03/03/2010	نظيف	صناعة	Big 4	لثائية	62	83	
2010	16	86	42,203,322	6,220,595	0.52	31.3	29/03/2011	23/03/2011	نظيف	صناعة	Big 4	لثائية	82	88	
2011	16	86	43,777,549	-418,306	-0.03	41.5	29/03/2012	26/03/2012	نظيف	صناعة	Big 4	لثائية	86	89	
2012	16	86	44,582,579	957,316	0.07	39	27/03/2013	24/03/2013	نظيف	صناعة	Big 4	لثائية	83	86	

صنف الشركة بالشركات	سنوات التاريخ	مؤسسة تراز كشفية لكافة الدراسة %	حجم الأصول والتدفق بالشركات	اربح / الخسارة بالشركات	محل الوبية بالشركات	محل لكشفية %	تاريخ التماح الشركة	نوع التوزيع الحسابات	تاريخ التوقيع المصدق	طبيعة النشاط للشركة	حجم مكتب لدرجاة	نوع السوق بالبلاد	فترة الدراسة بالبلاد	فترة صدور التقرير الشقي بالبلاد	
لكافة التغطية للتوزيع والوجوهية															
90	87	ثانية	Big 4	خدمات	28/03/2009	نظيف	31/03/2009	45.3	0.00	27.643	15.033.410				
84	73	ثانية	Big 4	خدمات	14/03/2010	نظيف	25/03/2010	40.9	0.13	883.257	15.470.830			2008 عام	
83	78	ثانية	Big 4	خدمات	19/03/2011	نظيف	24/03/2011	45	0.00	13.787	16.641.724		49	6	8
89	87	ثانية	Big 4	خدمات	27/03/2012	نظيف	29/03/2012	60.4	-0.43	-2.780.995	16.109.981			2009 عام	
91	84	ثانية	Big 4	خدمات	25/03/2013	نظيف	01/04/2013	57.7	-0.08	-555.510	18.547.001			2010 عام	
المستوردون العرب															
90	61	ثانية	Big 4	استثمار	02/03/2009	نظيف	31/03/2009	3.3	0.08	728.015	10.836.729				
89	69	ثانية	Big 4	استثمار	10/03/2010	نظيف	30/03/2010	4.2	0.00	33.313	10.532.074			2008 عام	
90	89	ثانية	Big 4	استثمار	30/03/2011	نظيف	31/03/2011	5.2	0.02	166.022	14.917.564		75	16	19
92	86	ثانية	Big 4	استثمار	26/03/2012	نظيف	01/04/2012	6.2	0.06	581.251	14.157.048			2009 عام	
90	84	ثانية	Big 4	استثمار	25/03/2013	نظيف	31/03/2013	1.3	-0.01	-89.548	13.169.724			2010 عام	
لكشفية للتشاور القانونية															
90	90	ثانية	Big 4	استثمار	31/03/2009	نظيف	31/03/2009	25.2	0.04	438.034	13.314.957				
91	90	ثانية	Big 4	استثمار	31/03/2010	نظيف	01/04/2010	22.9	0.01	69.560	13.708.777			2008 عام	
90	89	ثانية	Big 4	استثمار	30/03/2011	نظيف	31/03/2011	31.2	0.07	661.781	16.318.131		66	7	17
92	89	ثانية	Big 4	استثمار	29/03/2012	نظيف	01/04/2012	38.2	0.06	564.245	16.978.030			2009 عام	
90	84	ثانية	Big 4	استثمار	25/03/2013	نظيف	31/03/2013	36.93	-0.03	-284.772	16.479.245			2010 عام	
كشفية للتشاور والتشاور بالبنكر															
90	43	الأولى	Big 4	استثمار	12/02/2009	نظيف	31/03/2009	27.3	0.09	22.526.000	530.028.000				
90	87	الأولى	Big 4	استثمار	28/03/2010	نظيف	31/03/2010	30.7	0.17	41.954.000	620.197.000			2008 عام	
91	80	الأولى	Big 4	استثمار	21/03/2011	نظيف	01/04/2011	27.3	0.15	38.753.000	637.979.000		94	16	20
91	60	الأولى	Big 4	استثمار	29/02/2012	نظيف	31/03/2012	33.6	0.12	26.083.000	728.074.000			2009 عام	
91	90	الأولى	Big 4	استثمار	31/03/2013	نظيف	01/04/2013	35.5	0.07	18.315.000	773.746.000			2010 عام	
لكشفية للتشاور والامناء															
89	50	ثانية	not big 4	استثمار	19/02/2009	نظيف	30/03/2009	1.6	-0.03	-136.079	3.935.362				
89	45	ثانية	not big 4	استثمار	12/02/2010	نظيف	30/03/2010	1.7	-0.01	-55.901	3.878.192			2008 عام	
90	45	ثانية	not big 4	استثمار	14/02/2011	نظيف	31/03/2011	1.7	-0.03	-125.762	3.753.040		57	7	20
89	38	ثانية	not big 4	استثمار	07/02/2012	نظيف	29/03/2012	2	-0.03	-122.860	3.609.410			2009 عام	
90	58	ثانية	not big 4	استثمار	27/02/2013	نظيف	31/03/2013	2.5	0.08	373.626	4.010.677			2010 عام	
كشفية للتشاور لمتسا عي															
89	82	ثانية	Big 4	استثمار	23/03/2009	نظيف	30/03/2009	17.7	-0.04	-762.222	39.794.689				
83	62	ثانية	Big 4	استثمار	03/03/2010	نظيف	24/03/2010	24.1	0.20	3.710.725	48.888.098			2008 عام	
88	82	ثانية	Big 4	استثمار	23/03/2011	نظيف	29/03/2011	24.5	0.30	5.679.418	60.005.940		74	11	18
89	86	ثانية	Big 4	استثمار	26/03/2012	نظيف	29/03/2012	30.6	0.07	1.034.187	60.729.334			2009 عام	
86	83	ثانية	Big 4	استثمار	24/03/2013	زاي منقطع	27/03/2013	29	0.06	1.033.446	61.661.018			2010 عام	
كشفية للتشاور لمباري															
90	89	ثانية	Big 4	استثمار	30/03/2009	نظيف	31/03/2009	15.7	-0.08	-3.757.249	105.330.819				
98	89	ثانية	Big 4	استثمار	30/03/2010	نظيف	08/04/2010	22.3	0.02	735.599	113.510.740			2008 عام	
90	89	ثانية	Big 4	استثمار	30/03/2011	زاي منقطع	31/03/2011	25.5	0.08	29.196.899	123.353.198		73	16	19
92	87	ثانية	Big 4	استثمار	27/03/2012	نظيف	01/04/2012	30.6	0.12	5.819.849	135.062.012			2009 عام	
91	90	ثانية	Big 4	استثمار	31/03/2013	نظيف	01/04/2013	29	-0.04	-1.887.770	159.133.582			2010 عام	
شركة الامناء للتشاور والتشاور															
75	74	الأولى	Big 4	استثمار	15/03/2009	نظيف	16/03/2009	7	0.08	3.015.923	50.726.794				
75	38	الأولى	not big 4	استثمار	07/02/2010	نظيف	16/03/2010	4.5	0.07	2.636.349	52.112.479			2008 عام	
68	17	الأولى	not big 4	استثمار	17/01/2011	نظيف	09/03/2011	4.3	0.05	1.942.774	50.233.176		60	6	8
92	57	الأولى	not big 4	استثمار	26/02/2012	نظيف	01/04/2012	3.8	0.05	1.783.236	51.556.532			2009 عام	
92	51	الأولى	not big 4	استثمار	20/02/2013	نظيف	02/04/2013	3.8	0.03	603.555	41.338.392			2010 عام	

السنة	تاريخ الختام، فترة الإفطار
2008	31/03/2009
2009	31/03/2010
2010	31/03/2011
2011	01-04-2012
2012	31/03/2013